جامعة اليرموك

كلية الاداب

قسم العلوم السياسية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي من جامعة اليرموك- اربد

السياسة الداخلية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية

2015-2002

Turkish Domestic Politics in the Era of the Justice and Development Party (2002-2015)

إعداد : محمد أحمد شقدان

رقم جامعي : 2013740006

إشراف الدكتور: خالد الدباس

2016

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. خالد الدباس	مشرفا ورئيسا	.....
أ.د محمد الشرعة	عضوا	.....
د. صايل السرحان	عضوا	.....

تاريخ تقديم الرسالة ٦ / ١٢ / 2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

بداية أشكر الله العلي القدير على إتمام هذا العمل ، وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور خالد الدباس لما قدمه لي من نصح وتوجيه وإرشاد ، كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية وفي برنامج الاقتصاد الدولي ، وإلى زملائي وزميلاتي في القسم جميعا ، حيث كانو وما زالوا إخواناً أعتز بهم وأفخر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى روح والدي الذي علمني الصبر على الشدائد والمحن

إلى من حملتني وهن على وهن

إلى زوجتي واولادي

إلى عائلتي

إلى السائرين في طريق العلم من المهد إلى اللحد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الشكر والتقدير	ت
الإهداء	ث
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	د
الملخص باللغة الإنجليزية	ذ
الإطار العام للدراسة	
المقدمة	1
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	2
مشكلة الدراسة وأسلتها	3
فرضية الدراسة	4
منهجية الدراسة	4
محددات الدراسة	5
مصطلحات الدراسة	5
الدراسات السابقة	10
تعقيب على الدراسات السابقة	15
الفصل الاول **النظام السياسي في الجمهورية التركية**	
تمهيد	17
المبحث الاول :- العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار السياسي	21
أولا- العوامل الجغرافية	21
ثانيا – العوامل التاريخية	22
سقوط دولة الخلافة وحركة المقاومة القومية	22
إعلان الجمهورية التركية	25
إلغاء الخلافة	26
مبادئ مصطفى كمال الستة	28

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً- الإسلام السياسي	30
رابعاً- القومية التركية	33
خامساً- المؤسسة العسكرية	34
سادسا – الدولة العميقة	35
سابعاً – الكيان الموازي	38
المبحث الثاني :- آلية إتخاذ القرار السياسي	41
اولا- الجمعية الوطنية الكبرى (السلطة التشريعية)	41
ثانيا- السلطة التنفيذية	42
رئاسة الجمهورية	42
رئاسة الوزراء	43
ثالثا- السلطة القضائية	43
المحكمة الدستورية	44
مجلس الأمن القومي	44
المبحث الثالث :- الحياة الحزبية في تركيا	47
اولا- مرحلة الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري)	47
ثانيا- مرحلة التعددية الحزبية	49
1- الحزب الديمقراطي والإنقلابات العسكرية	49
2- حزب العدالة وعهد الحكومات الائتلافية	52
3- الأحزاب الإسلامية وبداية حراكها السياسي	55
الفصل الثاني **حزب العدالة والتنمية في الجمهورية التركية**	
تمهيد	62
المبحث الاول : حزب العداله والتنميه النشأه والجذور	64
اولا- نشأه حزب العداله والتنمية	64
ثانيا- الهويه الفكريه والسياسيه للحزب	66
ثالثا – أهداف حزب العداله والتنمية	68
المبحث الثاني – حزب العداله والتنمية والعمل السياسي	72
الفصل الثالث **الوسائل والادوات التي استخدمها الحزب لتحقيق اهدافه**	
تمهيد	77
المبحث الاول- الأصلاح السياسي	79
مطلب اول – عضوية الاتحاد الأوروبي ومعايير كوبنهاغن	79

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً- المراحل التاريخية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي	80
ثانياً – معايير كوبنهاجن	82
مطلب ثاني – اجراء التعديلات الدستوريه والقانونيه	86
اولا – برنامج التحول الديمقراطي والحريات	86
ثانيا – تقليص نفوذ المؤسسه العسكريه	92
المطلب الثالث – المسأله الكرديه وتبني حلول لها	95
المبحث الثاني – الاصلاح الاقتصادي ومؤشراته	100
اولا- الاسباب الساسيه للأزمه الاقتصاديه لعام 2001	100
ثانيا – اثر الازمه الاقتصاديه لعام 2001 على الاقتصاد التركي	101
المطلب الاول – إصلاحات حزب العداله والتنميه الاقتصاديه	102
اولا- المبادئ الاقتصاديه لحزب العداله والتنميه	103
ثانيا – أهداف حزب العداله والتنميه الاقتصاديه	104
المطلب الثاني – أدوات حزب العداله والتنميه لتحقيق الأهداف الاقتصاديه	104
الفصل الرابع **أثر السياسات الاقتصاديه لحزب العدالة والتنمية على الاقتصاد التركي**	
تمهيد	106
اولاً- المؤشرات الاقتصادية	108
1-مؤشر النمو	108
2-مؤشر الناتج المحلي الإجمالي	109
3-مؤشر دخل الفرد	110
4-مؤشر التضخم	111
5-مؤشر فائده الاقتراض	112
6-مؤشر احتياطي البنك المركزي	112
7-قطاع السياحة	113
8-المشارع العملاقة	114
ثانيا- رؤية تركيا 2023	118
النتائج والتوصيات	
النتائج	119
التوصيات	122
المراجع	124

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخـــــــــــــص

السياسة الداخلية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية (2002-2015)

إعداد
محمد أحمد شقدان

المشرف الدكتور
خالد الدباس

تحاول هذه الدراسة البحث في السياسة الداخلية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، ابتداءً بالسرد التاريخي لأهم المحطات التي شهدتها تركيا ، منذ تأسيس الجمهورية التركية ، وطبيعة النظام السياسي فيها من خلال الإطلاع على بعض العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار السياسي ، وآليات إتخاذ القرار السياسي ، ومحددات السياسية الداخلية في تركيا ، وطبيعة الحياة الحزبية وما يختلجها من صراعات عقائدية وأيدلولوجية ، ونتائج هذه الصراعات ، ثم تناولت الدراسة نشأة وطبيعة حزب العدالة والتنمية ، وصعوده إلى السلطة في تركيا ، وتناولت الدراسة الادوات والوسائل التي إستخدمها الحزب من أجل إحداث تحولات جذرية في الحياة السياسية والاقتصادية ، وركزت الدراسة على أهم أداة من ادواتة السياسية ، وهي تحقيق معايير كوبنهاجن الواجب تنفيذها في الجمهورية التركية كشرط لقبولها في عضوية الاتحاد الأوروبي ، وقد تناولت الدراسة هذه المعايير بشقيها السياسي و الإقتصادي ، وما أحدثته من تحولات جذرية في الحياة السياسية والإقتصادية في عهد حزب العدالة والتنمية .

تحتوي الدراسة على أربعة فصول ، وقد خلصت إلى صحة الفرضية التي قامت عليها ، وهي أنه يوجد علاقة إرتباط إيجابية بين وسائل وأدوات السياسة الداخلية التي تبناها الحزب ، وبين التطور السياسي والإقتصادي في تركيا خلال فترة الدراسة 2002- 2015 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Summary/ abstract

Turkish Domestic Politics in The Era of The Justice and Development Party (2002-2015)

Preparation Mohammed Ahmed Shaqadan

Supervisor Dr. Khaled AL-Dabbas

This study aims to tackle the Turkish domestic politics in the era of the Justice and Development Party, beginning with a recounting of the main historic events witnessed in Turkey, since the founding of the Turkish Republic, and the nature of the political system where by looking at some of the factors influencing the political decision-making, the mechanisms of political decision-making, and the determinants domestic politics in Turkey, and the nature of political life and what it brings including dogmatic and ideologic conflicts, and the results of these conflicts, the study also addressed the origins and the nature of the justice and development Party, and its rise to power in Turkey, then the study deals with the tools and methods used by the party to bring about radical changes in political and economical life, the study focused on the most cruical part of its political tools, which is to implement the Copenhagen criteria to be in the Republic of Turkey as a condition for its admission to the EU membership, the study addressed those standards with its both political and economical parts, and

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

what radical changes it has made in the political and economic life in the era of the justice and development Party.

The study includes four chapters, the study concluded that the premise upon which, namely that there is a positive correlation between the means and tools of internal policy adopted by the party, and the political and economic development in Turkey relationship during the study period from 2002 – 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأطار العام للدراسة

المقدمة :-

شهدت السياسة الداخلية التركية تحولات جذرية على كافة الصعد منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002 حتى الوقت الحاضر ، وشملت جملة من الإنجازات السياسية والإقتصادية ، فعلى الصعيد السياسي ، شهدت البلاد إصلاحات سياسية كان ابرزها تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية وإحلال المسؤولين المدنيين المنتخبين محل النخبة العسكرية ، وتم الإنتقال من مرحلة عدم الاستقرار السياسي الى مرحلة الاستقرار السياسي والعمل على إنجاز دستور جديد ، ونجحت السياسة الداخلية في التعامل مع المسألة الكردية وجذب الأكراد الى طاولة المفاوضات بديلاً للعنف الذي ساد لعقود ، وعلى الصعيد الإقتصادي ، نهضت الجمهورية التركية نهضة إقتصادية كبيرة حيث اصبحت تحتل المرتبة (17) على مستوى النمو الإقتصادي على مستوى العالم بعد أن كانت في المرتبة (26) في عام 2002 ، حيث ارتفعت ارقام النمو إلى أكثر من ثلاثة اضعاف .

أدرك حزب العدالة والتنمية مبكراً ومنذ لحظات تأسيسه أنه لن تواصل تركيا تحقيق النمو إلا إذا حافظت على إستقرارها السياسي ، ولا يمكن لتركيا أن تصبح قوة إقليمية قبل أن تصبح دولة ديمقراطية ليبرالية ، من خلال المحافظة على تحقيق الديمقراطية في الداخل ، وضمان حرية التعبير والصحافة وحقوق الاقليات ، وحرية الأديان بالتوازن بين الهوية الإسلامية والغربية التقليدية ، كما أدرك حزب العدالة والتنمية أن تركيا تمتلك كافة الفرص المتاحة للمشاركة السياسية والإقتصادية في قيادة أوراسيا ، وأن تكون قوة إقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أرتكز حزب العدالة والتنمية على البعد الداخلي قبل البحث عن البعد الخارجي الإقليمي والدولي ، وأعتبر أن الدولة إذا كان عليها أن تؤدي دوراً إقليمياً فلا بد لها أن تنطلق من الداخل أولاً ، وهذا يعني أن صنّاع القرار الذين يرسمون السياسة الخارجية وجب أن يقوموا بإعداد البنية الداخلية التي سيستندون إليها.

اولاً- أهمية الدراسة :-

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تتناول موضوع السياسات الداخلية في تركيا التي يتبناها حزب العدالة والتنمية ، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تحقيق التنمية في تركيا على كافة الصعد ومن خلال رصد وتتبع وتحليل تطور مظاهر السياسة الداخلية للجمهورية التركية في فترة صعود الحزب خلال مدة الدراسة 2002- 2015.

كما تكمن أهميتها العملية في أنها تسعى لإستعراض الأدوات والوسائل التى استخدمها حزب العدالة والتنمية لإحداث التحولات في مظاهر الحياة السياسية والإقتصادية في الجمهورية التركية خلال تلك الفترة الدراسة من عام .

ثانياً- أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة الى :-

1- التعرف إلى وسائل وأدوات السياسة الداخلية في تركيا التي إستخدمها حزب العدالة والتنمية والتي عملت على إحداث تحولات جذرية على كافة الاصعدة في الجمهورية التركية .
2- التعرف إلى طبيعة النظام السياسي في الجمهورية التركية .
3- التعرف إلى أهم العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار السياسي في الجمهورية التركية .
4- دور هذه الوسائل والأدوات في تطور مظاهر الحياة السياسية والإقتصادية في تركيا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- إحداث الوعي وتوسيع الإدراك من قبل الدول التي تحاول الإستفادة من تجربة الجمهورية التركية كدولة صاعدة محل الدراسة وأهمية السياسة الداخلية للنهوض بالدولة وعلى كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية

ثالثاً- مشكلة الدراسة وأسئلتها :-

مع صعود حزب العدالة والتنمية الى الحكم في عام 2002 ، أحدث الحزب تحولات جذرية في الحياة السياسية الداخلية في تركيا تزامنت هذه التحولات مع قبول تركيا بصفة مرشح للعضوية الكاملة في إلاتحاد الأوروبي في العام 1999 ،ولكن لن يتم البدء بالمفاوضات إلا بعد تنفيذ تركيا المعايير السياسية و الإقتصادية للمجلس الأوروبي الصادرة في كوبنهاغن عام 1993، التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الاعضاء المرشحيين. هذه المعايير شكلت حافزاً كبيراً لحزب العدالة والتنمية للقيام بالإصلاحات على المستويات كافة وتحويل الأزمات الى فرص .

وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تكمن في التعرف إلى الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي أدت إلى تحولات في السياسة الداخلية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، والوسائل التي إستخدمها الحزب لتحويل الأزمات إلى فرص وصولآ إلى الإجابة على فرضية الدراسة .

تثير هذة المشكلة تساؤلات وهي :-

- ما هي رؤية حزب العدالة والتنمية للإصلاحات السياسية والإقتصادية في تركيا ؟
- ما هي الوسائل والأدوات التي إستخدمها حزب العدالة والتنمية لإحداث التحولات الداخلية في تركيا ؟
- مدى مساهمة مشروع الإنضمام للإتحاد الاوروبي في الحياة السياسية في تركيا ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً ـ فرضية الدراسة:ـ

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها :ـ

{ **هناك علاقة إرتباط إيجابية بين وسائل وأدوات السياسة الداخلية التركية التي تبناها حزب العدالة والتنمية وبين التطور السياسي والإقتصادي في تركيا خلال السنوات 2002 - 2015** } .

خامساً ـ منهجية الدراسة :ـ

اعتمدت دراسة السياسة الداخلية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، كدراسة في تطور الفكر والممارسة السياسية الرسمية على المستوى الداخلي ، بغية فهم الواقع السياسي التركي من جهة ، وفهم قوانين تطوره الموضوعية في إطار جدلية علاقة الشعبي بالرسمي من جهة ثانية ، والدراسة تسعى ما أمكن إلى تقصي الوقائع والأحداث ورصد تطورها في إطار علاقاتها الجدلية بالواقع السياسي / الإقتصادي المحلي ، وبحث واستقراء ومناقشة ومحاكمة الاحداث والوقائع وإعادة تركيبها .

و تقتضي طبيعة موضوع الدراسة إستخدام عدة مناهج في آن واحد ولعل أهمها **:ـ**

أ- المنهج التاريخي :ـ أننا نقف أمام أحداث يحكمها عامل التغيير والتطور التاريخي ، فكان لا بد من الأخذ بالمنهج التاريخي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات عن المشكلة وعرضها وتحليلها للخروج بإستنتاجات موضوعية للأسباب التي ادت لصعود حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا.

ب- المنهج الوصفي :ـ لتفسير الحقائق والوقائع السياسية والإقتصادية في تركيا ، وترتيبها وتحليل هذة الحقائق والمعلومات ويحتاج الباحث إلى جمع المعلومات من مصادرها الاولية والثانوية من الكتب ، والمصادر،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدوريات وشبكة الإنترنت ، لتكون اساساً لفهم المشكلة بطريقة منطقية وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات تؤكد صحة الفرضية موضوع الدراسة .

ت- المنهج المقارن :- يعتمد هذا المنهج على دراسة أوجه الشبه والاختلاف في السياسة الداخلية في تركيا في فترة ما قبل عام 2002 مع الفترة 2002-2015 م وتحليل المعلومات لمعرفة مراحل التطور في مظاهر الحياة السياسية والإقتصادية في تركيا قبل وبعد صعود حزب العدالة والتنمية .

سادساً- حدود الدراسة :-

أ- **التحديد الزمني** – تغطي الدراسة الفترة الواقعة بين 2002-2015 وهي الفترة التي تغطي مرحلة تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا .

ب- التحديد المكاني _ جمهورية تركيا بحدودها الجغرافية المعترف بها دوليا .

ج – التحديد الموضوعي :-

ويقع ضمن الحدود التالية :

- التعرف على السياسية الداخلية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية خلال الفترة (2002-2015) الوسائل والأدوات التي تبناها حزب العدالة والتنمية لإحداث تطورات على الصعيدين السياسي والإقتصادي في الجمهورية التركية .

سابعاً- مصطلحات الدراسة:-

السياسة الداخلية : المقصود بالسياسة الداخلية هو تنظيم شؤون الدولة وتصرفاتها داخلياً في كل الجوانب المرتبطة بحياة أفرادها ورعاية شؤونهم ، وعلاقة الدولة بالأفراد ، وعلاقة الأفراد ببعضهم البعض . وتمثل مجموعة المكونات الداخلية للدولة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتي تشكل إما عناصر قوة أو ضعف للدولة[1] .

[1]- الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا ، الشبكة الاليكترونية ، تاريخ الدخول 2016/5/5 ، الساعة 2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحسب الموسوعة السياسية ، هي "النشاط الاجتماعي ، الفريد من نوعه ، الذي ينظم الحياة العامة ، ويضمن الأمن ويقيم التوازن والوفاق – من خلال القوة الشرعية والسيادة – بين الأفراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة في وحدة الحكم المستقلة على أساس علاقات القوة ، والذي يحدد أوجه المشاركة في السلطة بنسبة الإسهام والأهمية في تحقيق الحفاظ على النظام الاجتماعي وسير المجتمع"[1] .

ويرى ديفيد ايستن أنها تفاعل وتداخل مؤسسات الحكومة مع مؤسسات الافراد ، بحيث تتم وفق آلية منتظمة تشمل على جانبيين أساسيين يتمثل إحدهما في المطالب التي يقدمها الأفراد للحكومة لأجل تحقيقها ، والآخر في استجابة الحكومة لهذه المطالب بواسطة إتخاذ القرارات الحكومية اللازمة ،وتطبيقها فيما يعرف بعملية تحويل المطالب الى منجزات حكومية[2].

ويرى جان جاك روسو،أنها كل مجتمع سياسي يشكل كياناً شخصياً قائماً بذاته يظهر من إسمه ، وتعِّبر عنه مقوماته الخاصة . وهي مجتمع صناعي (حسب تعبير توماس هوبز) بمعنى أنه من صنع الإنسان ، أي تفتق عنه ذهنه لمواجهة العديد من المشكلات في مرحلة معينة ، وللتعبير عن استجابته لمقتضيات التطور ومتطلباته . وفي رأي روسو وهيجل وماركس ، أصبح للجماعة في ظل المجتمع السياسي مكانة رفيعة ومتميزة عن مكانة الأفراد المكونين لها وذلك بعد أن سلموا فرديتهم لها فذابت في إطارها ، لتبرز الإرادة العامة . ومع أن الأفراد يقرون بأنها تختلف عن إرادة كل واحد منهم ، إلا أنهم يلتقون حول صحتها ، وكل واحد من هم يدرك أنه اذا اختلف عنها أو معها يكون على باطل .أنها ارادة الأفراد العامة وليس الفردية[3] .

سياسة/ HTTPS://ar.wikipedia.org

[1]- الكيالي ، عبد الوهاب - الموسوعة السياسية – الجزء الثالث- المؤسسة العربية للدراسات والنشر- 1983- ص 362

[2]- بركات ، نظام (واخرون)- مبادئ علم السياسة – دار الكرمل للنشر والتوزيع – الطبعة الثالثة- 1989- ص 179

[3]- زهرة ، عطا ، مقدمة في العلوم السياسية ، الناشر مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، اربد/الاردن، 2008، ص 22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحسب الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ، فهي تلك السياسة التي تستند على الإطار القانوني الرسمي للعلاقات داخل الدولة [1].

وستركز الدراسة على الجوانب السياسية والاقتصادية في إطار دراسة النظام السياسي في تركيا خلال فترة الدراسة.

2- **حزب العدالة والتنمية** : أحد الاحزاب التركية " تأسس في 14 أب 2001 ويرأسه رجب طيب اردوغان وتوصف توجهات الحزب بأنها محافظة من الناحية الاجتماعية وليبرالية من الناحية الاقتصادية ويشكل العدالة والتنمية الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا ويحرص ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ويؤكد انه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب اسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية ، كما يؤيد انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي ويؤكد انه سيواصل تطبيق برنامج الأصلاح الاقتصادي في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه" ، والعمل على تقليص دور الصندوق في هذا المجال[2].

3- **معايير كوبنهاغن** : وهي عبارة عن شروط إنضمام العضوية للإتحاد الأوروبي ، وتم وضعها في عام 1993 في المؤتمر الأوروبي في كوبنهاغن ومنها جاءت التسمية ، وهي " القواعد التي تحدد ما إذا ما كان بلداً ما مؤهلاً للإنضمام للإتحاد الاوروبي ، والمعايير تتطلب ان يكون لدى الدولة المؤسسات المطلوبة للحفاظ على الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد سوق فاعل ، وان تتعهد الدولة بتنفيذ إلتزامات ونوايا الاتحاد الأوروبي"[3] . وتشمل معايير كوبنهاغن ثلاثة معايير رئيسية سياسية وإقتصادية

---

[1]- عبد الكافي، إسماعيل ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ، الشبكة العنكبوتية ، تاريخ الدخول 2016./10/24 ، ص 247
www.kotobarabia.com

2- باكير , علي حسين واخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات في الدوحة بالتعاون مع الدار العربية للعلوم، ناشرون ، بيروت، لبنان، 2009.، ص 34

3- المفوضية الاوروبية , شروط العضوية , الشبكة العنكبوتية , تاريخ الدخول 2015/11/2, الساعة 5.54
www.ec.europa.eu/enlargement/policy/condition/membership/index_en.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشريعية ، "إلا أن البرلمان الأوروبي وضع شروطآ اضافية بشأن انضمام تركيا إلى عضوية الإتحاد الأوروبي وإن كانت غير ملزمة لحكومات الدول الأعضاء والتي يبرز منها الآتي :-

أ- تطوير النظام الديمقراطي (النظام البرلماني – الإدارة العامة /الحكومة واجهزتها) والنظام القضائي .

ب- تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية .

ت- تقوية النظام الإقتصادي من خلال إرتفاع معدلات نمو التنمية المستدامة ، وزيادة الإنتاج ، وتنامي منافسة السوق الحرة ، والإجراءات الاستثمارية الجاذبة ، وتهذيب الإقتصاد غير الرسمي(القطاع الخاص) ،وعمليات الخصخصة .

ث- التطوير في الهيكل الإجتماعي في مجالات التعليم ، وسوق العمل ، والمساواة الإجتماعية .

ج- تنفيذ الحكومة الإليكترونية في مجال الرعاية الصحية ، ونظام التعليم ، والخدمات القانونية و الخدمات العامة ، والتجارة الإليكترونية ، وغيرها .

ح- نمو الحريات ، وحقوق الإنسان ، وخاصة حقوق الأقليات مثل الأقلية الكردية ."[1] *

4- **التطور السياسي** : يشير هذا المفهوم إلى إجراء إصلاحات سياسية ، وبناء ديمقراطي عبر تغير منضبط في مستوى العمل المؤسساتي ، وتحقيق المساءلة والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها ، وإستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين ، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التى كفلها الدستور[2]، وقد عرّف صموئيل هنتغتون الإصلاح السياسي بأنه " تغير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم ، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل الى ألامة ، وعقلانية البنى في السلطة ، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً،

1- مقال شروط الإنضمام للإتحاد الاوروبي ,الشبكة العنكبوتية . تاريخ الدخول 2/11/2015 الساعة 7.3

www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/turkeyeu/sec07.doc-cvt.htm

*ورد ضمن المعايير الخاصة بتركيا بندين إضافيين وهما :- أ- وقف الصراع التاريخي بين تركيا واليونان ب- الإنتهاء من القضية القبرصية .

2- عربي, مسلم بابا،" محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي" ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد التاسع،جوان2013، جامعة ورقلة، الجزائر ، ص 238-240

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستبدال مقاييس العزوة والمحاباة بمقاييس الكفاءة ، وتأييد توزيع اكثر انصافاً للموارد المادية والرمزية"[1] ، ويقاس التطور من خلال عمل مقارنة لمؤشرات التنمية السياسية خلال فترات الدراسة ومقارنتها مع فترة سابقة لقياس التطور إيجابا او سلباً .

5- **التطور الاقتصادي** : إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنيان المجتمع من خلال زيادة حجم النشاط الاقتصادي واعتمادها على الموارد الدائمة في المجتمع ،وتحّقق نموا متصلا ومستمرا من خلال تجدد موارد المجتمع بدل من استنزافها وان تلبي حاجات الغالبية العظمى للمجتمع وتحقق قدرا كبيرا من العدالة بين افراد المجتمع ويقاس التطور حسب مؤشرات التنمية الاقتصادية إيجابا او سلباً خلال فترات الدراسة من خلال مقارنتها مع فترات سابقة لفترة الدراسة[2].

وتعرف التنمية بأنها (عملية مقصودة لتحقيق زيادة تراكمية وإحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل اطراف واستعمال ادوات وهي تختلف عن مفهوم النمو ،ومفهوم التغيير،ومفهوم التطوير والتحديث وغيرها ،لها مفهوم قديم ارتبط بالجانب الاقتصادي وتطور مفهومها الحديث ليشمل كافة مناحي الحياة وهو يعتمد على تنمية ماذا ؟ ولمن ؟ وتبدأ بنوعية الحياة .والمنظومة البيئية والمشاركة الشعبية ،واصبح لها مفاهيم تختص بكل جانب ، وجاءت التنمية الاقتصادية كأحد فروع التنمية وهي "مجموع الناتج القومي من السلع والخدمات النهائية ، لدولة ما خلال مدة من الزمن ، بحيث يترتب على ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل")[3] .

1- هنتغتون , صموئيل , النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ,1993 , ترجمة سمية عبود , بيروت , دار الساقي, ص 121

[2] -Anne Osborn.Krueger , "Trade Police and Economic Development : How we Learn ". American Economic review , national bureau of economic research . Massachusetts , vol87,n 1,march 1997. P 14-18

[3] - Meier and Baldwin –Economic development - new York ، j ، Wily and sons ، 1957 ، P2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً- الدراسات السابقة :-

فيما يلي عرض لإبرز الدراسات التي تناولت بعض جوانب الدراسة بشكل مباشر:-

الدراسات العربية :-

1- دراسة سعيدي السعيد (2014) بعنوان : سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية [1].

يرى الباحث أن السياسة الخارجية التركية شهدت تحولا جذريا عقب وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 من خلال ما عرف بسياسة تعدد الأبعاد والتي هي من تصميم وتنفيذ وزير الخارجية التركي السابق احمد داوود أغلو، وتتمحور حول سياسة خارجية متعددة الأبعاد وتسعى إلى تصفير المشاكل مع دول الجوار وذلك بهدف إعادة صياغة دور تركيا في المنطقة باعتبارها دولة محورية فاعلة إقليميا ودوليا من خلال ما تملكه مصادر القوة الناعمة، القوة الدبلوماسية والاقتصادية. وقد انعكست هذه السياسة إيجابا مع العالم العربي عموما من خلال عملية الانفتاح والتعاون التجاري خصوصا مع سوريا ومع الأردن ولبنان وبعض دول الخليج ودول المغرب العربي .

2- دراسة زيد الرحماني (2012) بعنوان : دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا اثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2003-2010) م [2] .

حيث تناولت الدراسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي في تركيا ودور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي والتأثير عليه بأعتبار ان هذه العلاقة لها طبيعتها الخاصة المختلفة

---

[1]- السعيد, سعيدي ، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة التنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية، مجلة الفكر، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد العاشر، 2014.

[2]- الرحماني , زيد ، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ،2012

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن بقية انظمة الحكم في المنطقة ، وتضمنت الدراسة سردا لأهم المحطات التى شهدتها تلك العلاقة كسقوط الامبراطورية العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية والانقلابات العسكرية التى عاشتها تركيا ،وقد طرحت مشكلة الدراسة على شكل تسأولات تمحورت حول مستقبل دور الجيش في الحياة السياسة التركية وهل ستنجح سياسات حزب العدالة في وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الدستوري الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحقيقية ،وخلصت الدراسة الى ان السياسة التى اتبعها حزب العدالة واستند فيها على التأييد الشعبي الكبير له قد ادت الى تراجع كبير في دور المؤسسة العسكرية وتقليص صلاحياتها.

3- دراسة صدام الحجاجة (2011) بعنوان – دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة (2002-2010)[1] .

حيث تناولت الدراسة التعريف بواقع العلاقات العربية التركية واهم المراحل التاريخية التى مرت بها سواء على المستوى السياسي ، او في المجالات الاخرى ، ودراسة تأثير وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا على العلاقات العربية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة وظهور نخبة سياسية لديها توجهات إسلامية اهمية كبيرة ، وقد انطلقت الدراسة من الفرضية التالية : ساهمت التوجهات الاسلامية لحزب العدالة والتنمية في تعزيز العلاقات العربية التركية على حساب بعض القوى الاقليمية ، وخلصت الدراسة إلى ضرورة رؤية السياسة الخارجية التركية الجديدةعلى انها فرصة تاريخية وليس خطرا داهما ، وذلك لتعظيم المنافع العربية من هذه السياسة ووضع استراتيجية تعاون بين جامعة الدول العربية وتركيا في كل المجالات بما يحقق مصالح الطرفين، واستغلال التوجهات التركية الواضحة في اقامة العلاقات مع العرب من اجل تحويل هذه العلاقات الى علاقات مؤسساتية تتصل بسياسات الدولة ، بمعزل عن طبيعة السلطة السياسية القائمة التى تتغير بتغير الحزب الحاكم.

2- الحجاجة ,صدام ، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ،الاردن ، 2011

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-دراسة أوغلو ، احمد داود (2010) العمق الاستراتيجي – موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية[1].

تستعرض الدراسة الأدوات والمفاهيم والنظرية الأساسية التي تحقق الفهم والتفسير للعمق الجغرافي ،الذي يتوجه اليه التحليل الاستراتيجي ، بناءآ على مجموعة متسلسلة من العناصر الجيو سياسية ، وتبين ان تركيا تواجه في ذلك مسؤولية التوفيق بين عمقها التاريخي وعمقها الاستراتيجي في إطار جديد.

وخلص بنتيجة الى ان الواقع يفرض على تركيا إنفتاحاً وتكيفآ حضارياً جديداً ، واعتبر ان تركيا إذا إستطاعت وهي دولة محورية أن تقوم بمسؤولياتها هذه ، فستصبح دولة مركزية تحقق التكامل الجيوسياسي والجيو ثقافي والجيو إقتصادي.

5- دراسة باكير،علي حسين وأخرون (2009) بعنوان : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج [2]

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على التطورات والتغيرات البنيوية التي حدثت في تركيا على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولى حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002 حتى عام 2009، وكيف انعكس هذا التطور وذلك التغير اقتصاداً وسياسةً وثقافةً وكيف امتد إلى الخارج حضوراً وتأثيراً، فتناول الباحثين عناصر القوة الصلبة والناعمة في الدولة التركية، وكذلك سر نجاح الاقتصاد التركي وتحقيق ما يشبه المعجزة الإقتصادية، وكيف استطاع حزب العدالة والتنمية أن يفككّ ويروِّض المؤسسة العسكرية ويقلصّ من دورها وصلاحياتها، ويستعمل في ذلك أدوات دستورية وقانونية ، وتناولت الدراسة علاقة تركيا مع محيطها الإقليمي وبيئتها الدولية، مثل العلاقات مع كل من الولايات المتحدة أوروبا والعرب وإيران واسيا الوسطى والقوقاز، ومدى نجاح تركيا في الابتعاد عن الصدام وتبني سياسة صفر مشاكل مع الجوار .

1- اوغلو , احمد داود ، العمق الاستراتيجي/موقع تركيا في الساحة الدولية ، ترجمة محمدثلجي وطارق عبد الجليل ،الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010 - لبنان

2- باكير ,علي حسين واخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات في الدوحة بالتعاون مع الدار العربية للعلوم، ناشرون ، بيروت، لبنان، 2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- دراسة إدريس بووانو (2005) بعنوان : إسلاميو تركيا : العثمانيون الجدد [1] .

يستعرض الباحث مراحل تطور الحركة الإسلامية في تركيا منذ سقوط الخلافة العثمانية، ويتناول الباحث بالدراسة الصراع بين التيارين العلماني والديني في تركيا الحديثة، حيث بين الباحث أن هناك إجماع لدى الباحثين والمراقبون على أن الحركة الإسلامية اليوم أصبحت محورا مركزيا، واهتماما رئيسا من اهتمامات الرأي العام سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي، في الدوائر الغربية وغيرها، بحيث تم تجنيد باحثين وخبراء استراتيجيين ومعاهد ومراكز دراسات وأبحاث لمراقبة ومتابعة الحركة الإسلامية، والمسالة التركية، وفي جلها تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم والتي تكتسب أهمية خاصة في العالم الإسلامي، وبقدر ما هي في حاجة إلى الدراسة والبحث في مختلف جوانبها بقدر ما هي بحاجة أيضا إلى إستخلاص دروس وعبر منها أن نجاح حزب العدالة والتنمية في كسب عقول وقلوب الاتراك يعود لظروف إقتصادية وإجتماعية أكثر منها لإعتبارات أيديولوجية .

الدراسات الاجنبية:

1-دراسة ميلتم مفلر بيس(Meltem Muftuler Bac)- 2000 بعنوان: أثر الاتحادالأوروبي على السياسة التركية[2] .

توضح الدراسة بأن مستقبل تركيا في الاتحاد الأوروبي يتحدد بشكل تام بناء على طبيعة نظامها السياسي وتصنيف حالتها كدولة تتراوح ما بين بلد شرق أوسطي ، أو أوروبي ، ففي ما يتعلق بالنظام السياسي فإن تركيا ليست دولة تسلطية ولكن بنفس الوقت لا يمكن إعتبارها دولة ذات نظام ديمقراطي

---

[1]- بووانو, إدريس، إسلاميو تركيا: العثمانيون الجدد، مؤسسة الرسالة، سوريا، 2005.

[2] -Meltem Muftuler Bac. The Impact. of European Union on Turlcish Politics, East European Quarterly, Summer 2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

راسخ، وبنفس المنطلق فإن تركيا ليست دولة شرق أوسيطة بالمعنى الحرفي ولا سيما أنها دولة علمانية ومتطورة اقتصاديا، ولكنها بنفس الوقت ليست دولة أوروبية، وتبين الدراسة أن مستقبل تركيا هو نتاج تأثير الظروف السابقة ولا سيما فيما يتعلق بفرص تركيا بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وأبرزها : المسالة الكردية وحالة حقوق الإنسان والعلاقات مع اليونان، وتخلص الدراسة إلى أن مستقبل عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي يعتمد على قدرتها على التعامل مع الملفات السابقة.

2- دراسة بروس ر. كوني هولم (Bruce R.Kuniholm)-1991 بعنوان :تركيا والغرب.[1]

حيث استعرض الكاتب العلاقات التاريخية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فتركيا حليف استراتيجي للولايات المتحدة وعضو فاعل في منظمة حلف شمال الأطلسي أو ما يسمى بالناتو. ويشير الكاتب إلى الدور إلي لعبته تركيا أثناء الحرب الباردة في العمل كجدار أو كحصن ضد التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط ولا سيما منطقة الخليج العربي حيث منابع النفط، وفي المقابل فقد حصلت تركيا نتيجة الدور الذي لعبته على مساعدات عسكرية واقتصادية من الدول الغربية، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، فان دور تركيا لم ينتهي وإنما ظل في إطار منطقة الشرق الأوسط وهذا ما أثبتته الأحداث لاحقا مثل الحرب على العراق بعد احتلاله الكويت عام 1990، وعلاوة على الجوانب الأمنية، يوضح الكاتب الجوانب الثقافية، فتركيا العضو الوحيد المسلم في منظمة حلف شمال الأطلسي، وهي بالتالي تشكل جسر يربط أوروبا الشرق الأوسط، وبناء على كل ما سبق يوصي الكاتب بضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من اجل الحفاظ على تراث كمال أتاتورك العلماني، وحتى تشّكل تركيا نموذج للدول الإسلامية كدولة ديمقراطية وعلمانية .

[1]-Bruce R. Kuniholm . Turkey and the West , Foreign Affairs, Vol .70, Spring 1991.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-دراسة هنري ج باركي وجراهام فولر :(Henri J Barkey and Graham Fuller)- 1997

بعنوان :المسألة الكردية التركية - فرص مفقودة وتحولات حرجة[1].

تشير الدراسة إلى ان تدهور أوضاع المسألة الكردية في تركيا ليست مسألة جديدة أو غير قابلة للحل، وتركز الدراسة على مجموعتين من العوامل التي تساعد على فهم ديناميكيات وفرص حل النزاع : المجموعة الأولى تشمل التحولات الحرجة والتي تعود إلى عملية التغيير الاجتماعي ومأسّسة الترتيبات السياسية الجديدة التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على تطور النزاع، فالدولة التركية لم تعد تنظر إلى المسالة الكردية على أنها إرهاب خارجي تستدعي مراقبة الحدود واستخدام القوة، وإنما أصبحت النظرة أكثر واقعية بالنظر إلى تطلعات الأكراد الاقتصادية والثقافية والسياسية، أما المجموعة الثانية من العوامل فتشمل الفرص المفقودة لحل النزاع وهي اللحظات التاريخية التي توفر فيها فرصة لإنهاء العنف والتوتر والوصول إلى حالة سلم وذلك، في الأعوام 1991 و1993 عندما أعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار وفي المجمل تخلص المقالة إلى تحميل الدولة التركية مسؤولية عدم الوصول إلى حل للمسألة الكردية.

***- تعقيب على الدراسات السابقة :-**

تناولت الدراسات السابقة عدة موضوعات تخص الحياة السياسية في تركيا ، ولعل أبرز ما يميز هذه الدارسة عن الدراسات السابقة هي أنها الدراسة الاولى المتعلقة بدراسة أدوات ووسائل السياسة الداخلية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية خلال السنوات 2002-2015 . إن معظم الدراسات السابقة قد تعرضت لتطور السياسية التركية على المستوى الخارجي ، من دون الالتفات الى الأسباب الحقيقة

[1]-Henri J . Barkey and Graham E. Fuller. Turkey Kurdish Question : Critical Turning Points and Missed Opportunities. Middle East Journal; Vol. 51 No. 1 Winter. 1997.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لنجاح تركيا على المستوى الداخلي الذي ظل وما زال إلى حد كبير مجهولاً ومهملاً ، وأهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تتيح الاطلاع والتعرف على بعض جوانب التجربة السياسية في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية ، وتكشف عن عوامل ودوافع نمو التجربة وتطورها ، وذلك من خلال رصد التغيرات السياسية والاقتصادية التي اعقبت استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة .

تختلف الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة الداخلية التركية في عدة أمور ، لعل أهمها أن الدراسات السابقة عالجت موضوع السياسة الداخلية التركية عن طريق دراسة السياسة الخارجية للجمهورية التركية وأثر هذه السياسة على الشأن الداخلي التركي ، أما هذه الدراسة فقد عالجت الموضوع من خلال التعرف على أنماط وأشكال ومستويات الصراع الداخلي ، والكشف عن نشأة وتطور المؤسسات السياسية والعسكرية بشكل خاص ، الى جانب مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة الأحزاب والمجلس التشريعي ، وإبراز نقاط الالتقاء والتقاطع فيما بينهما .

وأخيراً فإن أهمية الدراسة تنبع من كونها تخط أو ترسم ملامح طريق جديد متواضع في مجال التأثيرات الايجابية والسلبية للسياسة الداخلية للجمهورية التركية ، في إطار علاقة الرسمي بالشعبي بالعكس ، والأمل أن تكون هذه الدراسة حافزاً لدراسات أخرى في مجال العلاقات الدولية مع الجانب التركي ، علها تلقي الضوء على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجمهورية التركية .

ولا بد لي من الاشارة هنا إلى أن الدراسات العامّة التي اطلعت عليها في هذا المجال والتي عالجت جوانب مختلفة من الدراسة مدار البحث ، قد ساعدت الباحث على تبلور فرضيات واستنتاجات البحث واختبارها ، وشكلت بعض ألابحاث العلمية التي تسنى الأطلاع عليها منارة منهجية اضاءت طريق البحث ، ومكنت الباحث من معالجة المسألة المطروحة بنضوج أكبر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول

النظام السياسي في الجمهورية التركية

تمهيد

بدأت نواة تشكل النظام السياسي للحكم في الجمهورية التركية عام 1921 بإعلان دستور دولة تركيا الذي أسس الدولة القومية* ، وينص الدستور على أن الشعب هو مصدر السُلطات دون قيد أو شرط ويدير الدولة بنفسه وذاته ، ومن ثم أُعلنت الجمهورية التركية وفقاً للقانون رقم 364 الصادر عام 1923 ، الذي حدد شكل الدولة ونظامها ولغتها ، واعطى رئيس البلاد سلطات مطلقة ، فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني كما يتولى رئاسة الوزراء ، وله ان يختار من أعضاء المجلس الوطني رئيساً للوزراء ، ومع أنه النواة الأولى للدساتير اللاحقة إلا أنه لم يكن تفصيلياً ، ولم يتطرق إلى بنية النظام السياسي والسلطات واختصاصاتها.[1]

تمثل معاهدة لوزان الموقعة بتاريخ 1923/7/23 ، ولادة الجمهورية التركية ، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك ، ولتبدأ معها مسيرة التحول نحو أوروبا سلوكياً وثقافياً وسياسياً ، مع أن بعض المؤرخين يرون أن التوجه نحو أوروبا بدأ مع عصر التنظيمات منذ منتصف القرن التاسع عشر وتجلى في دستور عام 1876 ميلادي[2].

*- تمخضت الفلسفات الغربية عن مفهوم سياسي أساسي هو مفهوم " الدولة القومية " الذي كان صلح وستفاليا إعلانا عنه ،بينما امتدت جذور هذا الفكر السياسي المحدد للهوية إلى مدن اليونان القديمة وإلى الإمبراطورية الرومانية (التي كانت دولا لا أمة عالمية)، وليس يُستغرب في ظل فلسفة علمانية آرضية أن تنقسم كل أمة الى دولة قومية ، يكون لكل منها معاييرها وسياستها وبنيتها المستقلة ، وفي هذه الحالة تتحدد الهوية لكل فرد من خلال الأصل العرقي أو مكان الميلاد ، فمن وُلد من أصل كذا أو في نطاق دولة كذا مُنحت له جنسيتها ، واكتسب حق المواطنة فيها . بينما يتناقض هذا مع المفهوم الإسلامي الذي يجعل (الإسلام) شيئاً مُكتسباً ، يمكن لكل إنسان أن يكتسب هذه الهوية بدخوله في الإسلام ، ويكون انتماءه للمجتمع الإسلامي هو إنتماء طوعي ، يختار فيه المرء نمط حياته وثقافته وسلوكه والتزامه بذلك ولذلك فإن الأمة الاسلامية هي أمة انتماء ديني قيَمّي أكبر من كونها إنتماء جغرافيا أو عرقيا أو لغوياً ثم يقبل أهل الذمة فيها ما تقدمه لهم من الهيمنة السياسية (وهي حماية لهم وليست إضطهاداً) تحقيقا للقوة السياسية للأمة متمتعين بالإستقلال الديني والثقافي والقانوني في شؤونهم . للمزيد أنظر: (قراءة قي كتاب الفلسفة السياسية ،احمد داود اوغلو www.turkey-post.net/p-83714 ، دخول 2016/4/2).

[1]- هلال , رضا ،السيف والهلال /تركيا من أتاتورك الى اربكان ، القاهرة ،1999 ، ص64

[2]- نور الدين, محمد ، تركيا الجمهورية الحائرة مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ،بيروت ،1998، ص25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد مثلت المعاهدة الضمانة لوحدة الأراضي التركية كما هي عليه اليوم ، بعد المحاولات من قبل روسيا وبعض الدول الأوروبية لتقسيم الاراضي التركية إثر اتفاقية سيفر عام 1920 ميلادي ، التى كانت تهدف لتقسيم تركيا بين الأرمن والأكراد والدول الغربية وقطعة صغيرة في وسط الأناضول للأتراك ، غير أن نجاح مصطفى كمال أتاتورك بقيادة حركة المقاومة التركية ضد هذه التطلعات أفضى إلى الشكل الحالي للجمهورية التركية جغرافياً.

أرسى أتاتورك تقاليد الجيش المحترف ، الذي نصت عليه المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة بوصفه حاميا للتعاليم التى قامت عليها الجمهورية التركية ، ولم تنفصل قيادة الجيش عن رئاسة السلطة التنفيذية إلا بعد وفاة أتاتورك . كما أن أتاتورك رفض مبدأ التعددية الحزبية وأسس حزب الشعب الجمهوري بوصفه حزباً وحيداً في البلاد ، رغم اعتراض عدد من أعضاء البرلمان ، وبذلك توطدت لأتاتورك السلطة المطلقة في تركيا من خلال قيادته للجيش ورئاسته الدولة والحزب الوحيد الحاكم.

بعد وفاة أتاتورك عام 1938 تولى رئأسة الدولة عصمت إينونو ، وبذلك إنفصلت قيادة الجيش عن رئاسة الدولة رغم أن اينونو يحمل رتبة جنرال إلا أن قيادة الجيش أصبحت من نصيب الماريشال فوزي شاقماق ، وبذلك أصبح الجيش مؤسسة مستقلة تراقب وتشرف على عمل السلطة التنفيذية من بعيد[1].

في عام 1945 ألمح الرئيس عصمت إينونو إلى ضرورة وجود حزب سياسي معارض بغية تفعيل الحياة السياسية في البلاد ، لكن هذا التوجه كان يتمحور حول تشكيل حزب معارضة مستأنس بغية تنفيس الاحتقان السياسي في البلاد ، ومع تزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات معارضة من قلب حزب الشعب الجمهوري قادها أربعة نواب ، الذين أسسو عام 1946 الحزب الديمقراطي ، الذي استقطب أعداداً

[1]- هلال , رضا ، السيف والهلال ، مرجع سابق ص 15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متزايدة وحظي بشعبية كبيرة في أوساط النخب التركية ، وأصبح يمثل رغبة شعبية في التغيير . ليصبح قوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية التركية [1].

لكن الحدث الأبرز كان عام 1950 ، إذ فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات النيابية فوزاً ساحقاً وحصل على 403 مقاعد من أصل 482 مقعداً، وينهي بذلك هيمنة حزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية في البلاد . مهدت هذه الانتخابات لتولي المعارضة الديمقراطية مقاليد الحكم في تركيا وليصبح جلال بايار رئيساً للجمهورية ويكلف عدنان مندريس بتأليف حكومة جديدة . ومع تولي هذه الحكومة مقاليد السلطة في البلاد بدأت تعود إلى الحياة الإجتماعية والثقافية وإلى حد ما السياسية بعض الملامح الإسلامية التى كانت محظورة في المرحلة السابقة ، مما زاد من شعبية الحزب الديمقراطي وتجذره في المجتمع التركي.[2]

شكل وصول حزب المعارضة للحكم في تركيا صدمة كبيرة للقيادات التقليدية المرتبطة بالحزب الجمهوري ، ومع تزايد هجوم رئيس الوزراء عدنان مندريس على تلك النخب والقيادات وما تمثله من توجهات فكرية وإرتباطات مصلحية تحرك قادة الجيش ليضعوا حداً لعشر سنوات من الديمقراطية التركية ، في محاولة لإعادة خلق الظروف التى كانت قائمة قبل عام 1950 ، وتبني الاتجاه الأتاتوركي في إدارة البلاد.

ما أن تسلم العسكر زمام الأمور حتى ألفوا لجنة الوحدة القومية لإدارة شؤون البلاد ،وهي تضم الضباط الثمانية والثلاثين الذين نفذوا عملية الانقلاب ، وكان اول ما قامت به اللجنة الجديدة للوحدة القومية ، إستدعاء فريق من اساتذة القانون في جامعة اسطنبول من اجل وضع دستور جديد للبلاد ونظام انتخابي جديد ، وكان ابرز ما في الدستور الجديد انه جعل من تركيا " دولة علمانية ديمقراطية" (بدلاً من النص الدستوري القديم الذي حدد هوية الحكم بأنه جمهوري علماني) وتتألف الجمعية الوطنية فيها من 450 نائباً

[1]- نور الدين, محمد ، مدخل الى الحركات الاسلامية في تركيا ، دار النهار ، بيروت ، ص 21-22
[2]- نور الدين, محمد ، مدخل الى الحركات الاسلامية في تركيا ، دار النهار ، بيروت ، ص 21-22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، وإلى جانبها مجلس شيوخ يتألف من 150عضوا منتخباً ، و 15 عضواً يعينهم رئيس الجمهورية ، إضافة الى اعضاء لجنة الوحدة القومية الجديدة الذين اصبحوا شيوخاً مدى الحياة [1].

ساد في عقد السبعينات مناخ سياسي استمدت ملامحه بخلافات وانشقاقات حزبية طاحنة ، أضاعت استقرار تركيا سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً ، وانتشرت أعمال العنف والإرهاب بين نشطاء الفكر اليساري وأمتدت إلى المجموعة اليمينية والقومية ، وكان الصراع (الكردي- التركي) من أهم العوامل المحفزة لتفاقم الفوضى إلى الحد الذي أصاب الحكومات بالعجز عن حلها ، مما نتج عنه قيام المؤسسة العسكرية ممثلة برئاسة الاركان بإنقلاب عسكري في 12 ديسمبر 1980 ، حيث أعلنت الاحكام العرفية وإدارة البلاد السياسية ، وتعد فترة إدارة هذا الانقلاب التي امتدت ثلاث سنوات هي الأطول قياساً مع الانقلابات السابقة ، والاكثر تأثيراً في إعادة ترسيم حدود العمل السياسي والحزبي والمؤسسي ، وكانت الاكثر ترسيخاً للنفوذ العسكري داخل سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وقامت المؤسسة العسكرية في هذا الانقلاب بإعداد دستور تركي جديد عرف بدستور 1982 ، وهو الدستور الحالي في تركيا ، وقد اعدته إدارة الانقلاب بدقة وعناية فائقة ، عززت من خلاله من وضعية المؤسسة العسكرية الدستورية ، ومنحت لنفسها مزيدا من الصلاحيات في التدخل المباشر وغير المباشر في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في تركيا ، مما دفع برجال القانون والسياسة الاتراك إلى وصف دستور عام 1982 بأنه عسكرة للدولة والمجتمع [2] .

فمنذ قيام الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك في العام 1923، أعتبر الجيش نفسه بمثابة (الوصي) على الدولة التركية و (حامي) مبادئها التي قامت عليها الجمهورية ، ومنه أصبح دور المؤسسة العسكرية كبيراً وذا شأن في الحياة السياسية ، فعلى مدار عمر الجمهورية نظمت المؤسسة

[1]- الزبن , مصطفى ، ذئب الأناضول ، المكتبة البريطانية للطباعة ، لندن/قبرص 1991 ، الطبعة الاولى ، ص 341

[2]- الرحماني ، زيد- دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا اثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية ، اطروحة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، 2013، ص34

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العسكرية ثلاث إنقلابات (1960،1971،1980) ، فضلا عن تدخلها الحاسم في العام 1997 ، لإقالة حكومة نجم الدين أربكان ، ودعمها تشكيل حكومة ائتلافية ذات توجهات علمانية ، وفي ضوء هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية التركية ، سعى حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة في العام 2002م ، إلى كبح جماح المؤسسة العسكرية وتدخلها في الشؤون السياسية[1] .

المبحث الاول :- العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار السياسي

اولاً – العوامل الجغرافية

تحتل تركيا موقعا جغرافيا متوسطا بين القارات الثلاثة : الآسيوية والأوروبية والأفريقية ، واغلب مناطق تركيا تقع في منطقة جنوب غرب آسيا والتى تسمى" الأناضول"، وتدخل تركيا في جنوب شرق القارة الأوروبية في المنطقة التي تسمى" تراكيا" في شبه جزيرة البلقان ، ولذلك فإن تركيا من الناحية الجغرافية دولة آسيوية وأوروبية ، كما تعتبر دولة شرق أوسطية في نفس الوقت ، وتقع تركيا على أحد أهم خطوط الفصل بين العالم الإسلامي والمسيحي ، كما تشكل المنطقة الجغرافية التي تقع فيها تركيا نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة ، فتتقاطع فيها الثقافة الأوروبية من جهة الغرب ، والثقافة الروسية من الشمال ، والثقافة الآسيوية من الشرق ، والثقافة العربية من الجنوب .

ساهمت هذه الجغرافيا في تكوين الهوية الثقافية والسياسية لتركيا من خلال التفاعل السياسي والثقافي لهذه الحضارات على مر التاريخ ، كما أنها أثرت في تكوين صورة متنوعة من التمايز العرقي والديني والثقافي داخلها .

[1]- ناصر, كرار ، تركيا ما بعد الانقلاب / مشهد جيوسياسي متغير ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، الشبكة الاليكترونية ، تاريخ دخول 2016/10/29 الساعة 11.00 www.mcsr.net/news168

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن وجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا وأوروبا من الناحية الجيوثقافية والناحية الجيوسياسية منح تركيا فرصة لعب أكثر من دور ثقافي وسياسي ، إلا انه حملها في المقابل أعباء ومسؤوليات تتأرجح بين الهويات الأوروبية والآسيوية والشرق اوسطية ، كما أن الموقع الذي تحتله تركيا في أوروبا مهد الطريق أمامها للدخول في مفاوضات الإنضمام للاتحاد الأوروبي ليتسنى لها أخذ الهوية الأوروبية بطابعها الرسمي [1] . انظر الشكل 1 ويمثل موقع تركيا الجغرافي[2] .

ثانياً- العوامل التاريخية

1- سقوط دولة الخلافة العثمانية و حركة المقاومة القومية

سقوط الخلافة وصعود العلمانية القومية ، كانا حدثين مترابطين ومتداخلين بدرجة شبه كاملة . فالنزاع الكامل للشرعية السياسية عن دولة الخلافة العثمانية لم يحدث - كما يظن البعض –عندما قام مصطفى

[1]- جول , محمد زاهد واخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مرجع سابق، ص10

[2]-خريطة تركيا ، موقع خرائط قوقل ، الشبكة الاليكترونية ، تاريخ الدخول 2016/12/20
www.google.jo/maps/@3806114097,44.2351453,5z

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كمال بألغاء الخلافة في عام 1924 ، وإنما حدث قبل ذلك بعدة سنوات عندما انهزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى واجتاح الحلفاء أرضها . وخاصة عندما قبل الخليفة / السلطان نتائج الحرب ، وتم توقيع معاهدة سيفر في أغسطس /آب (1920)[1] .

بينما كانت حركة المقاومة القومية بقيادة مصطفى كمال مشغولة بمقاومة الاحتلال الأجنبيي المتعدد الاطراف على أراضي الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى ، كانت حكومة السلطان/الخليفة ، تتفاوض على التقسيم الجائر لأراضي الدولة الى مجموعة من مناطق خاضعة

للنفوذ البريطاني والفرنسي والايطالي واليوناني . بما في ذلك عاصمة دولة الخلافة العثمانية استانبول ، التي تم نزع سلاحها ووضعها تحت ولاية دولية مشتركة[2].

كان مصطفى كمال ضابطا عثمانياً من طراز رفيع ، تخرج من المدرسة الحربية العثمانية الحديثة ، وليس صحيحاً أنه كان عضوا في جمعية الاتحاد والترقي* ، التي سيطرت على مقاليد الدولة العثمانية منذ انقلابي 1908-1909. ولم تكن علاقته بالضباط الرئيسيين في الاتحاد والترقي حسنة ، وقد اصطدم مصطفى كمال بأنور باشا وزير الدفاع وأحد القادة الرئيسن للجمعية ، بعد إقرار الدولة العثمانية بهزيمتها في الحرب الأولى وخسارتها لكل ولاياتها العربية ، كما تعرضت منطقة الاناضول التركية لغزو يوناني ، كان الإنزال اليوناني في منطقة أزمير إهانة بالغة للأتراك ، ما دفع مصطفى كمال إلى الاستقالة من منصبه العسكري والتوجه إلى الاناضول حيث اختير لقيادة المقاومة للقوات اليونانية المحتلة[3].

---

[1]-عبد الجواد , جمال ، مقال تجربة لا تقبل التكرار/ تركيا المعاصرة محصلة لثلاث عمليات تاريخية كبرى ، مجلة المجلة ،العدد 1534 ، 27 نوفمبر 2009 ، ص30.

[2]-نفس المرجع السابق ص31.

* افرد الباحث مصطفى الزين في كتابه ذئب الاناضول تفاصيل العداء بين مصطفى كمال وجمعية الاتحاد والترقي ومنها " ولما تكشفت هذه الحقيقة لمصطفى كمال ادرك ان الخلية التي كان يحضر اجتماعاتها لم تكن سوى محفل ماسوني يهودي ، فثارت ثائرته على جمعية الاتحاد والترقي ، واعتبر ان قادتها وزعماءها ليسوا سوى خونة أو على أقل تقدير مغفليين مغرورين همهم الوحيد الوصول الى الحكم بأي ثمن ، فبدا يبتعد عن الجمعية ويوجه نقده اللاذع علنا لأهدافها ووسائلها والقائمين عليها ، مما اثار حذر اعضائها منه ونقمتهم علية " للمزيد انظر ذئب الاناضول – مصطفى الزين ص 39-48 . كما اشار الى هذه الحقيقة الكثير من الباحثيين ومنها ما ورد في ملف كتاب تركيا- صراع الهوية

[3]- مكي, لقاء واخرون ، تركيا / صراع الهوية، مرجع سابق، ص23

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما أصدر (السلطان / الخليفة) فتوى تصف المقاومة القومية بالخروج على الإسلام خوفا من انتصارها على حكم آل عثمان ، كانت المقاومة تحقق الانتصارات على القوى التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى [1].

نجاح المقاومة في الاناضول ووقوع الحكومة العثمانية في استانبول تحت النفوذ البريطاني ، جعلت من مصطفى كمال بطلا تركياً وإسلامياً ، ولكن ألاهم من ذلك كان تحول مدينة أنقرة ، مقر قيادة مصطفى كمال وحركة المقاومة القومية ، الى مركز منافس لإستانبول عاصمة الخلافة والسلطة العثمانية ، و المجلس الوطني الكبير ، الذي أسس في انقرة كبرلمان للقوى الشعبية المنخرطة في المقاومة ، أصبح بديلاً للبرلمان العثماني في استانبول ، ورابطة الدفاع عن الأناضول والروملي ،التي قادت حركة المقاومة ، اصبحت حكومة موازية لحكومة اسطنبول . وفي 1921/1 خطا المجلس الوطني في أنقرة الخطوة الاولى في تحديه لشرعية إسطنبول عندما وضع وثيقة دستورية أطلق عليها اسم القانون الأساسي . وكلما حققت المقاومة مزيداًمن النجاحات ضد الاحتلال اليوناني ، تسارعت خطوات أتاتورك في تقويض شرعية الحكومة العثمانية وتعزيز قواعد النظام الجديد [2]. أتخذ المجلس الوطني الكبير خطوة مهمة وهي فصل السلطنة عن الخلافة ، وتجريد الخليفة من السلطة الزمنية ليحتفظ بلقب الخليفة ، وفي 16 نوفمبر /1922 اتهم المجلس الوطني الكبير السلطان محمد السادس بالخيانة لأنه هرب في اليوم التالي إلى مالطة ، وعندئذ غدت حكومة أنقرة هي الحكومة الوحيدة في تركيا[3] .

[1]- عبد الجواد, جمال ، مقال تجربة لا تقبل التكرار ، مرجع سابق ، ص 30
[2]- نافع ، بشير وأخرون ، الحركة الإسلامية في تركيا :أزمة العلمانية الشاملة ،مرجع سابق ، ص 22-24
[3]- مكي ، لقاء ، ملف تركيا : صراع الهوية ، مرجع سابق ،2006 - ص 7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجبرت حركة المقاومة القومية ، القوى التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الاولى على توقيع معاهدة لوزان في يوليو/تموز 1923 ، وهي المعاهدة التي تضمنت أول اعتراف دولي بتركيا كدولة مستقلة ذات سيادة في حدودها الحالية ، والتي يمكن اعتبارها المعاهدة المؤسسة لدولة تركيا الحديثة[1] .

2- إعلان الجمهورية التركية

تم إعلان الجمهورية في 29 أكتوبر/1923، وإختار المجلس الوطني أنقرة عاصمة للجمهورية الجديدة ، ولم تكن إجراءات مصطفى كمال والملتفين حوله مؤامرة ما ، بل نتاجاً طبيعياً لسياق تاريخي أخذ في التسارع منذ اندلاع نيران الحرب العالمية الاولى [2].

أنتخب مصطفى كمال – نائب مدينتي بالا وأنقرة – كأول رئيس للجمهورية التركية في الانتخابات الرئاسية ، التي تمت عقب إعلان الجمهورية ، وطبقاً لدستور 1924 ، تبوء مصطفى كمال منصب رئاسة الجمهورية ثلاث فترات متتالية (1927، 1931،1935) ، وذلك بعد أن أُختير من قبل مجلس الشعب التركي كرئيس في التاسع والعشرين من أكتوبر عام(1923) [3].

يرى الباحث السياسي إبراهيم تاكانجي ، في مقال سياسي له بعنوان " اضطرار تركيا " نُشر بتاريخ 28 أكتوبر 2015 في صحيفة يني شفق التركية ، بأن " الجمهورية التركية عندما تأسست كانت تركيا مضطرة لذلك بشكل كبير ، وذلك لأنه في ذلك العهد طفا على السطح نظام (الدول الشعبية) التي تحتوي على حدود وطنية معروفة وأصبح نظام الدول الملكية الإمبراطورية المُعتمد على نظام التوسع الجيوسياسي مُنتهي الصلاحية ، فكان لا بد من مؤسسي تركيا من اختيار نظام شعبي ديمقراطي يقبل بالنظام السياسي الموجود في العالم في ذلك العهد حتى يتم المحافظة على الانتصارات التي تم تحقيقها في

---

[1]- عبد الجواد ، جمال – مقال تجربة لا تقبل التكرار – مرجع سابق ص30

[2]- نافع , بشير وأخرون، الحركة الإسلامية في تركيا :أزمة العلمانية الشاملة، عن ملف خاص، تركيا /صراع الهوية – مرجع سابق – ص 24-22

[3]- الموسوعة الحرة – ويكيبيديا – الشبكة الاليكترونية – تاريخ الدخول 2016/10/16 الساعة 10.50 مصطفى_كمال_أتاتورك /http://ar>Wikipedia.org/wiki

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حرب التحرير ، فكان لا بد من النظام الجمهوري ، والجمهورية التركية لا تعني الانفصال الكامل عن الدولة العثمانية إذ استمرت المؤسسات الحكومية العثمانية تعمل الى ما بعد تأسيس الجمهورية التركية أيضاً ، ولكن العنصر المتغير في ذلك الوقت هو نظام الحكم العام الذي تحول من نظام ملكي إلى نظام جمهوري "[1] .

3- الغاء الخلافة

منذ إعلان الجمهورية التركية في 1923 ، كان يتم تعريفها من خلال أيدولوجية رجل واحد ، مصطفى كمال ، المعروف باسم أتاتورك – أبو الاتراك . وكانت رؤية أتاتورك تعتمد على تحويل أطلال الامبراطورية العثمانية متعددة الثقافات إلى دولة قومية علمانية قوية ، وقد تم تأسيس الجمهورية التركية على المبدأين اللذين أرساهما وهما القومية والعلمانية [2]، كانت أهم نتائجه وجود صراع على الشرعية بين الجمهورية التركية الحديثة في أنقرة وبين دولة الخلافة العثمانية في إستانبول.

ولدت دولة أنقرة (الجمهورية التركية) وتجلت في صراع على الشرعية مع دولة إستانبول (الخلافة العثمانية) ، و لم يكن مستغرباً أن تتبنى أنقرة توجهاً مناقضاً لكل ما تمثله إستانبول ، و كان خيار مصطفى كمال الأولي الحفاظ على الخلافة كمؤسسة دينية شبيهة بوضع الفاتيكان ، ولكن الضغوط الإسلامية المتصاعدة للحفاظ على الخلافة جعلت حكومة مصطفى كمال تستشعر خطر النشاطات الإسلامية على شؤون الجمهورية ، وسعى الى التخلص من الخلافة ، وقد جاءت اللحظة الحاسمة في 1924/3 ، عندما اخذ المجلس الوطني قراراً بإلغاء الخلافة وكل المؤسسات المرتبطة بها ، مثل مؤسسة شيخ الإسلام [3].

---

[1]- سلمي , جلال ، مقال يوم إعلان الجمهورية التركية ، الشبكة الاليكترونية ، موقع ترك برس، تاريخ الدخول 2016/10/11 الساعة 9.28
www.turkpress.co/node/14464

[2]- مقال ، موجز عن دولة الجمهورية التركية ، مجلة المجلة ،تاريخ النشر 2010/9/21 ، الشبكة الاليكترونية ،تاريخ الدخول 2016/10/23 الساعة 5.12 ، الجمهورية – التركية/arb.majalla.com/2010/09/aetical2351

[3]- نافع , بشير وأخرون ، الحركة الإسلامية في تركيا :أزمة العلمانية الشاملة – تركيا ...صراع الهوية ،مرجع سابق ، ص 22-24

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد الغاء نظام الخلافة* ، وهو شكل من اشكال الأنظمة الساسية القائمة على توارث الحكم ضمن عائلة آل عثمان ، مستندة على شرعية دينية ـ بإعتبار أن" الخليفة ظل الله في الارض " وبعد إقامة النظام الجمهوري ، إتجهت إصلاحات مصطفى كمال نحو تحديث وعصرنة الدولة والمجتمع ، عبر دراسة التجارب الغربية ودساتير الدول الأوروبية ، ومؤسساتها خاصة فرنسا وسويسرا وإيطاليا ، وبشكل خاص علاقة الدين بالدولة في هذه الدول ، مما أفضى في نهاية المطاف إلى تحول تركيا إلى دولة جمهورية علمانية حديثة[1] .

لم تمر هذه التطورات الهائلة في البنية التركية السياسية بلا معارضة ، بل إن المعارضة داخل المجلس الوطني ذاته كانت معارضة ملموسة إلى حد كبير . وما أن اطيح بمؤسسة الخلافة حتى أندلعت معارضات إسلامية من نوع أخر ،ففي 1925/2 اشتعلت مناطق الأناضول الشرقية بتمرد مسلح قاده شيخ كردي الأصل من شيوخ الطريقة النقشبندية . وأعلنت حكومة مصطفى كمال حالة الطوارئ في البلاد ، وواجهت التمرد بقدر كبير من العنف ، ذاهبة الى حد إعدام سعيد بيران و 46 من أتباعه ، ومن ثم حظر شامل على الطرق الصوفية* . وقد استغل مصطفى كمال ظروف التمرد لإصدار قرار بمنع الأحزاب المعارضة ، وإقامة نظام الحزب الواحد "حزب الشعب الجمهوري الحاكم "[1] .

---

*- من كتاب (إمام الأتراك) لمحمود عرفات تم ذكر الأسباب التي جعلت مصطفى كمال أتاتورك يلغي الخلافة الإسلامية وهي :
1- الخلافة كانت فاقدة لشرعيتها أصلاً ، ومعظم الأقطار العربية والإسلامية ثارت عليها وطلبت التحرر منها .
2-الخلافة تحولت لعبء اقتصادي وعسكري ، تضرر منه الرجل التركي الذي كان مطلوباً منه الحرب على جهات متعددة ضد الغرب والشرق وضد القوميات الثائرة ، وهذه الحروب حصدت روح أكثر من مليون تركي في غضون العقد .
3-الخلافة عائق أمام انتقال الدولة التركية للحداثة عبر مشروعات قومية تعطي الأولوية للمواطن التركي .
4-السلطنة ورجالها مجموعة من الخونة المتعاونيين مع الاحتلال ، والذين قسموا تركيا وسلموها للاحتلال .
للمزيد أنظر:- كتاب إمام الإتراك لمؤلفه محمود عبد الرحيم عرفات ،هفن للترجمة والنشر والبرمجيات ، 2010

[1] - الموسوعة الحرة ويكيبيديا ، الشبكة الاليكترونية ،تاريخ الدخول 2016/10/13، الساعة 1.52
مصطفى_ كمال_أتاتورك https://ar.wikipedia.org/wiki/

*- ما أن تسلم مصطفى كمال زمام الحكم حتى بدأ بقمع المظاهر الدينية التى لا علاقة لها بجوهر الدين ، والتي لم تكن سوى عادات وتقاليد موروثة منذ مئات السنين ، ومنها الطرق الصوفية التي لا حصر لها ، والتي كانت منتشرة بشكل رهيب في انحاء تركيا لا سيما في أوساط الفلاحين من البكتاشية إلى النقشبندية إلى المولوية فالقادرية فالشاذلية ....الخ ، وكلها تقوم على الخرافات والأساطير والمبالغات فيما يقوم به أئمة هذه الطرق ومشايخها من خوارق ومعجزات ! والأغرب من ذلك أن هذه الطرق الصوفية لم تكن منتشرة بين الفلاحين والناس البسطاء فحسب ، بل تعدتهم الى اوساط المثقفين واصحاب المراكز العالية في الدولة ، حتى أن السلطان عبد الحميد نفسه كان من اتباع الطريقة الشاذليه ، لذلك كان من الطبيعي ان يقف مشايخ هذه الطرق واتباعهم ومريدوهم في وجه علمنة الدولة ، وان يثابروا على وعظ الناس بأن التبرك والتمسح بقبور الأولياء الصالحين يجلب لهم السعادة والرفاهية وان التقدم الحضاري والتكنولوجي عمل من رجس الشيطان ! فكان من الطبيعي ان يتصدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أراد مصطفى كمال بناء دولة عصرية على غرار الدول الأوروبية ، والنمط الغربي ، منطلقاً في ذلك من أيديولوجيته التي تركزت على مبادئه الستة (الجمهورية – القومية التركية – الشعبوية – الدولتية – الثورية – العلمانية)[2] .

4- مبادئ مصطفى كمال الستة

لخص أتاتورك اتجاهه ومبادئه في الشعار الذي وضعه لحزبه – حزب الشعب الجمهوري – والذي يتمثل في صورة شمس تنبعث منها ستة أشعة ترمز إلى المبادئ الثابتة والدائمة للحكم وهذه المبادئ الستة هي التالية [3]:-

اولاً- الجمهورية : النظام الجمهوري هو النظام النهائي لتركيا (أي لا عودة الى حكم السلطنة والخلافة).

ثانياً- القومية : الشعب التركي يشكل أمة واحدة قائمة بذاتها وذات قومية متميزة . وهذا يعني أن تركيا هي صاحبة السيادة المطلقة على أراضيها كافة الواقعة ضمن حدودها الجغرافية الراهنة المعترف بها دولياً.

ثالثا- العلمانية : تركيا دولة علمانية . أي أن أمور الدين فيها منفصلة عن امور الدولة ، وبالتالي ، فغير مسموح لرجال الدين بالتدخل في شؤون الحكم والإدارة والأمور العامة .

والنظام العلماني كما فرضه أتاتورك ، لا يعني النظام اللاديني ، فهو لم يكن يهدف الى إلغاء الإسلام ، بل كان هدفه إنهاء تسلط رجال الدين على أمور الدولة ، وتدخلهم في حياة الناس الإجتماعية والثقافية والمعيشية بصورة عامة ، وحصر الدين ضمن نطاق الإيمان والعبادة[4] .

اتاتورك لهذه المنابر الرجعية ، وأن يشن حملة شعواء لا هوادة فيها على أئمة هذه الطرق ودعاتها ، فأغلق بالقوة والعنف جميع زواياها وتكاياها ، ووضع قوانين صارمة لمعاقبة الذين يمارسون شعائرها في الخفاء وفي العلانية . كما تنبه الى خطر آخر غير الطرق الصوفيه وهو خطر رجال الدين الشرعيين الذين كانوا يقومون بممارسات سرية لعرقلة سير الدولة وتطورها العلماني ، بحجة أن العلمنة مناقضة للشريعة ، فأدخل في قانون العقوبات المادة 163 التي تنص على أن الذين يحرضون الشعب على القيام بأعمال مخلة بأمن الدولة متسترين بلباس رجال الدين ، او يدفعونهم الى عصيان القوانين والأنظمة العلمانية بحجة أن نظام العلمنة يسئ الى المقدسات الدينية يعاقبون وفقاً للقوانين المرعية . للمزيد أنظر مصطفى الزين، ذئب الأناضول ،رياض الريس للكتب والنشر/ المكتبة البريطانية للطباعة ، 1991، طبعة الاولى، ص308-310

[1]- نافع , بشير وأخرون ،الحركة الإسلامية في تركيا :أزمة العلمانية الشاملة / تركيا ...صراع الهوية ، مرجع سابق، ص 22-24

[2]- الجميل , سيّار، العرب والأتراك ، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1997، ص 151

[3]-الزين , مصطفى ،ذئب الأناضول ،مرجع سابق، ص 315-316

[4]- الزين, مصطفى ،ذئب الأناضول ، مرجع سابق، ص308-310

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً- الشعبوية : النظام الجمهوري العلماني في تركيا نظام شعبي ، اي انه يقوم على التمثيل النيابي الديموقراطي بمفهومه الأوروبي " حكم الشعب من الشعب وللشعب" ، كما يعني هذا المبدأ ايضاً ان جميع المواطنين متساوون امام القانون .

خامساً- الدولاتية : النظام الإقتصادي للدولة هو نظام الحرية المراقبة . وهذا يعني أن للدولة الحق في مراقبة نشاطات القطاع الخاص ، والتدخل بالقوة اذا لزم الأمر لوقف هذه النشاطات إذا كانت ضارة بالمصلحة العامة.

سادساً- الثورية : طبيعة النظام طبيعة ثورية ، أي ان هذا النظام يجب ان يكون نظاما متطوراً بإستمرار تبعاً لتطور مشاكل الحياة ، حتى يتم القضاء نهائياً على الجهل والتخلف* .

إن شخصية أتاتورك اتسمت بالدكتاتورية الأمنية إذا جاز التعبير ، فالأمن كان هاجسة ، فكانت مبادئه الستة الكمالية هي بمثابة الخطوط الرئيسية والحمراء ، والتي لا يمكن تجاوزها من قبل أحد ، ولا تقبل التغير أو الجدل ولا حتى النقد . وبهذا أصبح من الملح على الجميع من السياسيين إبداء الولاء لهذه المرتكزات الست السابقة[1] .

خلال السنوات القليلة التالية ، صدرت عشرات القوانين التي استهدفت تقويض نفوذ الإسلام والميراث العثماني في تركيا الدولة والمجتمع . وفي 1928 ألغيت مادة الدستور الناصة على أن الإسلام هو دين

*- كان يثير حفيظة مصطفى كمال وسخطه ودهشته احياناً ، هو قبول السلطان " وحيد الدين" بإحتلال البريطانيين للعاصمة استانبول ، وإحتلال الفرنسيين والايطاليين واليونانيين والبلغار لأجزاء اخرى من البلاد ، بينما كان هذا السلطان الخليفة وكذلك السلاطين الخلفاء من اجداده فيما مضى يقفون بحدة وعنف في وجه كل تطور حضاري أوروبي ، ويجهدون كل الجهد لمنع هذا التطور من التسرب الى إمبراطوريتهم ، حتى انهم كانوا يأمرون جنودهم وشرطتهم السرية بحرق اي كتاب أوروبي يجدونه في منزل اي مواطن تركي ، وسوق هذا المواطن الى السجن بتهمة الكفر والإلحاد والخروج على تعاليم الاسلام ، من هنا كان السؤال الكبير الذي طرحه مصطفى كمال على نفسه اولاً وعلى شعبه فيما بعد : " كيف تقبل تركيا الغرب كإحتلال وترفضه كحضارة ؟ إن ما يجب على تركيا ان تفعله هو العكس تماماً : أن تقبل الغرب كحضارة وترفضه كإحتلال !لذلك وضع مصطفى كمال نصب عينيه هدفاً واضحاً لكفاحه الوطني ، يقوم على تطهير البلاد من الاحتلال الاوروبي اولاً وبعد ذلك إقامة نظام جمهوري يأخذ من اوروبا المتحضرة قدوة لإرساء قواعد الحكم على أسس علمانية . للمزيد أنظر :- ذئب الاناضول ، لمصطفى الزين ، مرجع سابق .

[1] - kedourie , Sylvia – Tureky befor and after Ataturk – Internal and external affairs , frank cass.1999

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة ، و بذلك أصبحت الجمهورية التركية علمانية بكل معنى الكلمة ،تحت حكم ديكتاتوري صارم ، وأيديولوجيا علمانية تروج لها الدولة كما المعتقد الديني[1] .

لم يحدث في أي من بلاد العالم الإسلامي أن جرت المواجهة بين القومية والعلمانية من ناحية وبين الدين والسلطة الدينية من ناحية أخرى بهذا القدر من الوضوح ، كما لم تتح للناس في أي بلد الفرصة للمقارنة بهذا الوضوح بين قدرة وكفاءة وإخلاص القومية العلمانية من ناحية والسلطة الدينية من ناحية أخرى ، فبينما كانت السلطة الدينية تخسر موقعًا وراء الأخر ، كان القوميون العلمانيون يؤسسون ليس فقط سلطتهم ، وإنما أيضا شرعيتهم التي سمحت لهم في النهاية بتأسيس الجمهورية التركية على أسس قومية وعلمانية لا لبس فيها [2].

فرضت التناقضات الكبيرة والاختلافات الجوهرية بين مبادئ النظام السياسي التركي منذ عام 1923، وبين الموروث التاريخي والثقافي للشعب التركي (مبادئ ومعتقدات وقيم والتكوين الذهني ووعي الشعب التركي) ، حالة إغتراب سياسي وإجتماعي ، نجم عنها جدل وصراع في المجتمع والدولة التركيين ، يظهر الى العلن عبر صراع عقائدي أيديولوجي (علماني ، إسلامي) بين مؤسسات الدولة المختلفة ، وبين التيارات الفكرية والسياسية النشطة في المجتمع التركي ، كما نزع الانسجام الاجتماعي والسلام الثقافي والاستقرار السياسي عن المجتمع التركي عبر صراع القومية (التركي ، الكردي) [3] .

ثالثاً- الإسلام السياسي

تعود جذور صعود الإسلام السياسي في تركيا إلى الإصلاحات التي تمت في المرحلة العثمانية المتأخرة وإلى طبيعة التحول السياسي الذي تم بعد تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال

---

[1]- نافع , بشير وأخرون ،الحركة الإسلامية في تركيا :أزمة العلمانية الشاملة/ملف تركيا صراع الهوية ،مرجع سابق ،ص 22-24

[2]- عبد الجواد ، جمال – مقال تجربة لا تقبل التكرار – مرجع سابق ص30

[3]- الخماش , رنا ، دراسات /النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2014/2002، مجلة المستقبل العربي ،العدد 449،2016/7، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان /بيروت، ص77

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أتاتورك سنة 1923 ، وتعد محاولة أتاتورك تحويل تركيا إلى دولة علمانية غربية حديثة " ثورة فوقية " . لقد كانت مشروعا في الهندسة الإجتماعية قامت به الدولة من أعلى ونفذته نخبة عسكرية – بيروقراطية صغيرة فرضت رؤيتها العلمانية على مجتمع تقليدي رافض ، ولم تقم النخبة ، عند تنفيذ هذا التحول ، بجهد يذكر لإشراك المواطنين أو المعارضة ، وبدلاً من ذلك حاولت النخبة ببساطة أن تستخدم "الدولة القوية " لقهر أية معارضة وتخويفها ، وكان الكماليون الجدد يسعون الى قطيعة جذرية مع الماضي العثماني ، وخلال العقد الأول من تأسيس الجمهورية نفذ الكماليون سلسلة من الإصلاحات فصمت العرى التي تربط تركيا بماضيها الإسلامي و بالعالم المسلم على نطاق واسع[1] .

وضع أتاتورك تركيا على سكة العلمنة والتغريب ، لكن أتاتورك ،أذ هدم نظام الثقافة والقيم السائدة في تركيا ، وهو في أساسه إسلامي ، لم يستطع أن يرسخ نظام القيم الغربي الجديد وإعمامه لدى كل فئات المجتمع ، فأقتصر ذلك على نخبة كمالية تتشكل اساسا من كبار الضباط والموظفين وأرباب المهن الحرة ، فيما بقيت الأكثرية الساحقة مرتبطة بالإسلام [2].

حيث كانت معظم هذه الإصلاحات مقصورة على المراكز الحضرية ، في حين ظل الريف على حاله لم يمس تقريباً ، وحتى خمسينات القرن العشرين ظل الأتراك منعزلين تقليديين على حين كانت المراكز الحضرية غربية علمانية ، وفي الواقع كانت هناك تُركِيَتَان تتعايشان معًا "مركز " حضري علماني حديث ، و " محيط " ريفي تقليدي متدين ، بلا إتصال بينهما تقريباً ، وكانت النخبة المسيطرة حضرية علمانية حديثة على حين كان الجزء الأعظم من السكان ريفيًّا تقليديًّا متدينًا .ولم يُلْغَ الدين أو يقض عليه تماماً ، بل تم ببساطة إبعاده عن الحياة العامة وأُلْحِق تماماً بالدولة ، التي صارت تشرف عليه من خلال إدارة الشؤون

[1]- ستيفن لارابي ، و أنجيل راباسا واف– صعود الإسلام السياسي في تركيا – ترجمة إبراهيم عوض – مركز نماء للبحوث والدراسات – الطبعة الاولى – 2015 – ص74-77

[2]- نور الدين ، محمد – قبعة وعمامة مدخل الى الحركات الإسلامية في تركيا – الطبعة الاولى- دار النهار للنشر/ بيروت -1997 –ص20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدينية ، أما في الريف فظل للإسلام - رغم هذا- جذور اجتماعية قوية ، وبقي بمنأى عن قبضة الدولة إلى حد كبير رغم منع الطرق الصوفية الصادر عام 1925 م[1] .

عندما حاول الأتراك – العلمانيون والإسلاميون – خوض الصراع ، فان ذلك لم يكن على مستوى القطاعات الأكثر شعبية وقناعتها الايديولوجية فحسب ، وإنما امتد ذلك الصراع الى حالة من عدم الفهم لظاهرة العلمنة وتطبيقها في تركيا، من حيث كونها ظاهرة واضحة في نسقها وحالتها كتاريخ وفلسفة ، ومتوازنة في جوهرها كمبادئ وقيم سياسية ، ولكنها متقاطعة في تطبيقاتها كحركة وفعل وتفاعل اجتماعي ، ولم تزل حتى يومنا هذا تمثل ذلك الإصلاح الغامض والذي لم يكشف عن مضامينه ، ولم تتحقق مغازيه ، وعليه ، فما دام لم يقترب بعد من التفكير الاجتماعي او حتى الذهن النخبوي ، فسيبقى إلى أجل قادم : جدالي في تناقضاته ، ومضطرب في إنعكاساته[2].

كان هناك نوع من " الثورة المضادة " الدينية خارج المدن ، ورداً على إستبعادهم الإجباري من الحياة السياسية أسس كثير من المسلمين شبكاتهم وأنظمتهم التعليمية غير الرسمية ، وصارت الشبكات والجماعات الدينية ؛ كالطريقة النقشبندية وحركة نوركولوك - والذي بات يعرف بالكيان الموازي - ، لوناً من المجال الجماهيري المضاد ومحضناً لهوية إسلامية أكثر جماهيرية ، وقد ظل الإسلام ، كما يقول هاكن يفرز "الهوية الخفية للدولة الكمالية " بالإضافة إلى انه وفَّر التعبير الشعبي للأغلبية المستبعَدة من عملية التحول الآتي من أعلى [3] .

---

[1]- ستيفن لارابي ، و أنجيل راباسا واف– صعود الإسلام السياسي في تركيا –المرجع السابق – ص74-77

[2]- الجميل ، سيار (واخرون) –الاسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة – جامعة الموصل – مركز الدراسات التركية –1996- ص 35

[3]- ستيفن لارابي ، و أنجيل راباسا واف– صعود الإسلام السياسي في تركيا –المرجع السابق – ص74-77

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً- القومية التركية

يرى البعض أن النزعة القومية التركية وُلدت ، قياساً إلى النزعات القومية الأخرى متأخرة ، وعلى الرغم من الحركات القومية الانفصالية ، لدى الصرب واليونانيين في القرن التاسع عشر ، فإن القسم الأعظم لدى المتنورين العثمانيين كانوا يغلّبون العنصر الديني في الشكل القومي ويعملون ل " أمة عثمانية " أو " أمة إسلامية " ، ومع تفكك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وبدء " الكفاح الوطني" بين عامي 1919 و 1923 ، بدأ الشعور الإسلامي – التركي في القومية التركية يتعرض لبعض التصدع في إتجاه هوية أكثر تحديداً ووضوحاً ، وتعاظم نفوذ الإتجاه القومي المتكئ على العرق او الجنس دون الإلغاء الكامل لعناصر التأثير الموروثة من القومية العثمانية ، وحاول ضيا غوك آلب أن يرسم " طريقاً وسطاً " بين القومية العثمانية و القومية التركية ، يعطي مكاناً أساسياً للعنصر الثقافي الإسلامي لكن في إطار الشخصية العرقية ، فيما دعا يوسف آتتشورا إلى هوية عرقية أكثر صفاء في دولة محدودة ومجتمع أكثر ليبرالية . وكانت تصورات غوك آلب وآتتشورا ، في أساس تشكّل النزعة القومية الرسمية للجمهورية التركية عام 1923 ، وكان الهدف من التوليفة القومية الجديدة ، التي اتخذت اسم " القومية الأتاتوركية " خلق أمة قادرة على أن تكون جزءاً من الحداثة والحضارة العالمية ، وخلق هوية " تركية" تحفظ التنوع الديني والثقافي لسكان الأناضول ، لكن خلق مثل هذه الهوية " التركية " واجهته مصاعب جمّة ، خصوصاً عندما عرفت هذه الهوية بعيداً عن " المواطنة الجمهورية " واتكأت على أساس عرقي واضح أساسه شعار أتاتورك " هنيئاً لمن يقول : انا تركي " [1]، مما أبرز أحد أهم مشاكل الجمهورية التركية المستديمة (المسألة او المشكلة الكردية) والتي ترفض بكل توجهاتها الفكرية والسياسية المختلفة الاعتراف بالأكراد كقومية داخل تركيا ، في ظل سعي الحكومات التركية في صهر وتذويب العنصر الكردي في المجتمع التركي ، بدءاً بتسمية الاكراد ب (اتراك الجبل) ورفع كل ما يمت الى الكرد من القواميس

[1]- نور الدين ، محمد – حجاب وحراب " الكمالية وأزمات الهوية في تركيا"- رياض الريس للكتب والنشر-طبعة اولى 2001 – ص 341-345

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعاجم التركية[1] . ولم تكن الانتفاضات الكردية ، ولا سيما ثورة الشيخ سعيد الكردي عام 1925 ، المظهر الوحيد المعارض لمثل هذا التعريف للقومية التركية الذي يلغي القوميات الأخرى ، بل إن " الهوية الإسلامية " ، كانت أيضاً تحدياً للبعد الآخر من القومية الأتاتوركية ، الهادف إلى " ثقافة قومية " بعيداً عن المؤثرات الإسلامية ، وتحوّلت القومية الجديدة ، إلى " دين جديد " لكسر تأثير الإسلام في الحياة ، وهذا استتبع تشريعات وممارسات طالت النزعتين العرقية (غير التركية) والدينية.

لقد وضعت التحديات الإسلامية والكردية ، القومية التركية ، كما فهمها أتاتورك ، أي القومية ذات النزعة التركية والمضمون العلماني ، أمام مآزق كثيرة كانت سبباً في عجز الكماليين الأتراك عن صوغ مفهوم جديد للقومية التركية ، أكثر معاصرة وإمكانية لدخول الحضارة الغربية . لقد أراد أتاتورك من مفهومه للقومية أن تكون الأمة التركية في مستوى الشعوب المتحضرة والمتقدمة . لكن انبثاق معظم مشكلات الهوية في تركيا بالبعدين الديني والعرقي من المفهوم الأتاتوركي للقومية ، يجعل إمكانية تجاوز هذه المشكلات ، ضعيفاً في الظروف الراهنة . ومن هنا فشل محاولات بعض رموز النظام مثل سليمان ديميريل وطانسو تشيللر ، في الذهاب بعيداً في طرحهما حول " المواطنية الدستورية " وأن تكون تركيا ، كوطن ، وليس العرق التركي ، هي مرجعية الهويات المختلفة داخل الكيان التركي [2].

خامساً- المؤسسة العسكرية

منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 م ، كان للمؤسسة العسكرية دورا بارزاً في تكوين الشكل الجديد لتلك الجمهورية ونالوا الصدارة فيها إضافة الى استمرار التحالف والتنسيق بين الجيش والإدارة المدنية اثناء سنوات سلطة الحزب الواحد وحتى عام 1950م ، وكان تطور الفكر السياسي للفترة (1923-

[1]- الطائي ، نوال – المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006 – مجلة دراسات إقليمية – ا4 العدد 7 /كانون الثاني 2007- ص 2

[2]- نور الدين ، محمد – حجاب وحراب " الكمالية وأزمات الهوية في تركيا"- مرجع سابق– ص 341-345

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1950) قد تبلور من جانب الجيش ونتج عنه تداخل في الفكر السياسي بين الادارة المدنية والجيش ، واكثر ما يميز تاريخ تركيا السياسي هو الانقلابات العسكرية التي حصلت في الاعوام 1960 و 1971 و1980 والتي رسخت تأثير الجيش في النظام السياسي وكلما حاولت اية جهة إضعاف الجيش ، كان هذا يتحرك من اجل تقوية وحماية وضعه ، ومن منطلق المواد الدستورية والقانونية يعتبر الجيش أن الانقلابات التي قام بها إنما تأخذ شرعيتها من كونها وظيفة قانونية ودستورية تهدف الى حماية المبادئ الكمالية ، وبناءاً عليه فأن الاولويات كانت توضع طبقاً لمعايير الجيش في مراقبة النظام وعدم السماح للسلطة بإلافلات من يده . وعليه لم يقتصر دور المؤسسة العسكرية على الدفاع عن الارض التركية بل المحافظة على النظام السياسي وفقاً لإعتبارات معينة وأن أية متغيرات سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية إنما يحددها الجيش وليس الحكومات المنتخبة ، وهذا يفسر تعرض تركيا الى ثلاثة انقلابات متتالية[1] . وقد أدى ذلك الى ظهور نظام جديد الكبح والتوازن من خلال محاولة المدنيين بذل ما وسعهم لتجنب تدخل العسكريين ، إلا ان هذا النظام كشف عن مساوئ وعلل أصابت بنية النظام السياسي ، ففي ظل غياب مؤسسات سياسية مركزية فاعلة قادرة على حل المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تصبح المؤسسة العسكرية إحدى القوى الداخلة في تلك النزاعات وطرفا فيها [2].

سادساً- الدولة العميقة

يقول الكاتب الكندي بيتر ديل سكوت في كتابه " آلة الحرب الأميركية " – كان أول ظهور للدولة العميقة في تركيا ، عام 1952، وهي شبكة سرية من النخب العسكرية والمدنية والأمن والقضاء الذين يعملون على مدى عقود على إجهاض أي تهديد محتمل لتركيا العلمانية -، وفكرة الدولة العميقة وتعني

[1]- أشعيا ، وليم – تركيا صراع الهوية و التأريخ – الشبكة العنكبوتية – تاريخ دخول 2016/3/14 الساعة 9.17
www.bethsuryoyo.com/currentevents/turkeyidstruggle/turkeyidstrugglearabic.htm
[2]- الرحماني ، زيد – دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية .... – مرجع سابق - ص 8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة داخل الدولة ، حيث يوظف العنف ووسائل الضغط الأخرى بطريقة خفية للتأثير على النخب السياسية والاقتصادية لضمان تحقيق مصالح معينة ضمن الإطار الديمقراطي ظاهرياً لخريطة القوى السياسية[1] .

أول استعمال لمصطلح الدولة العميقة كان بتركيا خلال القرن الماضي ، وهو مجموعة من التحالفات المنظمة بين أفراد ومؤسسات في الدولة العلمانية الأتاتوركية للحيلولة دون العودة الى الإسلام وهي بمثابة دولة داخل الدولة ، تمتلك نفوذاً قوياً على صناعة القرار السياسي العام في تركيا بعد إسقاط الخلافة الإسلامية العثمانية سنة 1924 ، وكان عمودها الفقري المؤسسة العسكرية ذات النفوذ العلني الرسمي والقانوني والخفي غير الشرعي . والدولة العميقة ليست لوبيات أو جماعات ضغط لأن جماعة الضغط بإمكانها العمل في النور ووفق القانون وتمارس ضغطها على صانع القرار بالطرق الشرعية ، أما الدولة العميقة فهي قوة منظمة ، قد تكون مهيكلة أو غير مهيكلة ، تمتلك القدرة على صناعة القرار السياسي السيادي أو التأثير فيه بقوة من خلال نفوذها في الدولة والمجتمع ، لكن بدون حضور مباشر في إتخاذ القرار[2].

يرى اليساريون الأتراك الدولة العميقة مناهضة للعامل أو وطنية متطرفة ، ويراها الإسلاميون مناهضة للإسلام وعلمانية ، ويراها الأكراد مناهضة للأكراد ، وكما يوضح رئيس الوزراء التركي الراحل مصطفى أجاويد – حسب صحيفة الصباح التركية في عددها الصادر 25أبريل2005،"فإن تنوع الآراء يعكس عدم الاتفاق على ماهية الدولة العميقة [3].

فهي تحالف قوى غير مرئية بين شخصيات ومؤسسات ومنظمات نافذة في الدولة والمجتمع ، تشترك في مصالح حيوية بالغة ألاهمية حضارية أو قومية أو سياسية أو إقتصادية أو عرفية أو مذهبية أو هي كلها ، ولها وظيفتان الأولى صيانة الدولة المطابقة لمصالح القوى الخفية إن كانت قائمة ، والحيلولة دون هدمها

---

[1]- الدسوقي ، مصطفى – الدولة العميقة – مجلة المجلة / لندن- العدد 1585 يوليو –تموز2013- ص 14

[2]- المولى ، عماد مجيد – مفهوم الددولة العميقة – مقال منشور على مجلة سطور الاليكترونية – دخول 2016/3/11 الساعة 8.2 www.sutuur.com/all-articles/8837-emad.l

[3]- الدسوقي ، مصطفى – الدولة العميقة – مرجع سابق- ص 14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، وإن سقطت تتنتقل للوظيفة الثانية وهي الحيلولة دون انتقال الدولة الى دولة غير مطابقة ، من خلال ما تمتلك من قوة وسلطة ونفوذ خفي ، قوة حقيقية غير مرئية أو نصف مرئية ، وقوة غير قانونية وغير شرعية في عملها[1] .

وصرّح رجب طيب أردوغان* في برنامج تلفزيوني على المحطة التلفزيونية التركية عن إعتقاده بوجود الدولة العميقة بقوله " أنا لا أتفق مع من يقول إن الدولة العميقة غير موجودة ، إنها حقيقة يجب الاعتراف بها ، ولم تبدأ مع الجمهورية هي ببساطة تقليد يعود إلى الأزمنة العثمانية ، ومن الواجب تقليل نفوذها ، ولو أمكن محوها من الوجود"[2].

تم القبض في الثاني والعشرين من يناير 2009 على عدد كبير من المشتبه فيهم في مخطط للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية ، وهي محاولة إنقلابية كان يدبرها قوميون علمانيون متشددون ، وقد شملت قائمة المتهمين ضباطا في الجيش والشرطة ، وبالقبض على هؤلاء وصل عد المقبوض عليهم لأكثر من 100 شخص في نطاق التحقيقات في شبكة (أرغنكون)* القومية المتطرفة ، وقد كان الكشف عن

---

[1]- المولى ، عماد مجيد – مفهوم الدولة العميقة – مرجع سابق

*- رجب طيب اردوغان : مواليد 1954/2/26 لوالد فقير يعمل في خفر السواحل بمحافظة (ريزه) شمال تركيا في منطقة البحر الاسود، ما لبث الأب أن هاجر إلى استانبول في الأربيعينيات من القرن الماضي بحثا عن فرص أوسع للرزق ، وبعد أن أنهى اردوغان تعليمه الابتدائي التحق بمدرسة الأئمة والخطباء الدينية ومنها إلى كلية التجارة والإقتصاد بجامعة مرمرة بإستانبول. وفي مرحلة مبكرة من عمره التحق بحزب السلامة الوطني الذي أسسه وقاده نجم الدين أربكان في سبيعينات القرن الماضي ، في عام 1985 تولى أردوغان رئاسة فرع حزب الرفاه في استانبول ورشح مرتين لعضوية المجلس التشريعي على قوائم الحزب بين عامي 1987 و 1991 ولكنه لم يتمكن من دخول المجلس ، في عام 1994 رشح على قائمة حزب الرفاه لرئاسة بلدية استانبول حيث حقق فوزا كبيرا ، وأصبح عمدة للمدينة لمدة أربعة سنوات تمكن فيها تحويل ديونها التي بلغت أنذاك ملياري دولار للبنوك إلى أرباح ، وقفز بقيمة الإستثمارات لقرابة 12 مليار دولار ، واجه اردوغان حكماً بالسجن لمدة سنة من محكمة أمن الدولة بمحافظة ديار بكر ، بتهمة قراءة أبيات شعرية حماسية للشاعر الإسلامي الراحل محمد عاكف ، اعتبرتها نيابة أمن الدولة محرضة على التفريق بين عناصر الأمة ودعوة للتشدد والعنف _ للمزيد من التفاصيل أنظرمصطفى محمد الطحان : تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين اربكان 1846-2006 جزء 2006/2 ص356

[2]- الدسوقي ، مصطفى – الدولة العميقة – مرجع سابق- ص 14

*- أرغينكون (بالتركية : ERGENEKON) هي منظمة سرية تاريخها طويل ، تعود جذورها إلى القرن الماضي ،اما عن تارخ التأسيس الحقيقي للحركة فهو في عام 1999 كمنظمة سرية وأهم اهدافها هو "المحافظة " على تركيا كدولة علمانية وعسكرية وقوية ،كما كانت في عهد كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة ، وتتهم النظمة التي أطلقت على نفسها إسم (أرغينكون) نسبة إلى جبل أسطوري لجأ اليه ألاتراك القدامى هربا من جحافل المغول ، بقيامها باغتيالات وتفجيرات وزرع عبوات ناسفة في المدن التركية ، ومحاولة تنظيم انقلاب على الحكومة بين الاعوام(2003-2004)لزعزعة النظام في تركيا ، واعتبر القضاء التركي منظمة أرغنكون منظمة إرهابية بعد تحقيقات استمرت 6 اعوام والتي عرفت بإسم قضية المطرقة .للمزيد أنظر رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم 2016/7/24 www.trtarabic.tv تحت عنوان ستتم إعادة هيكلة الجيش .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا التنظيم السري زلزالا كبيرا بكل المعايير هز تركيا ، حيث تعد أرغنكون أكبر دليل على وجود الدولة العميقة[1] .

سابعاً- الكيان الموازي

حركة اتخذت من الإسلام منصة سياسية لإحداث تأثير اجتماعي ، ودخول معترك الحياة السياسية وفق رؤية طويلة المدى تعمل بموجبها على تشكيل حاضنة اجتماعية تدور في فلك زعيم أو مؤسس ، وقد أتى هذه الأرضية العقدية للكيان الموازي نتيجة عدم وجود منصة فكرية تدفع باتجاه اداء دور سياسي في ظل الاستقطاب القومي والكمالي والعلماني للساحة السياسية التركية . ويدور الكيان الموازي في فلك زعيمه الأوحد فتح الله غولن الذي أسس هذه الحركة الاجتماعية ذات الأمتدادات السياسية والإعلامية والاقتصادية. اختار فتح الله غولن طريقاً اجتماعياً لتاسيس النفوذ داخل المجتمع ، والدوائر السياسية في تركيا عبر الإرشاد والتبليغ والتعليم والتربية وتأسيس المؤسسات الاجتماعية التربوية ، والمالية ، والصحية ، والإعلامية ، والثقافية .[2]

ورغم النفوذ الإجتماعي والإعلامي والاقتصادي لفتح الله غولن إلا ان اتباعه يرفضون وصفهم بجماعة أو مجموعة وبشكل عام فإن جماعة " فتح الله غولن " ليست حزباً أو تنظيماً ، بل هي اشبه بحالة أو تيار نما و تغلغل داخل مؤسسات الدولة من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية ، واصبح لأنصار غولن حضور واسع في دوائر صنع القرار القضائي وجهاز الشرطة والإعلام والمؤسسات المالية والتعليمية ؛ بعد أن تمكن في السنوات السابقة من تدريس وتعليم الكثير من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية في مختلف أنحاء الجمهورية التركية وخارجها . وتسيطر شبكة فتح الله غولن على بعض أبرز الصحف التركية كصحيفة زمان ، ومجلة أكسيون ، وعدد من القنوات الفضائية التركية ، كما يمتد نفوذها

[1]- الرحماني ، زيد – دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا – مرجع سابق- ص 79-80

[2] -Carl migdalovitz: politics of identity and power , congressional research service, r41368, p 21-29

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليصل إلى الولايات المتحدة الامريكية ، اذ أسست مجموعة من مراكز الأبحاث الاجتماعية وعدداً من الشبكات المالية والاقتصادية [1].

حسب المعطيات التركية فإن أردوغان حينما كان رئيساً للوزراء (2003-2010) ، تحالف مع (الكيان الموازي) أو حركة الداعية غولن لمواجهة (الدولة العميقة) أو القوميين في الجيش والقضاء والإعلام ؛ بسبب افتقاره للكوادر المهنية والقوية ، فأطلق يد الغولنيين ضد القوميين الأتاتوركيين ، وكان لأتباع غولن حضور قوي في مؤسسة القضاء والمؤسسات الأمنية فقاموا بزج الضباط القوميين والمراتب العسكرية في السجون ما بين (2003-2007) [2].

بين 17- 25/ديسمبر عام 2013 تعرض الحزب الحاكم " حزب العدالة والتنمية " لمسعى تقويض الحكم دبرها الكيان الموازي ، كانت ترمي الاطاحة بالحكومة [3] ، طالت أبناء عدد من الوزراء ، ورجال أعمال ، ومدير أحد البنوك الحكومية ، وقد إتهمت الحكومة التركية جماعة فتح الله غولن بالوقوف بشكل غير مباشر وراء العملية من خلال عناصرها المتغلغلة في القضاء[4] .

وفي 2016/7/15 ، أغلقت عناصر من الجيش التركي الخط المتجه من الشق الآسيوي إلى الأوروبي على جسر البوسفور ، وسارع رئيس الوزراء بن علي يلدريم إلى وصف ما جرى بأنه محاولة إنقلابية ، إثر ذلك بدقائق ، نقلت وسائل إعلامية تركية أن جماعة فتح الله غولن هي من تقف وراء المحاولة الانقلابية ، بينما سيطر انقلابيون على القناة التركية الرسمية "تي .آر. تي "، وأجبروا العاملين فيه على

---

[1]- نفس المصدر السابق ، ص 21-29

[2]-علي , أحمد حسن ، تداعيات محاولة الانقلاب العسكري في تركيا ونتائجه ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ، الشبكة الاليكترونية – دخول 2016/10/4،الساعة 10 www.bayancenter.org/2016/08/2364/

[3]-موقع ترك برس الاليكتروني ، مقال بعنوان حزب العدالة والتنمية التركي ...النشاة والانجازات ، تاريخ الدخول 2016/7/20 الساعة 4 www.turkpress.co/node/12544

[4]- جريدة الصباح اليومية التركية ، مقال بتاريخ 2016/8/14،حزب العدالة والتنمية التركي..مسيرة 15 عاماً حافلة بالنجاحات والأحداث. www.dailysabah.com/arabic/turky/2016/08/14/ak-party-marks-15th-anniversary-without-celebration

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بث بيان تحدث عن تولي السلطة " للحفاظ على الديمقراطية ". وبالتزامن خرج رئيس الجمهورية "أردوغان " عبر تطبيق بالتواصل الاجتماعي دعا فيه أبناء شعبه للنزول الى الشوارع والميادين والمطارات رفضاً للانقلاب العسكري[1]. ولم يتأخر أردوغان في تحميل " الكيان الموازي " مسؤولية الانقلاب ، في إشارة واضحة إلى منافسه غولن ، ونفت جماعة غولن أن تكون قد شاركت في الانقلاب[2].

وقوبلت المحاولة الانقلابية بإحتجاجات شعبية عارمة في معظم المدن والولايات التركية ، إذ توجه المواطنون بحشود غفيرة تجاه البرلمان ورئاسة الأركان بالعاصمة ،والمطار الدولي بمدينة إستانبول ، ومديريات الأمن في عدد من المدن ، ما أجبر آليات عسكرية كانت تنتشر حولها على الانسحاب مما ساهم بشكل كبير في إفشال المخطط الانقلابي[3] .

وتحركت الحكومة بسرعة وأوقفت خمسة جنرالات عن العمل و29 عقيدا قالت إن لهم صلات بالكيان الموازي [4]، وما زالت حملة التطهير جارية [5].

[1]- موسوعة الجزيرة ، كيف بدأت محاولة الانقلاب بتركيا وكيف انتهت ؟ ، الشبكة الاليكترونية ، تاريخ الدخول 2016/11/5 الساعة 11 ، www.alajazeera.net/encyclopedia/events/2016/7/16

[2]- كيربي, بول ، لماذا فشل الانقلاب العسكري في تركيا ، الشبكة الاليكترونية ، تارخ الدخول 2016/11/5 الساعة 12 www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160716_turkey_failure_coup_plot_analys

[3]- جريدة الصباح اليومية التركية ، حزب العدالة والتنمية التركي..مسيرة 15 عاماً حافلة بالنجاحات والأحداث، مرجع سابق

[4]- كيربي, بول ، لماذا فشل الانقلاب العسكري في تركيا ، مرجع سابق

[5]- جريدة الصباح اليومية التركية ، حزب العدالة والتنمية التركي..مسيرة 15 عاماً حافلة بالنجاحات والأحداث، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :- آلية إتخاذ القرار السياسي

المطلب الأول :- المؤسسات الدستورية

ينص الدستور التركي لعام 1982 م على مبدأ فصل السلطات المتمثلة في :-

اولاً - الجمعية الوطنية الكبرى (السلطة التشريعية)

وتتمثل السلطة التشريعية بالجمعية الوطنية (البرلمان) ، وتمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة 7 من الدستور ، وهي صلاحية لا تفوض . وتتألف السلطة التشريعية من 550 عضواً ، ينتخبون كل اربع سنوات . وذلك بعد التعديل الدستوري في عام 2007 م ، ويحق للمجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات مبكرة أو تأجيل الانتخابات لمدة عام بسبب الحرب وتجديد الاتنخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة ، ويجوز الذهاب إلى انتخابات جديدة إذا قرر رئيس الجمهورية ذلك وفقا للشروط المبينة في الدستور ، كما لا يجوز إجراء انتخابات تكميلية عند حدوث شغور في أعضاء المجلس .وتجري الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة انتخابية ولا يجوز إجراءها إذا لم يبق عام واحد فقط على موعد الانتخابات العامة[1] . والمفترض في كل حزب يدخل البرلمان أن يحصل على (10%) *على الاقل من أصوات الناخبين ، ويشترط في المرشح أن يبلغ الثلاثين من عمره ، ويمنع من الترشح للانتخابات كل من لم يحزالشهادة الابتدائية أو جرد من أهليته القانونية أو لم يؤد الخدمة العسكرية أو جُرد من حقوقه المدنية أو حكم عليه بالسجن بما يعادل سنة واحدة مع إستثناء المسجون لفعل غير متعمد ، ويمنع أيضا كل من سجن لأسباب

[1]- باكير ، علي- تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيو –سياسية والجيو-استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي – ملف تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج – لبنان – بيروت – الدار العربية للعلوم ناشرون – الطبعة الأولي-2009 - ص 28.

*- النسبة اللازمة لدخول البرلمان : يشترط نظام التمثيل البرلماني في تركيا حصول الحزب على نسبة عشرة بالمئة من أصوات الناخبين حتى يتمكن من الدخول الى البرلمان والحصول على مقاعده ، وفي حالة عدم تمكنه من الحصول على هذه النسبة ، فإن المقاعد التي فاز بها يتم توزيعها على الأحزاب الأخرى التي تمكنت من دخول البرلمان بالنسب ذاتها التي فازت بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشينة مثل الاختلاس والفساد والرشوة .وكل من تورط في نشاطات فوضوية وأيدولوجية أو حث عليها ولو حصل على عفو . ويمنع من الترشح أيضا بعض الوظائف الرسمية وكل من يعمل بالقوات المسلحة [1].

ثانياً – السلطة التنفيذية وتشمل :-

1- رئاسة الجمهورية

وهو أعلى منصب في الدولة ، ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي ، وينتخب من قِبل النواب الذين أكملوا الأربعين عاما والحاصلين على الدراسة الجامعية أو من بين المواطنين الأتراك الذين لديهم أهلية الانتخاب لعضوية البرلمان [2]. وحسب التعديل الدستوري لعام 2007 م ، أصبح ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة وفترة ولايته خمس سنوات ، ويمكن انتخابه لفترتيين على الأكثر . علما أنه يجب أن يتخلى عن عضوية الحزب حال اعتداله السلطة[3] .

ورئيس الجمهورية هو المسؤول عن تطبيق الدستور ، ومراقبة أعمال أجهزة الدولة من حيث الانضباط ، وله حق دعوة المجلس الوطني التركي الكبير للإنعقاد ، ونشر القوانين وإعادتها إلى المجلس لمداولتها من جديد عند اللزوم ، وعرض التعديلات الدستورية إلى الاستفتاء الشعبي ، ومراجعة المحكمة الدستورية طالبا الغاء القوانين التي يراها غير ملائمة للدستور ، واتخاذ قرار تجديد الانتخابات البرلمانية لدى توفير الشروط الدستورية لذلك ، كما له الحق في تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة والموافقة على مجلس الوزراء ، والتوقيع على قرارات تعيين وإيفاد الممثلين إلى الدول الأجنبية واستقبال رؤساء البعثات

---

[1]- شقير, شفيق ، مقال النظام التركي ، موقع الجزيرة نت تاريخ الدخول 2016/1/21 الساعة 11.43
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/A/fb02334a2662-126ca

[2]- عوض , عبد العزيز ، ملامح النظام السياسي في جمهورية تركيا،مجلة شؤون الشرق الأوسط، جمهورية مصر العربية ، العدد 21 و 22 يناير , ابريل،2007 ، ص 36

[3]- باكير, علي ، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيو –سياسية والجيو –استراتيجية النموذج الإقليمي ، مرجع سابق، ص 28

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدبلوماسية الأجنبية في تركيا ، وله حق التصديق ونشر الاتفاقيات الدولية ، وبالنسبة لمهامه في مجال السلطة القضائية تتمثّل بتعيين أعضاء المحاكم من الدرجات العليا[1].

2- رئاسة الوزراء

وهو مركز السلطة التنفيذية على اعتبار أن النظام السياسي في تركيا هو نظام برلماني ، رئيس الوزراء يعينه رئيس الجمهورية من بين الفائزين في الانتخابات التشريعية ، وغالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية ، ويختار رئيس الحكومة حكومته بالتشاور مع رئيس الجمهورية وبتصديق الجمعية الوطنية على أعضائها ، ويُقال الوزراء من قبل رئيس الجمهورية بإقتراح من رئيس الحكومة إذا وجد ضرورة لذلك[2] .

وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات ، وتطبيق القوانين ، واقتراح مشروعات القوانين . كما يقوم بإصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان دون أن يحدد هذا التفويض مجالات معينة لا يمكن أن تشملها هذه القرارات ، كما يتولى مجلس الوزراء رئاسة الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية بسلطة إصدار هذه القرارات ،كما له اختصاص في مجال الأمن القومي ، وإعداد القوات المسلحة للدفاع ، ويرأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الأمن القومي في حالة عدم اشتراك رئيس الجمهورية [3].

ثالثاً- السلطة القضائية

أقر الدستور النظام القضائي الثلاثي :- القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص ، والمحاكم العسكرية تدخل ضمن نطاق القضاء العسكري .

---

[1]- عوض , عبد العزيز، ملامح النظام السياسي في جمهورية تركيا ، مرجع سابق ، ص 38

[2]- شقير, شفيق ،مقال النظام التركي ، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق

[3]- معوض , جلال عبدالله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ، التركية ،لبنان/بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1998، ص21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المحكمة الدستورية**

تعتبر أعلى هيئة قضائية في الدولة ، وتحظى بأهمية خاصة ولأحكامها تأثير بالغ في الحياة السياسية ، فهي التي أقصت حزب الرفاه ومن بعده حزب الفضيلة بتهمة تهديد النظام العلماني للبلاد بناء على القوانين التركية الصارمة والتي لم يتورع القاضي سامي سلجوق أن يدعو لتعديلها ، بل دعا لإلغاء دستور عام 1982 ووصفه بأنه لا يعدو أن يكون تقريراً مكتوباً من قبل الشرطة لتعذيب المواطنين . وبحسب دستور 1982 تتألف المحكمة من 11 عضوا منتظماً وأربعة أعضاء غير منتظمين يختارهم رئيس الجمهورية من الجهاز القضائي المدني والعسكري التركي ، وتعتبر أحكامها نهائية[1] .

من مهامها الأساسية حماية حقوق الإنسان ، والحريات الأساسية وتطوريها ، والتحقق شكلا ومضمونا من مدى دستورية القوانين والقرارات ذات الصفة القانونية والنظام الداخلي للبرلمان ، ويحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء ، ورؤساء أعضاء المحاكم العليا للقضاة والمدعين العامين ووكيل النيابة العامة بتهم تتعلق بممارسة صلاحياتهم . كما تبت المحكمة الدستورية في دعاوي حل الأحزاب السياسية [2].

- **مجلس الأمن القومي**

يتألف مجلس الأمن القومي من رئيس الجمهورية رئيسا ، رئيس الوزراء ، ورئيس الأركان العامة ، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية ، قيادة القوات البرية والبحرية والجوية ، والقائد العام لقوات الدرك[3] . وقد أنشى مجلس الأمن القومي التركي بعد الانقلاب العسكري بقيادة كنعان إيفرين 1980 م ، ليوفر للجيش قناة قانونية تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي .ومن أكثر النقاط المثيرة للجدل في الدستور التركي هو موقع المؤسسة العسكرية التى نصبت نفسها للدفاع عن المبادئ العلمانية منذ عهد الرئيس أتاتورك وحتى اليوم ، والتى لم تتورع عن التدخل بشكل غير مباشر في ممارسة الضغوط على

---

[1]- شقير , شفيق ،مقال النظام التركي ، موقع الجزيرة نت،مرجع سابق

[2]- باكير , علي حسين، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيو-سياسية والجيو –استراتجية النموذج الإقليمي ، مرجع سابق، ص 30

[3]- محمد عوض , عبد العزيز ، ملامح النظام السياسي في جمهورية تركيا ، مرجع سابق ، ص 40

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسات المدنية أو بشكل مباشر عبر الانقلابات العسكرية إذا دعا الامر ، وحفظت لنفسها دوراً رقابياً وتنفيذياً في الحياة السياسية عبر مجلس الأمن القومي التركي [1].

ربط القانون رقم 2954(قانون الأمن القومي) والصادر عن البرلمان التركي ، جميع مواضيع " الأمن القومي" بمجلس الأمن القومي ، ولا يوجد أي موضوع لا يدخل في مفهوم " الأمن القومي"، والذي يتحدد بصورة جيدة عندما ننظر إلى التعريف الذي يرد في القانون . فوفقا لهذا القانون ، مفهوم " الأمن القومي" يشمل ما يلي :- (النظام الدستوري للدولة ، الوجود القومي ، وحدة الأراضي ، المصالح السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على الساحة الدولية ،ومواجهة كل التهديدات الداخلية والخارجية ، كما أن مجلس الامن القومي يتعقب بصورة مستمرة الأوضاع والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية للبلد ، ويقومها ويحدد الأسس التي تضمن تحقيق الأهداف القومية) [2].

العلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي متداخلة ومتشابكة . فبينما يتبع مجلس الأمن القومي (المعني بشؤون الدفاع والأمن) مجلس الوزراء (المعني بسياسة الدولة) في إتخاذ القرار ، والإلتزام بسياسة الدولة داخل المؤسسة ، وتنفيذ السياسة الامنية، فإن مجلس الوزراء عليه أن يعطي الالولوية لقرارات مجلس الأمن القومي ، فيما يخص الاجراءات التي تبدو ضرورية لحفظ وجود الدولة واستقلالها ،وتكامل الوطن ووحدته ، وسلامة المجتمع وأمنه . وفي الغالب فقد طغى دور مجلس الأمن القومي على دور مجلس الوزراء ، إذ احتفظ لنفسه بسلطة الإعتراض دون إبداء الاسباب ، والمجلس من الناحية الرسمية هو هيئة إستشارية ، وبالرغم من ذلك فلم يحدث أن إتخذت الحكومة قراراً يتناقض مع

[1]- شقير, شفيق ، مقال النظام التركي ، موقع الجزيرة نت،مرجع سابق

[2]- نور الدين , محمد ،حجاب وخراب / الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت/لبنان، ط1،2001، ص339

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمن القومي، ويلتزم مجلس الوزراء عادة بالنصائح التي يتقدم بها العسكريون في الحكومة ، ويصدق على القرارات التي تأتي من الجيش بطريقة آلية [1].

يمارس هذا المجلس نفوذاً واسعا في الحياة السياسية أشبه بحكومة الظل ، وهو ما لا ينكره أحد من الأطراف السياسية وإن اختلفوا في توصيفه ، ويدرك الساسة الأتراك تماما أن المجلس بصيغته الحالية التي تعطي للجيش فرصة التدخل في الحياة السياسية يشكل عائقاً أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ، وهو ما قاله الاتحاد الاوروبي عام 2000 صراحة حتى إن الجيش التركي أصبح متهماً من بعض الأطراف الخارجية والداخلية بأنه لا يريد لتركيا أن تلتحق بالإتحاد الأوروبي كي لا يخسر نفوذه السياسي وهو ما نفاه الجيش بشكل قاطع وربط دوره بأمن تركيا ورفاهيتها [2].

وهذا ما دفع مسعود يلماظ الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء وكان مسؤولاً عن الملف التركي في الإتحاد الأوروبي إلى أن يقول " إن وضع الجيش التركي مختلف إلى حد بعيد عن الجيوش في الدول الأوروبية ، وإن عملية تغيير وضع دور الجيش التركي في الحياة السياسية سيستغرق وقتاً إذ لا يمكن أن تتم بين عشية وضحاها " [3].

حسب تعديل 3 أكتوبر 2001م ، ازداد عدد الأعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاث نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل في إطار إصلاحات حزب العدالة والتنمية للحد من سلطة الجيش ، أصبح يتم تعيين سكرتير المجلس من المدنيين ومن قبل رئيس الوزراء وليس رئيس الأركان ، اي لن يكون السكرتير جنيرالا يتبع رئاسة الأركان[4].

---

[1]-سلامة, معتز محمد، الجيش والسياسة في تركيا ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 131، يناير1998، ص 124

[2]- شقير , شفيق ، مقال النظام التركي ،موقع الجزيرة نت، مرجع سابق

[3]- نفس المرجع السابق

[4]- محمد عوض , عبد العزيز ، ملامح النظام السياسي في جمهورية تركيا ، مرجع سابق ، ص 40

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :ـ الحياة الحزبية في تركيا

اولاً ـ مرحلة الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري)

اقتنع "مصطفى كمال أتاتورك" في ظل الهزيمة العسكرية في الحرب العالمية الاولى واوضاع ما بعدها بأن لا العلمانية ولا الجامعة الإسلامية ولا حتى القومية الطورانية لوحدهما ، بإمكانهم أن يقدموا الأسس التي تسمح بإستمرار السيطرة على شعوب وقوميات متعددة ومختلفة ، وأثارت هذه الهزيمة العديد من القضايا أبرزها[1]:ـ

1- إيجاد هوية قومية ملائمة.

2- إعداد نظام سياسي قابل للحياة يتوافق مع الهوية.

3- الإهتمام بقضية التحديث .

بعد كل التغيرات التي نجح مصطفى كمال أتاتورك في الجمهورية الحديثة ، أخذ على عاتقه تنظيم الحزب الجديد " حزب الشعب الجمهوري " ، حيث أراد ان تكون تركيا آلة حزبية تخضع لإشرافه ، وأدرك النواب في حينها خطورة الحزب الواحد ، فأرسلوا إليه وفدا يطلب منه التنحي عن رئاسة الحزب بحجة أن رئيس الدولة يجب أن يكون مترفعا عن الأحزاب ، لكنه أجابهم " لا أوافقكم الرأي فأنتم تتكلمون عن زعامة أحد الأحزاب السياسية ، وأنا أقول أنه ليس في الدولة سوى حزب سياسي واحد ، فالوحدة جوهرية لنا ، ولا يمكن أن توجد أحزاب أخرى تناوئنا ، ويهمني من وجهة الكرامة والشرف أن أظل زعيما لهذا الحزب الوحيد ، حزب الشعب ، ورئيساً للدولة في وقت واحد[2] .

وبغية تحقيق ذلك لجأ مصطفى كمال ، وخاصة بعد قيام النظام الجمهوري ، إلى إبعاد الجيش عن الحياة السياسية ، وإبقائه بعيداً عن دائرة الجذب العقيدي ومعنى ذلك إخراجه مؤقتاً من دائرة تنافس النخب

[1]- مقال ،الجيش ونخب التيار الاسلامي في تركيا، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، www.airss.net/site/

[2]-الجهماني , يوسف، أتاتوركية القرن العشرين ،جواد الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2000،ص 23

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية التركية ، مفضلاً الإعتماد على " حزب الشعب الجمهوري cumhuriyet halk partisi " وأجهزته في تحقيق برنامجه في تحديث تركيا ، وهي محاولة لخلق نخب علمانية مدنية تتمكن من خلالها فرض برامجها ، إضافة الى انه كان مهتما بإكساب نظام حكمه صفة ديمقراطية شعبية لا صفة الدكتاتورية العسكرية ، ولإجل ذلك فقد نصت المادة (23) من دستور عام 1924 على تحييد دور المؤسسة العسكرية وإبعادها عن الحياة السياسية [1].

ولتثبيت سياسة الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري) ، أصدر قانوناً اسمه حفظ النظام ، في عام 1925م مشرعاً عقاب الثورة الكردية والدينية ، وأصبح أداة لقمع جميع المظاهر السياسية المناهظة لحزب الشعب الجمهوري ، وكرس مبادئه الستة المعروفة [2].

إتضحت سيطرة حزب الشعب الجمهوري بعد وفاة مؤسسه كمال أتاتورك عام 1938م، عندما تم انتخاب عصمت اينونو رئيساً للجمهورية ورئيساً لحزب الشعب الجمهوري ، مما دفع الى ترسيخ هذا النظام الحاكم والمرتكز في حكمه على السيطرة الكاملة للجيش والعسكر [3] .

في عام 1945 أصبح النظام السياسي في تركيا نظاما تعدديا ، وذلك بعد مجئ "عصمت اينونو" خلفا لمصطفى كمال اتاتورك حيث سمح بتشكيل الاحزاب السياسية وإدخال الحياة البرلمانية إلى البلاد[4] .

ومع تأسيس النظام المتعدد للأحزاب ، فقد حزب الشعب الجمهوري احتكاره للسلطة ، ومن ثم أجبرت الأحزاب على التنافس من أجل السلطة ، وأصبح الإسلام عاملا هاماً في جذب اصوات الناخبين [5].

---

[1]- مقال ،الجيش ونخب التيار الاسلامي في تركيا ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، www.airss.net/site/

[2]- اوين, روجر ،الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الاوسط ، ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الاعلى للثقافة ،الجزيرة،القاهرة، ط1، 2004، ص 39.

[3] - kedourie , Sylvia ،Tureky befor and after Ataturk – Internal and external affairs , frank cass.1999

[4]- الموسوي , هاشم ، مقال الاسلام السياسي في تركيا وملابسات تطوره في التاريخ الحديث ،موقع اليكتروني-
html74027http://almothaqaf.com/index.php/derasat/ تاريخ الدخول 2016/1/23 الساعة 1.52

[5]- الزين , مصطفى، ذئب الاناضول ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، 1991 الطبعة الاولى، ص293-294

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً ـ مرحلة التعددية الحزبية

1- الحزب الديمقراطي وعهد الانقلابات العسكرية.

إن الفكر الكمالي بقي في أذهان خلفاء أتاتورك العسكريين ، والذين سعو للحفاظ المطلق على السلطة ومتخذين من مبادئه الذريعة في التدخل المباشر لهم ، في أي أمر يعتقد أنه يوثر على مصالحهم ، لكن مع مرور الزمن كان لا بد من المرونة السياسية لمواكبة المتغيرات السياسية ، فلا يستطيع أي حاكم لأي دولة كانت عدم الاكتراث لمحيطة السياسي الممثل بالمجتمع الدولي [1].

تمكن عصمت اينونو من تحييد تركيا ودفع كوارث الحرب العالمية الثانية واهوالها عنها من الناحية العسكرية والقتالية ، الا انه لم يتمكن من تجنيبها الأزمات الاقتصادية والمالية والمعيشية السيئة التي جرتها هذه الحرب على جميع دول العالم المشاركة فيها والمحايدة .فقد ارتفعت اسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعاً جنونياً لندرتها من جهة ،ولتوقف التجارة الدولية من جهة اخرى ، اضافة الى اغتنام كبار التجار هذه الفرصة الذهبية ، ولجوئهم الى إحتكار وتخزين المواد الإستهلاكية لا سيما الغذائية منها . فنتج عن ذلك هبوط مريع في القيمة الشرائية للعملة (تضخم مالي) ، الأمر الذي دفع بالحكومة التركية إلى التدخل في الحياة الإقتصادية للبلاد ، واحياناً بالعنف ، لتأمين المواد الغذائية للمواطنين .فصدر في 1940/1/18 "قانون الدفاع الوطني" الذي أعطى الدولة سلطات إستثنائية واسعة لتحطيم شجع المحتكرين [2].

وفي 1945/2/32 أعلنت تركيا الحرب على ألمانيا ، ولا سيما أن تركيا كانت بحاجة ملحة للدعم الدولي ، بسبب الأزمة الاقتصادية التي أصابتها جراء الحرب العالمية ، ولا يفوتنا ذكر التهديد الروسي لتركيا ، فالأولى ادعت بأن حدود إقليم قوقاسيا قد فقدت في الأراضي التركية عام 1918 م ، وبدأ الخطر الروسي يظهر على السطح أكثر فأكثر في عام 1946م ، وفي عام 1947 م قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم

[1]- اوين , روجر، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الاوسط ، مرجع سابق، ص 178-180.
[2]- الزين , مصطفى ، ذئب الاناضول، رياض الريس للكتب والنشر ،لندن ،1991 الطبعة الاولى، ص293-294

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عصمت إينونو اقتصاديا وعسكريا ودفعته لرفض المقترح الروسي ، ومن اجل الحفاظ على الدعم الأمريكي والغربي ، كان لا بد من تطبيق شئ ما من الديمقراطية لمسايرة الداعمين الجدد[1].

ومع إنتهاء الحرب ودخول تركيا في عضوية الأمم المتحدة ، بدأت رياح التذمر والسخط تعم أرجاء البلاد بسبب الوضع المعيشي السيئ، لا سيما في اوساط فقراء الفلاحين والعمال والحرفيين والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة ، التى اخذت تشعر بضرورة تغيير بنية النظام السياسية والإقتصادية [2]. وقد تحسس بعض زعماء حزب الشعب الجمهوري ، ممن كانوا يؤلفون كتلة يمينية راديكالية داخل الحزب ، احاسيس وهواجس هذه الجماهير ، فأخذوا يهاجمون سياسة الحزب المتزمتة ، وتدخل الدولة المستمر في كل شاردة وواردة من شؤون الناس والمؤسسات الخاصة [3].

وكان على رأس هذه الكتلة "جلال بايار " نائب ازمير ، و"عدنان مندريس" نائب آيدين . والبرفيسور "فؤاد كوبرولو " نائب كارس ، و "رفيق كورالتان" نائب ايتيل. وكان هؤلاء جميعا من الاعضاء البارزين في حزب الشعب الجمهوري بإستثناء "فؤاد كوبرولو" الذي انضم اليهم من خارج الحزب ، إلا أن انتقادات زعماء كتلة الاربعة ومطالباتهم المستمرة بتغيير سياسة الحزب وجعلها اكثر انفتاحا وليبرالية ، لم تعط أي نتيجة ، فقد وقف معظم نواب الحزب وكبار أعضائه في وجههم واتهموهم بالديماغوجية والإنحراف وتخريب الحزب وشق صفوفه . فما كان من "الاربعة " الا ان بدأوا يفكرون جديا بتأليف حزب جديد ، يقوم على المزيد من الحريات الديمقراطية ، ويعتمد النظام الليبرالي في الحياة الإقتصادية ، ويضمن حرية العمل والانتاج في القطاع الخاص[4].

ما أن أعلنت ولادة هذا الحزب الجديد ، حتى بدأ الناس يتهافتون للإنضمام إليه بأعداد متزايدة كل يوم وبحماس كبير ، لأنه كان يمثل في نظرهم الاستجابة للرغبة الشعبية العارمة للتغيير، قرر زعماء حزب

---

[1]- اوين , روجر ، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الاوسط ، مرجع سابق، ص 180-182 .
[2]- الزين , مصطفى ، ذئب الاناضول ،رياض الريس للكتب والنشر ،لندن ، 1991 الطبعة الاولى،ص293-294
[3]- نفس المصدر، ص295
[4]- نفس المصدر، ص296

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعب الجمهوري تقديم موعد هذه الانتخابات وإجراءاها في 1946/7/21 ، قبل أن يتعاظم نفوذ الحزب الديمقراطي الجديد ويستفحل خطره [1].

وقد اسفرت هذه الانتخابات عن فوز 61 نائباً عن الحزب الديمقراطي مقابل فوز 404 نواب عن حزب الشعب الجمهوري ، .صحيح ان حزب الشعب الجمهوري قد ربح الانتخابات وبقي هو الحزب المسيطر على الجمعية الوطنية التركية ، إلا أن الصحيح ايضا أن الحزب الديمقراطي قد اثبت من خلال الواحد وستين مقعداً التي ربحها انه اصبح الحزب الثاني في تركيا وبالتالي فقد قضى على هيمنة الحزب الواحد الذي حكم البلاد منذ قيام الجمهورية الأولى عام (1924) [2].

يمكننا إختزال أسباب إينونو بالتعددية الحزبية بأربع نقاط رئيسية وهي[3] :-

أ- تطبيق الديمقراطية أمر ينسجم مع فكرة ومنهجية أتاتورك في الحفاظ على علمانية الدولة.

ب- اكتساب رضاء الغرب ودعمهم له وتحديدياً الولايات المتحدة الأمريكية .

ت- ثقة عصمت إينونو ببقاء حزب الشعب الجمهوري في مكانته الريادية والأولى لما قدمه من أعمال حافظة لأمن الدولة وسلامتها .

ث- إمتصاص الغضب التركي بسبب سوء الوضع الاقتصادي الذي شهدته تركيا بعد الحرب العالمية الثانية .

كانت المحطة الثانية لهذه التعددية فوز الحزب الديمقراطي كحزب معارض في إطار قيم العلمانية الأتاتوركية للحكم ، وذلك في عام 1950 حيث حصل على 408 مقاعد مقابل 69 مقعدا حصل عليها حزب الشعب الجمهوري الأتاتوركي. وكان هذا الفوز الكبير للحزب الديمقراطي ، الذي تزعمه عدنان مندريس ، هو اول التعابير عن المشاعر الدينية الكامنة لدى شرائح واسعة من الشعب التركي ، على أنّ الحزب الديمقراطي لم يكن حزبا اسلامياً ، لكن لإن جزءاً كبيراً من قواعده وقيادته الوسيطة عرف بميوله

---

[1]- نفس المصدر، ص297

[2]- نفس المصدر، ص298

[3]- حيدري , نبيل ، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ 1945 م ، صبرا للطباعة والنشر، سورية ،ط1،1986، ص29

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامية . دفعت هذه الحقائق على ارض الواقع ، هذا الحزب الحاكم الجديد على إتخاذ مجموعة من الاجراءات لم تمس المشروع الأتاتوركي من أساسه ، الا انه كان له تأثير كبير عليه . ومن هذه الاجراءات استئناف الأذان واقامة شعائر الصلاة باللغة العربية . كما سمح بإذاعة القران الكريم من راديو انقرة ، وفتحت معاهد تعليم الائمة والخطباء . ومنذ تلك المرحلة أصبح النشاط الاسلامي ممكننا .[1]

أثارت هذه الاجراءات وسواها حفيظة المؤسسة العسكرية ، مما دفعها الى القيام بالإنقلاب العسكري الاول في تاريخ الجمهورية التركية ، نفذ الجيش الانقلاب في 27 /1960/3، واعدم كُلاّ من عدنان مندريس رئيس الحكومة ووزيري المالية والخارجية[2] .

يعد انقلاب 27مايو 1960م نقطة فارقة في الحياة السياسية التركية ، ومع هذا الانقلاب وبه ، شرع الجيش يضفي المشروعية القانونية والدستورية على تدخلاته العسكرية .وبات مع كل تدخل عسكري يعزز من سلطاته ونفوذه في الإدارة المدنية والحياة السياسية بشكل عام من خلال وضع دساتير جديدة أو تعديلها ، فضلاً عن سن مواد قانونية إستثنائية لتحصين قادة الانقلاب العسكري وإجراءاتهم وللحيلولة دون مساءلتهم القانونية بعد العودة إلى الحياة المدنية [3].

2- حزب العدالة وعهد الحكومات الائتلافية

لم يكن ممكناً الرجوع إلى سياسة الحزب الواحد ، فمع أن حزب الشعب الجمهوري ظل متواجداً على المسرح السياسي على عكس الحزب الديمقراطي المنحل ، إلا أنه تمت الموافقة من قبل لجنة الوحدة الوطنية على تشكيل أحزاب سياسية جديدة بشرط الإلتزام بعدم إستغلال الدين لأهداف سياسية ومن الواضح كان القصد من ذلك عدم فسح المجال لقيام أحزاب دينية ومع ذلك تأسست أحزاب عدة حاولت اكتساب القاعدة الشعبية المتدينة التي تناصر الحزب الديمقراطي ، إلا ان هذه المحاولات فشلت لتفسح

---

[1]- الموسوي ,هاشم ، مقال الاسلام السياسي في تركيا وملابسات تطوره في التاريخ الحديث ، موقع اليكتروني، تاريخ الدخول 2016/1/23 الساعة 1.52 /http://almothaqaf.com/index.php/derasat/74027.html

[2]- نفس المصدر السابق

[3]- عبد الجليل , طارق ، العسكر والدستور في تركيا ، دار نهضة مصر للنشر ،القاهرة ،2012،ط2-ص 81

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجال لتأسيس حزب العدالة وقد أُجيز الحزب من قبل لجنة الوحدة الوطنية وأعلن عن تأسيسه في 1961/2/11 رسميا ، وانتسب اليه معظم أعضاء الحزب الديمقراطي المنحل والعناصر ذات الميول الإسلامية [1].

يعتبر حزب العدالة إمتداداً للحزب الديمقراطي بزعامة سليمان ديميريل ، الذي أصبح رمزاً من رموز النظام الحزبي في تركيا ، بعد توليه رئاسة الوزراء في عام 1965م . وهكذا يتضح بأن التيارات المحافظة في الجمهورية التركية حافظت على مكانتها السياسية ، فكان مدخلها للشارع هو إنتزاع حقوقهم من الدولة ، وتحديداً في ما يتعلق بالحرية الدينية[2] ، وقد منح دستور 1961 حرية العبادة مع الإلتزام بعدم إستغلال الدين[3].

وجاء التخفيف من القيود المفروضة على الدين كتعزيز للمظهر الديمقراطي ، واتسعت رقعة الحرية في تركيا فشهدت هجرة للأيدي العاملة من الريف التركي للمدينة ، فساعد هذا على نقل واتساع التعليم في صفوف السكان المحافظين من أهل الريف [4].

بعد عودة الحياة المدنية تشكّل مناخ سياسي توافر له قدر من الحريات ؛ كفلت لكافة التيارات الفكرية التعبير عن ذواتها والإنتظام في المنظمات والجمعيات المختلفة[5] .

وفي ضوء ذلك جرت انتخابات عامة في 1961/10/15 أسفرت عن حصول حزب العدالة على نتائج غير متوقعة بلغت 158 مقعداً أي بنسبة 35.1 % من مجموع الاصوات فشكل فوزه مفاجأة لحصوله على نسب مقاربة لحزب الشعب الجمهوري الذي حصل على 173 مقعداً أي بنسبة 36.7% ، أما بقية المقاعد

---

[1]- الصالح , منال ، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة 1969_1997 / الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ،2012، ص20-25

[2]-حسن , ياسر أحمد ، تركيا البحث عن المستقبل، الدار المصرية اللبنانية ، ط1،2006 ، ص75

[3]- الصالح , منال ،نجم الدين اربكان ودوره في السياسة 1969_1997 / مرجع سابق، ص20-25

[4]-حسن ,ياسر أحمد، تركيا البحث عن المستقبل، الدار المصرية اللبنانية ، ط1، 2006، ص75

[5]- عبد الجليل, طارق ،العسكر والدستور في تركيا، مرجع سابق ، ص 82

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد توزعت على حزبي تركيا الجديدة 65 مقعداً ، وحزب الفلاحين الجمهوريين 54 مقعداً من مجموع مقاعد المجلس الوطني الكبير المؤلف من 450 مقعداً [1].

أدّى انقلاب عام 1960 والدستور الذي أُجيز في العام التالي إلى خلق ظاهرة جديدة في السياسة التركية وهي قيام حكومات ائتلافية بسبب وجود أربعة أو خمسة أحزاب ممثلة في المجلس الوطني ، وعلى الأغلب كانت غير متكافئة إنتخابياً ، انعكس ذلك سلبياً على السياسة التركية ومن هذه السلبيات [2]:-

أ- عدم هيمنة حزب أو ايديولوجية واحدة على السياسة التركية.

ب- قيام حكومات غير متجانسة في الأيديولوجيا .

ت- تفتقر إلى وجود برنامج حقيقي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

ث- تفتت القوى السياسية .

وهذا يفسر أسباب استمرار الصراعات بين قيادتها فنشأت تحالفات ظرفية أثرت على الناخب التركي ، فمنذ انقلاب 1960 وخلال عشر سنوات كانت هناك سبع وزارات متتالية كان أولها الوزارة التي قام كورسيل بتشكيلها في 1961/1/5. ثم قامت بعد ذلك ثلاث وزارات إئتلافية متعاقبة برئاسة عصمت إينونو رئيس حزب الشعب الجمهوري وضمت حزب العدالة عام 1961 وكان هدف إينونو من الوزارة الأولى اشراك حزب العدالة لتجنب معارضته واقامة نوع من الوحدة الوطنية إلا أن عدم التجانس بين الحزبين خلق مشكلات لم يكن ممكنا تجاوزها من بينها قضية العفو عن سجناء الحزب الديمقراطي ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، مما ادى الى تفكك الوزارات واحدة تلو الأخرى .إن ظاهرة الائتلافات هذه لم تستطع تحقيق أهدافها بسبب الاختلافات الأيديولوجية والتوجهات السياسية . ومن ثم أدّت

[1]- الصالح, منال ، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة 1969_1997 / مرجع سابق، ص20-25

[2]- نفس المصدر السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك السياسة الى اللجوء للأحكام العرفية التى اتخذت حلا مؤقتاً لفرض الأمن ، وسمحت بتدخل الجيش في محاولات إنقلابية فيما بعد [1].

3- الأحزاب الإسلامية وبداية حراكها السياسي .

سادت الساحة السياسية في تركيا في عقد الستينات أفكار* مثل أن الإسلام مرغوب فيه من الناحية الأخلاقية بوصفه نظرية للحياة ، وأن سبب إنهيار الدولة العثمانية هو ضعف إيمان المسلمين ، لذلك فإن العودة إلى الإيمان هي طريق لعودة تركيا قوية وعظيمة وأنه لا يوجد تعارض أساسي بين العلمانية والإسلام ، وإن العلمانية التركية ليست ضد الإسلام وبالعكس فإن العلمانية المستنيرة هي دعم للإسلام وحماية له [2].

هذا فضلا عن أنه لا يوجد تعارض بين القومية التركية والإسلام فهما مكملان لبعضهما وكلاهما أساس مقدس لتركيا كما أن الإسلام عنصر مهم في الثقافة التركية وأخيراً إن الإسلام ليس قوة رجعية ويمكنه التعاطي مع الثقافة الغربية . كل ذلك كان بحاجة لأن يتأطر في قالب سياسي واضح ومتماسك بقيادة رموز دينية شاخصة ارتبطت به على مدى عقود من الزمن في مقدمتها الأستاذ الدكتور نجم الدين أربكان[3].

ارتبط ظهور تيار الإسلام السياسي في تركيا بشخص نجم الدين أربكان ، حين قرر مع نخبة من الإسلاميين في 1970/1/26 تأسيس **حزب النظام الوطني** ، وضم ذلك الحزب مزيجاً من الطرق الصوفية

---

[1]- الصالح , منال ، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة 1969_1997 ، مرجع سابق،ص20-25

*- عكست التطورات الداخلية والخارجية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحولات جوهرية في تركيبة النخب ومرجعيتها ، من جهة ، وعلاقاتها مع التيار الإسلامي ، من جهة أخرى ، فقد تعرضت الاجراءات الكمالية للنقد ولاول مرة جاء هذا النقد من خارج المؤسسة البيروقراطية والاحزاب الكبرى ، فقد جاء بشكل رئيس من المثقفين ، وخاصة مجموعات الطلاب الذين أسسوا (نادي الافكار fikir kulubleri) ، في الجامعات اذ كانو يناقشون مشكل مجتمعهم ، وكانت هذه النوادي اول محاولة جادة لخلق مجتمع مدني في بلد كانت السيطرة البيروقراطية فيه تخنق كل مبادرة ، والتحق بعض اعضاء هذه النوادي بحزب العمال الذي اصبح منبرا سياسيا لافكارهم وارائهم وحتى حزب الشعب الجمهوري تأثر بهذه التيارات واضطر الى الاستجابة بالتحول نحو اليسار لكي يتماشى مع الظروف ، اضطر اليمين ، الذي كان في السابق يحتكر القومية إلى استخدام الاسلام بوصفه مقابله ،وتم تشكيل منظمات يمنية جديدة من مثل جمعية مواجهة الشيوعية التي تاسست سنة1962م وعدت الاسلام مضادا للشيوعية ، وهذا التوظيف السياسي للاسلام استمر بالتزايد خلال الستينات . للمزيد أنظر – قراءة في افكار النخبة السياسية الاسلامية في تركيا – تأليف طلال الجليلي- الموصل 2006- ص22.

[2]- الصالح , منال، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة 1969_1997 ،مرجع سابق، ص20-25

[3]- نفس المصدر ، ص20-25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطلاب رسائل النور وتياراً من الإصلاحين المتأثيرين بجماعة الأخوان المسلمين [1] . حزب النظام الوطني اتخد رمزا له " قبضة يد منطلقة في الهواء وأصبع الشهادة موجهاً نحو الأمام "[2] .ويعتبر بأنه الحزب الشرعي الأول الذي دعا إلى إعتماد الاسلام في سياساته ، فمؤسسه نجم الدين اربكان سعى الى نشر الفكر السياسي حسب الرؤية الإسلامية .

ورغم أن حزب النظام الوطني لم يدعُ إلى إحداث تغييرات جذرية في نظام الجمهورية التركية ، ولم يدع إلى إستبدال النظام الجمهوري ، بقدر ما شكلت مطالبه الحد الأدنى من الشروط التي ينبغي توفرها لكي تتحقق الممارسة الديمقراطية الحقيقية . وبالرغم من بساطة تلك المطالب ، إلا انها أثارت حفيظة حماة العلمانية الكمالية ، فكان مصير الحزب هو حله وحظر نشاطاته نهائياً بقرار من المحكمة الدستورية ، بعد إنذار من قائد محسن باتور في 1971/3/21 ، بدعوى أن نشاطات الحزب لا علمانية . وقد جاء قرار محكمة أمن الدولة العليا معللاً ما يلي[3] :-

3- إن المبادئ التي قام عليها الحزب وتصرفاته تخالف مبادئ الدستور التركي .

4- قيام الحزب بإلغاء العلمانية في البلاد ، وإقامة حكومة إسلامية.

5- عدم الالتزام بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي تقوم عليها البلاد .

6- عدم الأخذ بمبادئ أتاتورك .

7- قيامه بتنظيم بعض التظاهرات الدينية .

[1] - Hakan yavuz (2009) : Secularism and muslim democracy in turkey " Cambridge university press-new York ، p 48

[2]- الندوة العالمية للشباب " حزب السلامة الوطني" موقع صيد الفوائد
http://www.saaid.net/feraq/mthahb/13.htm

[3]- بووانو ، ادريس (2005)، اسلاميو تركيا ، العثمانيون الجدد، مؤسسة الرسالة، سوريا ، ص30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن رغم حل حزب النظام الوطني ، إلا أن أربكان لم يتباطأ في تأسيس حزب آخر وهو **حزب السلامة الوطني** عام 1972 بدعم من التحالف ذاته[1].

ازداد نشاط حزب السلامة الوطني وقوي خلال فترة السبعينات من القرن الماضي ، ورافق ذلك انتشار المظاهر الإسلامية في تركيا من خلال توسع المدراس الإسلامية التي اصبحت تضم حوالي 10% من طلاب المرحلة الثانوية ، وانتشار الصحافة ذات التوجه الإسلامي من خلال صدور مجموعة من الصحف والمجلات ، كما أنه وتحت تأثير حزب السلامة أصدرت رئاسة الشؤون الدينية بياناً أكدت فيه على دعوة المرأة التركية إلى الحجاب . وكانت للحزب مواقف كبيرة فيما يخص السياسة الداخلية والأمنية للبلاد ، ومن بينها معارضته الشديدة لإستخدام أمريكا لقواعدها في تركيا في حل قضية الرهائن الأمريكين الذين تم احتجازهم في السفارة الأمريكية بطهران عام 1979 . كما كان للحزب دور كبير من خلال ائتلافه مع حزب الشعب الجمهوري الذي يقوده أجاويد في إسقاط وزير خارجية حكومة سليمان دميريل زعيم حزب العدالة[2].

استمد حزب السلامة الوطني قوته أثناء الفترة من 1972-1980 من خلال تعاطف الرأي العام الإسلامي ، فتطور أكثر من ذي قبل بعد عام 1979 ، كما تبنت صحيفته تالي كارته شعار إقامة الدولة الإسلامية وعملية انتقاد العلمانية في تركيا والدعوة الى الشريعة الإسلامية ، وشدد الحزب بأن انتشار المبادئ الإسلامية لا ينبغي أن يكون بالقوة ، بل من خلال خلق بيئة منفتحة للمسلم تسمح له بالعودة إلى الإسلام في تشكيلة الحياة السياسية لتركيا[3] .

---

[1] - Yavuz ، secularism and muslim democracy in turkey – op .cit .p 49

[2]- محمد نور, طارق (2009) ، التيار السياسي الإسلامي في تركيا، موقع التنوير المعرفي-
http:/tanweer.sd/Arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=69

[3]-الموصلي, احم،موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ص263

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد خطوة تشكيل حزب السلامة الوطني إلى جانب حزب الشعب الجمهوري اليساري التوجه ، حكومة ائتلافية عام 1974 من أبرز الخطوات التي قام بها الحزب والتي أوحت بتجاوز التيار الإسلامي والتيار العلماني مرحلة الخصومة والعداء إلى مرحلة الانفتاح على بعضهما البعض ، حيث كان نصيب حزب السلامة الوطني ثمانية عشر وزيراً[1] .

لقد شعرت المؤسسة العسكرية من خلال الخطوات الحثيثة التي قام بها حزب السلامة الوطني بتعاظم دوره ، خصوصا بعد الائتلاف الذي ابرمه مع حزب أجاويد ، ومن شأن تلك الخطوات مجتمعة أن تقوض سياسة الأمن الداخلي للبلاد ، يضاف إليها ذلك التجمع الكبير والحاشد الذي نظمه الحزب في مدينة قونيا ، وما رافق ذلك الحشد الكبير من شعارات وهتافات ضد كمال أتاتورك وضد الصهيونية وفي 1978/12/5 طالب المدعي العام التركي بفصل أربكان عن حزبه بدعوى أنه يستغل الدين في السياسة ، وهو أمر مخالف لمبادئ أتاتورك العلمانية.

كل تلك الحيثيات عجلت بالإنقلاب الذي قام به الجيش عام 1980 ، ففي 1980/9/12 قاد الجنرال كنعان ايفرين انقلاباً تسلم الجيش بموجبه زمام الأمور في البلاد ، والذي اعقبه مباشرة قرار بحظر جميع الاحزاب السياسية واعتقال قادتها وزعمائها وتقديمهم للمحاكمة ، مما أدى إلى اعتقال أربكان مع 33 من قادة حزب السلامة الوطني بمجموعة من التهم [2].

تعتبر الحركة الانقلابية التي قام بها الجنرال كنعان ايفرين ، الانقلاب الثالث في مدة عشرين سنة وكانت هناك ثلاث أسباب رئيسية في قيامها[3] :-

1- فشل الحكومة في معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية في الدولة .

---

[1] - محمد نور, طارق ،التيار السياسي الاسلامي في تركيا ، مرجع سابق

[2]- بووانو، إسلاميو تركيا ، مرجع سابق،ص 31

[3]- النعيمي , احمد ، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان/الاردن، ط1، 2001، ص 284

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- عدم فعالية جهاز الشرطة

3- الانبعاث المفاجئ للحركة الاسلامية في السلوك السياسي الداخلي التركي .

وفيما يخص العامل الاخير، يؤكد كثير من الباحثين الاتراك أن إنقلاب 12 أيلول 1980 أستهدف بالدرجة الاولى الاتجاه الاسلامي الذي بدأ في ازدياد نشاطه ، في تلك المدة ، وكانت هذه المسالة واضحة في بيان الحركة الانقلابية الذي لم يميزفي المواجهة بين الحركة الشيوعية والاتجاه الاسلامي [1].

ما لبث ان حل محل حزب السلامة الوطني حزباً جديداً هو **حزب الرفاه** في 1983/7 الذي تولى قيادته أحمد تكدال ، الى أن رفع حظر النشاط السياسي عن الزعماء الأتراك ، ومنهم أربكان الذي عاد إلى زعامة حزبه الجديد في عام 1987[2]، وقد تزامنت الفترة الأولى من تأسيس هذا الحزب مع عودة الروح للحياة السياسية بعد الانقلاب العسكري[3] .

إستطاع حزب الرفاه أن يحقق مكاسب مهمة للتيار الإسلامي على عدة مستويات ، وخاصة على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي ، ولكن أهم مستوى كانت بصمة الحزب فيه واضحة وبارزة هو المستوى السياسي ، ولعل أبرز حدث كان في تشكيل الحزب لحكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر ، حيث أصبح نجم الدين أربكان رئيساً للوزراء عام 1996 ، وهكذا ولأول مرة في تاريخ التيار الإسلامي يصل أحد كوادره وزعمائه إلى قمة الهرم السياسي في دولة علمانية[4].

كانت فترة عام 1996 مرحلة الحكومة الائتلافية بين حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان وحزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر ، تلك الحكومة التي تزعمها أربكان واستمرت 11 شهراً ، شهدت أزمات متتالية حتى قبيل تشكيلها ، حيث رفضت معظم الأحزاب القومية التحالف مع حزب الرفاه بالرغم

---

[1]- نفس مرجع سابق ص 285

[2]- نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق- ص 91

[3]- الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية ، مرجع سابق- ص 263

[4]- بووانو ،إسلاميو تركيا، المرجع السابق، ص 34

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أنه كان الحزب الأول في الانتخابات ، وأنه حصل على ما يزيد عن 18% من أصوات الناخبين ، لكنها لا تؤهله لتشكيل حكومة بمفرده ، مما اضطره لتقديم تنازلات لتانسو تشيلر التى حصل حزبها مقابل التحالف مع حزب الرفاه على العديد من الوزارات السيادية ، وبالتالي كانت حكومة أربكان غير متجانسة منذ التأسيس[1] .

دفعت التهديدات العسكرية بزعيم حزب الرفاه أربكان ليفوت الفرصة على الجيش بتوجيه ضربات مؤثرة لمسيرة التيار الاسلامي داخل تركيا ، فقدم أربكان استقالة حكومته في 1997/6 بعد عام واحد من الحكم الائتلافي[2]. ثم حلت المحكمة الدستورية حزب الرفاه في(1998/1)[3] .

الانقلاب الابيض الذي قامت به المؤسسة العسكرية على مسار الديمقراطية ، جعل الجيش قد انتهج أسلوب جديد غير أسلوب الانقلابات الدموية وغير الدموية سبيلاً لقمع التيار الاسلامي وإعاقة تقدمه وانتشاره ، ويتعلق الامر بتسخير(القضاء) الذي أصبح الحل السحري البديل لسيناريوهات الانقلابات العسكرية السابقة[4].

بعد حظر حزب الرفاه في تركيا عام 1998 ، تم تأسيس حزب الفضيلة في 1998/12 وتم حظره في عام 2001 ، بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا في انقرة حكماً في 2001/6/22 يقضي بإغلاق الحزب وحظر نشاطه بعد اتهامه بإنتهاك الدستور ، ليصبح رابع حزب ذا توجه إسلامي يحظر نشاطه بعد حظر أحزاب النظام الوطني والسلامة والرفاه التي كان يتزعمها الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان .

سار حزب الفضيلة على خطوات سلفه حزب الرفاه حيث حافظ على المواقف نفسها تجاه القضايا المطروحة على الساحة التركية ، مثل قضية الحجاب ، وقضية التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي ،

[1] - Hakan yavuz (1997) – political islam and the welfare (refah)party in turkey- comparative politics -30-1- p 68
[2]- بووانو ، إسلاميو تركيا، المرجع السابق، ص35
[3]- موصللي ، موسوعة الحركات الإسلامية، المرجع السابق ، ص 264
[4]- يوسف , أحمد ، الحركة الإسلامية في تركيا ، الاستهداف والتمكين، معهد بيت الحكمة ،غزة ،2009 ، ص 32

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وارتبطت بالحزب حادثة منع نائبته مروة قواقجي من دخول البرلمان ، بسبب تشبثها بإرتداء الحجاب داخل المجلس ، وهو الأمر الذي أحدث ضجة سياسية وإعلامية داخل تركيا وخارجها ، لأن النائبة المنتخبة ديمقراطياً من طرف الشعب لم تقم بأي خرق للقانون المعمول به ، بقدر ما مارست حقها الطبيعي الذي يكفله لها دستور البلاد العلماني ، ومع ذلك عدت خطوتها سابقة خطيرة تهدد علمانية الدولة ، ولذلك بحث عن مسوغ لطردها ، ووجدت المؤسسة العلمانية ضالتها المنشودة في حمل النائبة للجنسية الامريكية التي لم تعلم بها الجهات الرسمية[1] .

ثم تأسس **حزب السعادة** في 2001/8 ليشكل امتداداً لحزب الفضيلة المحظور ، ونهج الحزب نهجا تقليدياً مرتهنا بنفس المواقف القديمة لحزب الفضيلة ، ولم يعرف الحزب جديداً على مستوى المفاهيم والعلاقات والطروحات السياسية [2] .

في الحديث عن الاحزاب السياسية ذات الجذور الاسلامية ، يتضح مدى تحكم المؤسسة العلمانية التركية ، وتحديداً المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية التركية ، ولعل ذلك برز في وقوفها بكامل قواها ضد ظهور وتمكين الأحزاب الإسلامية أو أي عوامل تدفع لقيام تلك الأحزاب ، وفي المقابل فشلت تلك الاحزاب ممثلة بأربكان وقادة العمل السياسي الاسلامي والذين مارسوا نشاطهم الاسلامي بأسماء وتشكيلات جديدة بعد كل حظر لأحزابهم ، بالخروج بالبلاد من أزماتها السياسية والإقتصادية التي ظلت تتخبط فيها ، وتفاقمت الأزمة أكثر مع حكومة بولند أجاويد ، التي تركت تذمراً ويأساً شمل المجتمع التركي عموماً ، مما مهد الطريق لظهور حزب العدالة والتنمية التركي .

[1]- بووانو ،إسلاميو تركيا، المرجع السابق ، ص 37

[2] - Yavuz –secularism and muslim democracy in turkey – op- cit- pp72-73

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني :-

حزب العدالة والتنمية في الجمهورية التركية

تمهيد

تبين أن الإمتيازات السياسية الكبيرة التي حصّلها الجيش التركي ، جعلته يتوجه إلى الإشراف المباشر على شؤون الدولة داخلياً وخارجياً ، وتجاوزت وظيفته حماية البلد من الأخطار الخارجية الى السيطرة على الشؤون الداخلية للدولة ، وتوجيهها في اتجاه المصالح العسكرية الأتاتوركية، وقام الجيش بالتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدولة ، على جميع المستويات ، من خلال إصلاحات دستورية متوالية كانت نتيجة لإنقلابات العسكر على الحكومة المدنية.

كان هذا الوضع السياسي المتردي يعرقل أية نهضة أو تنمية في تركيا ، فازدادت الأوضاع سوءًا على جميع الاصعدة ، المستوى الإقتصادي على وجه الخصوص ؛ فقد عجزت الحكومات المتوالية على حل المشكلات الإقتصادية المتراكمة فزادت الفوارق الإجتماعية ، وتم القضاء على الطبقة الوسطى التي تعتبر قاطرة الدولة .

وقد وصلت هذة الأزمة الإقتصادية البنيوية ذروتها سنة 2001 ، حيث عرفت تركيا أكبر أزمة مالية ، منذ عقود طويلة ، برزت ملامحها وتجلياتها في اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة ، وإرتفاع معدلات العجز ، وإرتفاع حجم الديون الخارجية ، وانخفاض إحتياطي الدولة من العملات الأجنبية ، ولم تستطع السياسات والأنظمة المالية التي اتبعتها حكومة رئيس الوزراء "بولند أجاويد" بل ساهمت السياسات التي اتبعتها في تفاقم حدتها [1].

وضعت هذه الاختلالات تركيا في مفترق طرق ، بين طريق يؤدي إلى الانهيار الشامل في حالة استمرارية القبضة العسكرية ، وطريق أخر يؤدي الى أعادة التأسيس من منظور سياسي جديد قائم على

[1]- جنداري, إدريس ، الإسلام التقدمي في تركيا : قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث ، منشور على الموقع الاليكتروني للمؤسسة بتاريخ 2014/5/28 www.mominoun.com - ص 8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية والعلمانية (المحافظة) التي تفصل بين الدين والدولة ، من منظور يحترم خصوصية كل مكون ، ويعترف بدوره في صياغة النموذج الحضاري المنشود [1].

على أثرحّظر حزب الفضيلة ، انشق الحزب الى حزبين ، حيث اعلن الجناح المحافظ عن تشكيل حزب بأسم حزب السعادة برئاسة رجائي قوطان الذي قال اثناء مؤتمر صحفي " ان شعبنا يصبو الى السعادة ، سنقوم بخدمة كل الشعب التركي من دون أي تمييز ، وسنجاهر بتميزنا وأخلاصنا للقيم الاخلاقية والوطنية ، وسنناضل من أجل الحريات الدينية في تركيا العلمانية". لم يقدم حزب السعادة شيئا جديدا للحياة السياسية والإقتصادية سوا انه امتداد للأحزاب الإسلامية التي انشئها نجم الدين أربكان[2] .

أما الجناح الثاني ، فقد قاده الشباب ، ويعد جناحاً متجدداً ،"وصل هذا الجناح الي قناعة بمدى العجز الذي أصاب حركة الفكر الوطني* بزعامة نجم الدين اربكان ، وعدم قدرتهم على التعاطي مع متطلبات الظرف السياسي والمتغيرات الدولية ، حيث لم تعد الحركة قادرة على تلبية متطلبات الجموع العريضة من ابناء تركيا بأطيافها الفكرية المختلفة ، خاصة في أعقاب سقوط الإتحاد السوفياتي وانهيار الشيوعية ، فخفت جذوة تأييد الناخبين للإسلاميين وبرامجهم التي اعتمدت لفترات طويلة على مخاطبة المشاعر الإسلامية قبل كل شيء، قام هذا الجناح بزعامة رجب طيب أردوغان ،الذي نشأ وتربى في كنف حركة الفكر الوطني منذ أن كان في المدرسة الثانوية للأئمة والخطباء ، وقد أهلته ملكاته الخطابية ، ومطالعاته الثقافية ، وشخصيته الجادة لأن يشارك في أنشطة الاحزاب السياسية التي أسستها حركة الفكر الوطني ؛ بداية من حزب النظام الوطني وحزب السلامة الوطني في السبيعينات ، ثم حزب الرفاه وانتهاءً بحزب الفضيلة ، ثم هو بعد ذلك يعلن قراره بالانشقاق عن حركة الفكر الوطني وتأسيس حزب سياسي جديد مستقل بأسم "

---

[1]- جنداري, إدريس ، الإسلام التقدمي في تركيا : قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية ، مرجع سابق - ص 8

[2]- النعيمي , احمد نوري،النظام السياسي في تركيا ،دار زهران للنشر ةالتوزيع ، عمان/الاردن ،الطبعة الاولى ،2011، ص 389

*- حركة الفكر الوطني : تعد هذه الحركة المشروع الفكري و الحضاري للإسلام السياسي في تركيا ،وتنسب الى هذه الحركة الى مؤسسها "نجم الدين أربكان" حيث وضع أفكاره ومشروعه في كتابه "الفكر الوطني" عام 1969 ، وانبثقت عن هذه الحركة مؤسسات عديدة في مختلف جوانب الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتتخذ من مدينة(كولن) بألمانيا مركزا لها ، ولمزيد من المعلومات عن هذه الحركة ومضامينها الفكرية راجع كتاب "الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة : دراسة في الفكر والممارسة ،تأليف طارق عبد الجليل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حزب العدالة والتنمية " وتنشق معه قيادات شابة كثيرة كانت تمثل التيار التجديدي داخل حركة الفكر الوطني منهم : (عبدالله غول ، وبولنت أرينتش ، ومليح غوكتشاك) ، ليتركوا حزب السعادة آخر احزاب الفكر الوطني في أيدي شيوخ الحركة وقادة تيارها التقليدي وحدهم[1] ، وهكذا أصبح رئيس بلدية استانبول السابق والذي سبق وان حكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة سنة بسبب إحدى خطبه المعارضة لمبأدى أتاتورك العلمانية ، رئيساً ومؤسساً لحزب وفكر جديدين في تركيا[2] .

المبحث الاول- حزب العدالة والتنمية النشأة والجذور

اولاً- نشأة حزب العدالة والتنمية

يطلق على الحزب بالتركية مسمى " الآق بارتي" أي الحزب الابيض ،ويشار له ب (AKP) وهي مأخوذة من الحرف الاول لكل كلمة من (ADALET VE KALAINMA PARTISI) وتعني بالعربية "حزب العدالة والتنمية " تأسس في 14/آب/2001، وقد كان شعاره " انفتاح على التنوير ، انغلاق على العتمة " وهو الحزب الوحيد في تركيا الذي يزعم أن مرجعيته الفكرية هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية[3] .

يَعتبر حزب العدالة والتنمية حزباً سياسياً تركياً ، يصف نفسه بأنه حزب محافظ ، غير معادٍ للغرب ، يتبنى رأسمالية السوق ويسعى لإنضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي ، ذو جذور إسلامية لكنه ينفي أن يكون إسلامياً ، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية[4] .

ولعل تأسيس حزب العدالة والتنمية من قِبل مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية التركية ، وعدد من السياسيين الجدد ، اعطى الحزب ثقة كبيرة لدى الأتراك . فمنهم من جاء من خلال

---

[1]- بسلي , حسين و اوزباي ,عمر ، رجب طيب أردوغان / قصة زعيم ترجمة طارق عبد الجليل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت/لبنان ،الطبعة الاولى ،2011، ص 10

[2]- النعيمي , احمد نوري،النظام السياسي في تركيا ، مرجع سابق ، ص 389

[3]- السعيد , سعيدي، مقال بعنوان سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية ، مجلة المفكر-2014 ، تصدر عن جامعة محمد خ يضر/بسكرة/الجزائر، العدد العاشر، ص 470

[4]- موقع ويكبيديا الاليكتروني ، http://ar.wikipedia.org/wiki

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حزب الفضيلة الإسلامي ، كرجب طيب أردوغان ، و عبدالله غول ، وبولنت أرينك ، ومنهم من جاء من حزب الوطن الأم المحافظ مثل جميل جيجك ، و عبدالقادر اكسو ، ومنهم من جاء من من خلال الحزب الديمقراطي التركي مثل حسين سيليك و كوكسال توبتان ، وبعض أعضاء أحزاب اليسار الأخرى[1] .

إن اختيار أردوغان لتأسيس حزب العدالة والتنمية جاء لإعتبارات كونه شخصا مقبولاً لدى الاوساط السياسية والاجتماعية في تركيا لما حققه من رصيد شعبي من خلال الإنجازات التى قدمها لولاية اسطنبول عندما كان رئيساً لبلديتها للمدة من (1994-1999)[2].

ضمت الهيئة التأسيسية للحزب ما يقرب من 13 امرأة بينهن محجبات وغير محجبات ، ومنهن مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة[3] ، ولأن حزب العدالة والتنمية يعتبر حزباً مشكلاً من ثلاث تيارات رئيسية وهي التيار الاسلامي ، والتيار القومي المنشق عن حزب الحركة القومية ، والتيار الليبرالي المنشق عن أحزاب ليبرالية مختلفة ، فأن ما يجمع تلك التيارات الثلاث هو الرفض غير المعلن لقدسية الأيديولوجية اللادينية السياسية ، وهيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي ، حيث يتضح ذلك من خلال تركيز الحزب على عملية الإصلاح السياسي ، والعمل على تجذير الديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية ، وتفعيل مفهوم دولة المؤسسات ، وعدم التراجع عن مشروع تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي الذي يعتبره حزب العدالة والتنمية صمّام الأمان ، لإصلاحاته السياسية الهادفة أيضا لتقليص هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي [4].

وعن الظروف التي ادّت إلى نشأة الحزب ، يقول يشار ياقيش ، نائب الحزب للشوؤن الخارجية : " الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب ، لقد كان معظم مؤسسي الحزب أعضاء في حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان ، وقد حاولوا كإصلاحيين ، ومنهم

[1] -yavuz, secularism and muslim democracy in turkey , op.cit .p .1

[2]- النعيمي , احمد نوري،النظام السياسي في تركيا ، مرجع سابق ، ص 389

[3]- الطحان , مصطفى ، تركيا التي عرفت /من السلطان إلى نجم الدين اربكان1842-2006،ج2،2006،ص 357

[4]- نور , طارق محمد ، مقال بعنوان "التيار الإسلامي في تركيا " ، موقع التنوير المعرفي ، الشكبة العنكبوتية ، دخول 2016/7/19 http//tanweer.sd/Arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=69

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبدالله جول ، بولنت أرينك ، ورجب طيب أردوغان ، تغيير اسلوب أربكان وسياساته ، وابدؤا رفضهم لممارساته ،خاصّةً بناء كل موقف على أساس ديني ، فنحن في بلدٍ علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة . وعندما حُلّ حزب الرفاه ، ظل المحافظون بزعامة أربكان ، والإصلاحيّون الذين كان يقودهم عبدالله جول ، في حزب الفضيلة إلى أن حُلّ هو الآخر بقرارٍ من المحكمة الدستورية ، عندئذ كان لا بد من الانقسام : أنصار أربكان شكّلوا حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان ، والإصلاحيون شكلوا حزب العدالة والتنمية "[1].

ثانياً- الهوية الفكرية والسياسية للحزب

أعاد حزب العدالة والتنمية تعريف هويّته الفكرية والسياسية ، بما ينسجم مع واقع الدولة التركية ، فهو لا يعرف بنفسه حزباً إسلامياً ، بل يبتعد عن كل ما يُفهم منه أنّ للحزب برنامجاً إسلامياً ، واعترف بالعلمانية أو " النّظام العلماني" كشرط مسبق أساسي للديمقراطية والحرّية ، وعرف العلمانية على أنها " حيادية الدولة تجاه أيّ شكل من أشكال المعتقد الديني والقناعة الفلسفية ، وعلى هذا الأساس صنّف قادة الحزب هويته الفكرية والسياسية بأنه من تيار يمين الوسط على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة [2].

أمّا عن طبيعة الحزب التكوينية ، إضافة إلى التيارات السياسية التي تَشكل منها الحزب فقد انضم إليه أعضاء وبرلمانيو أحزاب يمين الوسط ، مثل حزب " الوطن الأم " وحزب " الطريق القويم "، وشرائح من التكنوقراط وخريّجي الجامعات والبيروقراطيين والمهنيّين الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميون في مراحل سابقة ، إضافة إلى البرجوازية الوسطى والصغيرة سواء في إسطنبول والمدن الكبرى ،أو في الاناضول حيث القاعدة الأساسية للإسلاميين ، كما انضمّ اليه أيضاً عددٌ من الممثلين والفنانيين والصحافيين والأدباء ، وهنا يبدو حزب العدالة والتنمية " تعبيراً عن تركيبة سياسية وإجتماعية جديدة فلا هي علمانية تمثّل يمين الوسط التركي كالطريق المستقيم والوطن الأم ؛ ولا هي كمالية بالمعنى

[1]- الخولي, معّمر، الإصلاح الداخلي في تركيا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة/قطر ، 2011، الطبعة الاولى، ص7
[2]- الخولي ، معّمر ، الإصلاح الداخلي في تركيا ،مرجع سابق ،ص 8-10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي يعبر عنه يسار الوسط التركي كحزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديمقراطي ؛ ولا هي إسلامية بالمعنى الذي عبر عنه حزب الرفاه ؛ ولكنها تعبير عن الإسلامية واليسارية واليمينية في صيغة جديدة [1].

في مقابلة لجريدة الحياة "اللندنية " مع أردوغان ، أكد الأخير انه على خلاف حول المبادئ مع نجم الدين اربكان ، وهو ما دعاه الى تشكيل حزب جديد والإنفصال عن هذا الخط ، حيث عزا اردوغان تضاؤل حجم تيار الإسلام السياسي في تركيا إلى الجمود الفكري الذي أصاب الحركة وعجزها عن التأقلم مع الظروف السياسية الجديدة التي أعقبت انقلاب شباط 1997 . وأضاف اردوغان في حديثه هذا قائلا :" انه يتجنب استخدام مصطلح إسلامي فحزبه محافظ ديمقراطي ، ولا نية للحزب أن يقيم نظاما دينيا أو إسلاميا في تركيا ، وان حزبنا الجديد يعتمد على العقل والحوار ، وسيضم جميع أفكار المجتمع التركي، ولن يعادي طبقة من الطبقات وخاصة الجيش "[2].

وقد تبنى مؤسّسوه ما أطلق عليه تسمية "الديمقراطية المحافظة"، وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي ، تنسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب ، والقيم الإنسانية مع العقلانية من جانب أخر، فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم ، وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات ؛ وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة وتلغي ما سواها ؛ وتؤكد أنّ دور الدولة يجب أن يتوقّف عند تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات وتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون إستقطاب أو استئثار[3].

تمسك حزب العدالة والتنمية بخط سياسي ، لا يوفر للعلمانيين أي فرصة للهجوم عليه بتهمة تهديد العلمانية ، حتى أنه سحب قانون تجريم الزنا في 2004، وقد حرص حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2007

---

[1]- نفس المرجع السابق

[2]- جريدة الحياة ، لندن ، العدد14040 ، 2001/8/24

[3]- الخولي ، معّمر ، الإصلاح الداخلي في تركيا ،مرجع سابق ،ص 8-10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على استبدال ما يقارب 200 من مرشحيه للانتخابات بسبب شكوك حول خلفياتهم الإسلامية ، مقدما بدلا منهم شخصيات ليبرالية غير مثيرة للجدل[1] .

لم يسلم حزب العدالة والتنمية من إتهامات الإسلاميين والعلمانيين ، فكان يصبغه حزب السعادة الإسلامي بكثير من التهم ، لخفض شعبية الحزب لدى جمهور الأتراك ، فقد وجه أربكان إتهاماته لحزب العدالة والتنمية وأصفا اياه ب " الحزب المنشق العميل الذي يتحرك بأوامر واشنطن وتل أبيب " . وجاءت هذه الإتهامات في كلمة ألقاها أربكان في قناة فلاش التلفزيونية الخاصة بمناسبة الحملة الانتخابية التي يخوضها حزب السعادة ، حيث حذر أربكان الناخبيين الأتراك من إعطاء أصواتهم في الانتخابات التي جرت في 22 اب 2007 لحزب العدالة والتنمية قائلاً " إن من يصوت لهذا الحزب سيكون قد قطع تذكرة دخول إلى جهنم " ، ويتضح أن أربكان ومعه حزب السعادة كانو يعتقدون بأن حزب العدالة والتنمية حزباً خائناً ، مفلساً لأنه انشق عن الحزب الأم وهو حزب الفضيلة ، واتجه نحو أجندة علمانية غربية ، واضعاً في حساباته أهدافاً غير تلك التي نشأ عليها أتباع الحزب من السعي إلى إقامة دولة إسلامية أو ذات توجه إسلامي بعيدا عن علمنة الدولة[2] .

وفق هذه الثوابت جاء برنامج حزب العدالة والتنمية ليؤكد التزامه بالنظام العلماني للدولة وعدم تبنيه أي توجهات تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

ثالثاً- أهداف حزب العدالة والتنمية

صيغ برنامج الحزب بناء على نتائج إستطلاعات رأي واسعة أُجريت للتعرف على احتياجات الناس ومطالبهم وتوقّعاتهم من الحزب ، وتقوم فكرة البرنامج على أن مشكلات تركيا ليست مستعصية ، لأن تركيا غنية بالموارد الطبيعية فوق الارض وتحتها، وشعبها يتميز بالشّباب والنشاط ، ولديها تراث حكمٍ

[1]- ورغي ، جلال ،الحركة الإسلامية التركية /معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي،الدار العربية للنشر، بيروت ،2010-م ، ص56

[2]- الغول , يسرى، اثر صعود حزب العالة والتنمية التركي على العلاقات التركية ، الاسرائيلية ، اطروحة ماجستير غير منشورة/ جامعة الازهر،غزة 2011، ص 101

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عميق الجذور وشديد الغنى ، وموقع جيو – استراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تلعب دوراً مؤثّرًا في بيئتها الإقليمية ، وسجل من الإنجازات ، وقد حظي هذا البرنامج بقبول شعبي كبير عبرت عنه نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في العام (2002)[1].

توضح لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية وحسبما ورد في المادة الرابعة الاهداف التي قام عليها حزب العدالة والتنمية وهي كما يلي :-[2]

1- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن " النظام الجمهوري " هو أهم مكسب إداري للأمة التركية ، وأن السيادة اصبحت في يد الشعب بدون قيد أو شرط. ويسلّم بأن الإرادة الوطنية أصبحت القوة الحاسمة الوحيدة . وينادي بضرورة امتثال المؤسسات والأشخاص الذين يستخدمون السلطة السيادية باسم الأمة لمبدأ سيادة القانون . ويقبل العقل والعلم والتجربة ،والديمقراطية ،والحقوق والحريات الأساسية للفرد والأخلاقية ، هي مرجعيات أساسية لمفهوم الإدارة السياسية .

2- يدافع حزب العدالة والتنمية عن الأمة التركية كوحدة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها . ويقبل بالقيام بأنشطة مناسبة للمعايير والمسلمات العامة الموضحة في المادة الثانية ؛ من أجل الوصول إلى مستوى الحضارة المعاصرة التي أرشد إليها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك بل وحتى الارتقاء فوقها وذلك مع الحفاظ على قيمنا الموروثة كأرضية للحياة السياسية .

3- حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي محور اهتمامه الإنسان .ويؤمن بأن الخدمة الأفضل هي خدمة الإنسان . وتهدف جهوده إلى سعادة وسلامة وأمن وصحة الإنسان . ويؤكد على أن جميع أفراد شعبنا هم عائلة كبيرة تنضوي تحت اسم "دولة جمهورية تركيا" المؤسسة في أرض "تركيا" ، وأن الدول الاخرى كل في حدوده هي عائلات جارة .ويؤمن بأنه من خلال القيمة تعطى للإنسان يمكن التعايش في سلام دائم .

---

[1]- الخولي , معمر، الاصلاح الداخلي في تركيا، مرجع سابق ، ص11

[2]- لائحة النظام الأساسي حزب العدالة والتنمية (مع تعديلات عام 2009م) – ترجمة طارق عبد الجليل / موقع الحزب الاليكتروني دخول 2016/5/9 الساعة 10.11
https://m.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-tuzug

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- يدرك حزب العدالة والتنمية بأن الناس يتمتعون بحقوق مثل : العقائد المختلفة ، والفكر، والعرق ،واللغة، والتعبير، والتنظيم، والمعيشة منذ ولادتهم ويحترمها ويقبل بأن الاختلاف ليس سبب فرقة بل هو غنى يعزز ثقافتنا.

5- يرفض حزب العدالة والتنمية كل أشكال التمييز التي لا تتوافق مع أسس المجتمع الديمقراطي في علاقات الفرد بالدولة . ويرى في الدولة مؤسسة خدمية فعالة شَكّلها الأفراد من أجل خدمة الفرد .

6- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن الاستخدام الحر لجميع الحقوق السياسية يُمكِّن الإرادة الوطنية من أن تسود ، أما الاستخدام الحر للحقوق السياسية فيمكنه أن يحيى في أطار نظام ديمقراطي حر يتصف بالتعددية والمشاركة .

7- يؤكد حزب العدالة والتنمية على ضرورة أن يكون جميع الأشخاص ، والمؤسسات ، والهيئات – الذين يعملون بالوظائف العامة داخل هيكل الدولة – من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تستخدم حق السيادة باسم الأمة مراعين في استخدامهم السلطات وأدائهم للمهام ما يوافق معايير دولة القانون الموجودة في الوثائق المنوه عنها في المادة الثانية ويقر بالتوافق مع هذه الضرورة أساساً للشرعية.

8- يؤكد حزب العدالة والتنمية على أن حق الأفراد في الحياة كما يعتقدون ، والتعبير عما يفكرون أمر لا يمكن أن يقبل النقاش ، وأن حق وسلطة الإعلان والدعاية عن الاعتقاد والفكر بصورة موافقة للقانون هي ملك للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني ، وأن لكل فرد نفس الحقوق المتساوية والمشتركة في كل مؤسسة وفي كل مجالات الحياة ، وهكذا فإنه يجب على الدولة عدم اتخاذ موقف إلى جانب أو ضد أي اعتقاد أو فكر قط ، وأن مبادئ المساواة أمام القانون و العلمانية الموجودة في الدستور تشكل ضمانا لهذا ووجهة النظر هذه . ويقر بضرورة أن تكون المهمة التي يمكن أن تتحملها الدولة والشخصية الاعتبارية للحزب هي عبارة عن إعداد بيئة حرة تحقق وتضمن استخدام الحقوق فحسب . ويدافع عن أن الحقوق والحريات الأساسية لا يمكن أن تكون موضع اقتراع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9- يعطي حزب العدالة والتنمية أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية التي تعتبر نهجا ليحيى الإنسان حياة إنسانية .

10- يؤمن حزب العدالة والتنمية بالإنسان كمصدر أساسي وهدف للتطور الاقتصادي . ويهدف إلى تأسيس اقتصاد السوق بجميع مؤسساته وقواعده . ويعرف دور الدولة في الاقتصاد كمنظم ومراقب . ويرى أن عدم العدالة في توزيع الدخل ، والبطالة أهم مشكلة اقتصادية واجتماعية . ويدافع عن إتمام التحولات البنيوية اللازمة للاستفادة من الفرص التي خلقتها العولمة ، والحماية من السلبيات التي جلبتها معها .

11- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن العائلة هي أساس المجتمع التركي . وبأن العائلة التي تقوم بوظيفة الجسر بين الماضي والمستقبل هي مؤسسة اجتماعية أساسية لا غنى عنها في نقل قيمنا القومية ومشاعرنا وأفكارنا وعاداتنا وتقاليدنا الخاصة إلى الأجيال الجديدة.

12- يهتم حزب العدالة والتنمية بأن يكون كل شخص وبخاصة الشباب واثقين من أنفسهم ومتقدمين ومتطورين وفي مستوى رفاهية مرتفع ، ومرتبطين بوطنهم تركيا التي تنعم بالأمن والسلام ، ومزودين بقيم الروح المعنوية العالية . ولهذا السبب يحاول الحزب تطبيق مفهوم تدريب وتعليم وتعلم مزود بالوسائل والمعطيات الحديثة من أجل خلق مجتمع معلومات حر على كافة المستويات .

13- يهتم حزب العدالة والتنمية بالديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة . ويؤمن بأهمية مؤسسات المجتمع المدني وبأنه لا غنى عنها في تطبيق هذه الخصائص وتأسيس إدارة عامة ذات إنتاجية وجودة وفي إجراء الرقابة عليها وإدامتها .

14- يقبل حزب العدالة والتنمية الاستفتاء العام كطريقة فعالة من أجل تأمين مساهمة شعبنا في عملية الإدارة.

15- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأنه يمكن الوقوف أمام تحديات الداخل والخارج بالعدالة ، وبإيمانه بأن القوة تنبع من القانون وليس العكس يهدف إلى القضاء على العوائق التي تمنع سيادة الشعب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني – حزب العدالة والتنمية و العمل السياسي

خاض حزب العدالة والتنمية الوليد غمار الانتخابات العامة المبكرة في 2002/11/3 ، وخرج حزب العدالة و التنمية من هذه الانتخابات حاصداً المركز الأول والأغلبية الساحقة التى مكنته من تشكيل الحكومة بمفرده ، وكانت هذه الانتخابات بمثابة نقطة النهاية في تاريخ الأحزاب السياسية الضخمة ، وهو ما دعا رئيس الوزراء التركي آنذاك الراحل "بولنت أجاويد" إلى القول بعد سماع نتائج الانتخابات (لقد أطلقنا على أنفسنا الرصاص بإقرار إجراء انتخابات مبكرة) [1].

تيقن قادة الجيش ، أن تركيا ستدفع غالباً، ضريبة القبضة العسكرية الحديدية ، لأن زمن العولمة لا يقبل مثل هذه النظم السياسية العسكرية ، من هنا لم يكن تنازل المؤسسة العسكرية عن القيادة ومنحها للمدنيين عن طيب خاطر ، ولكن الواقع الاقتصادي والسياسي والإجتماعي المتردي الذي وصلت إليه تركيا تحت القيادة العسكرية ، كان أكبر من رغبة الجيش وإرادته ، ولذلك كانت المؤسسة العسكرية في تركيا موضوعة بين خيارين أحلاهما مر ، في علاقتها بمكانتها السياسية [2]:-

- الخيار الاول : أن تستمر في فرض القبضة العسكرية الحديدية على الشؤون الاقتصادية والسياسية ، وهي بذلك تهدد مستقبل الأتراك ، كما تهدد الآفاق الاستراتيجية لتركيا ، وهذا ما لن يغفره الشعب التركي للعسكر ، وسيتسلح بجميع قواه لمواجهة الأوضاع القائمة ، الشئ الذي يهدد الدولة والمجتمع التركي وجودياً هذه المرة.
- الخيار الثاني : أن يتم القبول بولوج مكونات سياسية جديدة للسوق الانتخابي ، على أمل خلق نخب سياسية جديدة تمتلك رؤى ومشاريع سياسية واقتصادية قادرة على إنقاذ الوضع المتردي .

[1]- عبدالجليل ، طارق ، العسكر والدستور في تركيا /من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر ، دار نهضة مصرللنشر،الطبعة الثانية ص152-153

[2]- جنداري ، إدريس ، دراسة /الإسلام التقدمي في تركيا: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية،مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، الرباط/ المغرب، ص10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول هنا أن ثمة عوامل كثيرة كانت سببا في فوز حزب العدالة والتنمية هذا الفوز الساحق ، يأتي في مقدمتها [1]:-

1- فشل الأحزاب الأخرى بما فيها حزب السعادة في مواكبة المتغيرات على الساحة الدولية والمحلية .

2- تبني حزب العدالة والتنمية ذاته منهجًا تصالحيًّا تآلفيًّا بين رؤية الحزب ورؤية الدولة ونظامها وأركانها الأساسية بدعم التوجه الديمقراطي الليبرالي* ، وتخليه بصدق عن "الأيديولوجية الإسلامية" التي تبنتها حركة "نجم الدين أربكان" ووضع نهاية لإستراتيجية المزج بين الدعوي والسياسي أو الجماعة والحزب ، وانتهج رؤية وطنية جامعة ، تستوعب إمكانات الدولة وطاقاتها البشرية المختلفة ، فاجتمع إلى مشروع حزب العدالة والتنمية العقول والخبرات والسواعد من كل حدب وصوب ، من الأحزاب الأخرى والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة ، وجعل أردوغان معيار الكفاءة والخبرة فوق أي معيار دونه .

3- حاجة المجتمع الدولي ممثلاً في الولايات المتحدة وأوروبا لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تبلور وانتشار تيار إسلامي وسطي مرن ، يكون قادراً على ضبط معادلة القوى السياسية في منطقة الشرق الأوسط في إطار (مشروع الشرق الأوسط الكبير).

فاز حزب العدالة والتنمية فوزاً ساحقا في انتخابات عام 2002 م ، وأصبح عبدالله غول رئيساً للوزراء ، ثم بعد تعديل الدستور عام 2003 م ، تم السماح لأردوغان أن يحل محل غول في رئاسة الوزراء .

ونتيجة للنجاحات التي حققها أردوغان في إدارته لبلدية اسطنبول في سنوات سابقة ، ولرفض الناخب التركي التصويت للأحزاب التقليدية ، قرر الشعب أن يعطي فرصة لجيل جديد من السياسين الأتراك ،

---

[1]- عبدالجليل ، طارق، العسكر والدستور في ، مرجع سابق- ص152- 153

*- وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب ، والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثاني ؛ فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم والمحلي ، وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات ، وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة وتلغي ما سواها وتؤكد أن الدولة يجب أن يتوقف دورها على تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض ،عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع ، مما يسهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب او استئثار .
للمزيد أنظر كمال السعيد حبيب ، الإسلاميون الأتراك من الهامش الى المركز ، ضمن كتاب تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مرجع سابق ، ص 116

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فحصل حزب العدالة والتنمية على نسبة (34.29%) من أصوات الناخبين ، ليحقق ألاغلبية المطلقة في البرلمان بحصوله على 365 مقعداً [1].

تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة ال 58 في تاريخ الجمهورية التركية ، بمفرده ، في اول انتخابات يخوضها ، واضعاً بذلك حداً لظاهرة الحكومات الائتلافية التي كانت مسيطرة على المشهد السياسي في تركيا منذ 15 سنة ، وفي عام 2004 نجح الحزب في الفوز بالانتخابات البلدية بحصوله على نسبة 41.67% من أصوات الناخبين ويفوز برئاسة 58 بلدية من أصل 81 بلدية هي عدد المحافظات في تركيا ، إضافة الى أغلبية البلديات داخل المحافظات [2].

في عام 2007 خاض حزب العدالة والتنمية انتخاباته البرلمانية الثانية ، وفاز بنسبة 46.58% من أصوات الناخبين ، وحصد 341 مقعداً في البرلمان من أصل 550 ، وبهذة النتيجة تكون نسبة الأصوات التي نالها تزيد بمقدار 13 نقطة عن انتخابات عام 2002 ، من(34.29 %الي46.58%)، وتبين أن الحزب نجح في إيصال نواب من معظم المحافظات مما يعكس حضوره في كل البلاد بخلاف الأحزاب الأخرى ، وكان لافتاً أن حزب العدالة والتنمية قد تقدم في ست من المحافظات التسع في جنوب شرق البلاد حيث الغالبية كردية على حزب المجتمع اليموقراطي[3] ، وتمكن من تشكيل الحكومة منفرداً ، وتم أنتخاب " عبدالله جول " أول رئيس للجمهورية التركية من حزب العدالة والتنمية ، عبر تصويت نواب البرلمان. كما فاز الحزب في الاستفتاء الذي طرحه في نفس العام ، حول بعض التعديلات الدستورية ،

[1]- العادل ، محمد ، مقال " الحركة الإسلامية في تركيا " ،الشبكة العنكبوتية ، تاريخ الدخول 2017/7/20
www.rohama.org/ar/pages/print.php?cid=575

[2]- موقع ترك برس ، مقال " حزب العدالة والتنمية التركي ...النشاة والانجازات، الشبكة العنكبوتية تاريخ دخول 2016/7/20 الساعة 5.3
www.turkpress.co/node/12544

[3]- صادق ، ريز ،العلاقات الأميريكية ، التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003-2011) / رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الاوسط ، غير منشورة، 2011، ص55

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان أبرزها انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب المباشر من قبل الشعب ، وليس من قبل البرلمان وجاءت نتيجة الاستفتاء (نعم بنسبة 68.95%) [1].

وقد صرّح أردوغان في لقاء مع التلفزيون التركي وقتها " إن سعي بلاده للإنتقال إلى النظام الرئاسي ، ياتي في إطار تسريع نمو وتطوير الدولة التركية " مضيفا أن " النظام الرئاسي سوف يعجل سير العمل ويسرع عملية التنسيق والاتصال بين مؤسسات الدولة "[2].

إن الدعوة للانتقال إلى النظام الرئاسي يبررها مؤيديها بمجموعة من الأسباب أهمها[3]:-

1- أن النظام السياسي الحالي والموصوف بالبرلماني ، يعاني خللا في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، حيث يشكو الثاني من سيطرة الأولى، وعليه فإن الانتقال إلى النظام الرئاسي سيحل هذا الخلل من جهة ، ومن جهة ثانية سيجعل النظام السياسي أكثر إستقراراً. ولعل أهمية هذا الأمر تتضح في ظل الحكومات الائتلافية التي تعاني عادة من عدم الإنسجام أو التوافق ، وهو ما يؤثر في الاستقرار السياسي والخطط الحكومية ، ولا سيما الاقتصادية .

2- أن الدور القوي للنظام الرئاسي ينبع من طريقة الاقتراع في الانتخابات الرئاسية للبلاد . حيث يجري بشكل مباشر من الشعب . وعليه فأن الرئيس بات يمثل الشعب الذي فاز بأصواته.

3- أن تركيا – التي حققت خلال العقد الماضي نجاحات كبيرة ، ولا سيما في المجال الاقتصادي وشهدت تغيرات ساسية داخلية عميقة واكتسبت نفوذا إقليميا ودوليا – باتت بحاجة إلى دستور جديد يعبر عن هذا الدور ، وهو ما يعني أن يقوم الرئيس بإدارة الملفات الأساسية .

ثمة مخاوف وأسباب لدى المعارضة الرافضة للانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي وأهمها[1] :-

---

[1]- موقع ترك برس ، مقال " حزب العدالة والتنمية التركي ...النشاة والانجازات ،مرجع سابق

[2]- موقع ساسة ، مقال/ لماذا يسعى أردوغان إلى تحويل النظام السياسي التركي من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي، الشبكة الاليكترونية ، دخول 2016/11/1 الساعة 6.07 http://www.sasapost.com/why-erdogan-seeks-to-transform-the-turkish-political-system-from-a-parliamentary-system-to-a-presidential-system/

[3]- دلي ، خورشيد ، تركيا والانتقال إلى النظام الرئاسي، الجزيرة نت ، تاريخ الددخول 2016/11/1 الساعة 8 www. Aljazeera.net/knowledegate/opinions/2015/2/3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الخوف من أن يكون الانتقال إلى النظام الرئاسي مدخلاً لحكم شمولي ديكتاتوري.

2- يرون أن تركيا غير جاهزة للانتقال إلى النظام الرئاسي ، وبالتالي تحرك الجيش للانقلاب .

في عام 2009 فاز الحزب مرة أخرى في الانتخابات البلدية الثانية له ، ويحصد 38.39% من إجمالي الاصوات . وفي 2010 يفوز الحزب في الاستفتاء الذي طرحه حول التعديلات الستورية التي شملت 26 مادة بنسبة (57.88%)[2]. وفي عام 2011 خاض الحزب انتخاباته التشريعية الثالثة ، ليفوز بنسبة 50% من إجمالي الأصوات ، ويحصد 327 مقعداً من مقاعد البرلمان ال 550 ، ويشكل الحكومة منفرداً للمرة الثالثة ، وفي عام 2014 يفوز الحزب بالانتخابات البلدية ، بنسبة(43.40 %)[3] .

في العاشر من آب 2014 ، فاز مرشح الحزب رجب طيب أردوغان ، برئاسة الجمهورية بنسبة 51.79% من الأصوات ، في أول انتخابات رئاسية مباشرة في تاريخ الجمهورية التركية ، ليصبح الرئيس الثاني عشر في تركيا ، وأول رئيس جمهورية تركي منتخب من قبل الشعب[4].

في حزيران من العام 2015 فاز حزب العدالة والتنمية مجدداً في الانتخابات التشريعية بنسبة 40.87% ، لكنه يخفق في تشكيل الحكومة منفردا لحصوله على 258 مقعداً فقط في البرلمان ، ومع عدم تمكن الأحزاب السياسية من الاتفاق حول تشكيل حكومة ائتلافية ، يقرر رئيس الجمهورية أردوغان بالتشاور مع رئيس البرلمان ، الذهاب لإنتخابات تشريعية مبكرة [5]،في تشرين الثاني من نفس العام (2015) فاز بها حزب العدالة والتنمية بأغلبية ساحقة بعدد مقاعد 317 مقعدا و بنسبة 49.5% ليعود مجددا بتشكيل الحكومة منفرداً[6].

---

[1]- نفس المصدر السابق.
[2]- موقع ترك برس – مقال " حزب العدالة والتنمية التركي ...النشاة والانجازات _ مرجع سابق
[3]- نفس المصدر السابق.
[4]- نفس المصدر السابق.
[5]- نفس المصدر السابق.
[6]- موقع ويكيبيديا الاليكتروني – الشبكة العنكبوتية – تاريخ دخول 2016/7/20 الساعة 6- بعنوان الانتخابات التشريعية التركية نوفمبر http://ar.wikipedia.org/wiki/2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث :-

الوسائل والأدوات التى إستخدمها الحزب لتحقيق أهدافه

تمهيد

لم يكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة منفرداً حدثا عاديا ، إذ شهدت مرحلة حكمه تغيرات جوهرية مست جميع القطاعات ، فقد شهدت تحولات دستورية ، سياسية واقتصادية وخارجية حاسمة أعادت ترتيب أولويات تركيا ، مما شكل انقلابا على التوازنات والسياسات الداخلية[1].وأخذ الحزب أولى خطواته نحو تحقيق الديمقراطية وترسيخ دولة القانون واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات من خلال إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتشريعاتها الدستورية والقانونية لتنسجم مع معايير كوبنهاغن[2].

يَعتبر حزب العدالة والتنمية أن الاتحاد الأوروبي هو البنية الوحيدة القادرة التي يمكن أن تغير من الأساس السياسة الداخلية ، وبالتبعية البِنَى التي تعوق التغيير في دولة مثل تركيا ، والواقع أن طريق الخلاص بشكل دائم من الذهنيات والبِنَى – التي تعوق حتى هذا الوقت تطور السياسة الداخلية – يتم عبر المرور من زخم خارجي ، يمكن أن يحل محل تلك الذهنيات والبنى ، ويتحقق ذلك عن طريق هياكل الاتحاد الأوروبي فوق الوطنية والعابرة للحدود الوطنية ، أما الفاعلية التي يجب أن تكون لكي يبقى التغيير ويستمر فتتمثل في الفلسفة الأساسية للاتحاد الأوروبي ومبادئه ومعاييره ، وتطبيقاته ، ومقاييسه . وهكذا ولهذا السبب فإن الاتحاد الأوروبي ليس اختياراً نأخذ به أو لا نأخذ به ؛ بل هو البديل الوحيد الموجود في هذه الجغرافية[3].

---

[1]- نور الدين ، محمد ، السياسية الخارجية / أسس ومرتكزات ، مرجع سابق، ص 136

[2]- عبد الجليل ، طارق – ملف تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج – مرجع سابق – ص 78/77

[3]- تورال ، ناظم – التحول الديمقراطي في تركيا – ترجمة احمد عبدالله نجم – مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات – 2012- ص 183-184

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تفكير حزب العدالة والتنمية في الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي ، قائما على أسس برجماتية صرفة تمكنهم من تدشين جيل جديد من الإصلاحات على مستوى الدستور والمؤسسات ، والهدف الرئيس هو تكسير شوكة المؤسسة العسكرية التي تحتكر جميع السلطات في تركيا ، وتعرقل جميع الإصلاحات التي تهدد مكانتها ، فقد كانت بوابة الاتحاد الأوروبي هي الوسيلة الرئيسية المشرعة لإعادة هيكلة المشهد السياسي و الإقتصادي في تركيا على أسس جديدة تنسجم ورؤية حزب العدالة والتنمية الفكرية والسياسية والاقتصادية والتي إستخدم فيها أهم أداة من أدواته ألا وهي الإصلاح وعلى كافة الصعد ، وعلى رأسها الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي .

نص اتفاق كوبنهاغن بين تركيا والاتحاد الأوروبي على مجموعة من المعايير السياسية والاقتصادية ، التي تؤهل تركيا للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، وهي معايير اتخذها حزب العدالة والتنمية فرصة تاريخية ، لفرض مجموعة من الإصلاحات السياسية على الدستور وإعادة تأهيل مؤسسات الدولة ، إضافة الى حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي تؤهل تركيا اقتصاديا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.

وإذا كانت المعايير السياسية ، التي حددتها اتفاقية كوبنهاغن ، قد فتحت الباب واسعاً امام حزب العدالة والتنمية لإعادة تشكيل النظام السياسي في تركيا ، فإن المعايير الاقتصادية ستمكنهم من إعادة تشكيل مصادر الثروة التركية التي كانت محتكرة من طرف العسكر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول –الإصلاح السياسي

المطلب الاول- عضوية الاتحاد الأوروبي و معايير كوبنهاغن

تمثل عضوية الانضمام للاتحاد الأوروبي القضية الأبرز في الصراع بين القوى السياسية التركية ، والتي كان لها تأثير قوي على توازنات القوة داخل النظام التركي ، فما دام العلمانيون يسعون إلى تحقيق حلم أتاتورك بتحويل تركيا إلى حاضرة لا تختلف عن الدول الغربية ، فلا شك أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيختصر الطريق كثيرا بما يفتحه لتركيا من فرص في مختلف المجالات ، وبناءً على هذا أصبح مطلب الانضمام للاتحاد الأوروبي مطلب قومي أتاتوركي في الأساس ، ثم هو مطلب النخب العلمانية بمختلف أطيافها إلى جانب كونه مطلب شعبياً من أجل حياة اقتصادية أكثر رفاهية[1].

وقوف تركيا على عتبة بدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كان حصان طروادة لحزب العدالة والتنمية ، الذي سيحقق به برنامجه الإصلاحي في تركيا. فقد امتطى الحزب جواد متطلبات الوفاء بمعايير كوبنهاغن من أجل الموافقة على بدء المفاوضات مع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، وهو يعلم أنه بهذا الشكل بات مدعوماً دعماً قوياً لأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي " مطلب قومي أتاتوركي"[2] .

تبنى حزب العدالة والتنمية برنامجاً إصلاحياً يتضمن متطلبات تحقيق معايير كوبنهاغن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[3]. وأعلن تأييده لهذا المطلب ، وذلك يعود إلى عدة أسباب منها [4]:-

أ- رغبته في أن يتخلص من النظام العسكري العلماني المتشدد الذي حكم تركيا ثمانية عقود .

ب- العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي تعني نظام حريات وحقوق إنسان وديموقراطية .

---

[1]-عبد الجليل , طارق ، الساسة والعسكر في تركيا : واقع العلاقة ومآلها ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012/10، ص3

[2]- عبد الجليل ,طارق وأخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مرجع سابق، ص77

[3]- نور الدين ، محمد ، السياسية الخارجية / أسس ومرتكزات ، مرجع سابق، ص 136

[4]- نور الدين , محمد ، تركيا والاتحاد الأوروبي ماذا يريد كل طرف من الأخر ، مجلة الجيش ، العدد 245 ، الشبكة الاليكترونية ، www.lebarmy.gov.lb

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت- عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي سترفع مستوي الرفاهية للمجتمع التركي ، وستطلق ديناميات اقتصادية هائلة ، وتردم الهوة الإنمائية بين المناطق ، فضلا عن تأسيس مواطنية متكافئة ، وتعطل النزاعات العرقية والمذهبية .

ث- عضوية تركيا في الاتحاد ستحسن صورة تركيا في المجتمع الدولي وستجعل دور تركيا محورياً وأساسياً في المنطقة والعالم .

اولاً- المراحل التاريخية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

المسيرة التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مرت بمراحل تاريخية ومحطات شائكة وطويلة ، وما زالت الى اليوم مليئة بالعقبات ، حيث بدأت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في إطار نظام الشراكة الذي كان أساساً لإتفاقية أنقرة التي وقعت بين تركيا والتجمع الإقتصادي الأوروبي بتاريخ 12ايلول 1963 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1كانون الاول 1964* . ويؤهل هذا النوع من الاتفاقات الدولة الطرف فيه للحصول على العضوية المستقبلية في الاتحاد الأوروبي ، أي أنه مرحلة تستهدف مساعدة الدولة التي تقدمت بطلب عضوية لتكييف اقتصادها مع اقتصاديات دول الاتحاد[1].

وقد تضمنت إتفاقية أنقرة ثلاثة مراحل يجب أن تمر بها تركيا لتحقيق تكاملها مع الاتحاد الأوروبي ، وهي المرحلة التحضيرية والمرحلة الإنتقالية والمرحلة النهائية ، وكان مقررا ان يتم استكمال الاتحاد الجمركي في نهاية المرحلة الانتقالية . وبنهاية المرحلة التحضيرية التي تضمنتها الاتفاقية تم بتاريخ 13 تشرين

*- حتى مطلع الستينات من القرن الماضي لم تكن النخبة الكمالية قد أحرزت أي تقدم يذكر على طريق الاندماج في أوروبا ، اللهم إلا على مستوى التقليد الشكلي للحياة الغربية ونظمها القانونية وبعض أشكال حياتها الاجتماعية التي لم تلق تأييداً شعبياً ، بل ووجهت باستمرار بأنواع من المقاومة والرفض . وبالرغم من العضوية المبكرة لتركيا سنة 1952 في حلف الاطلسي ضمن إطار إستراتيجية أمنية أوروبية وأميركية ، إلا انها انتظرت حتى 1963 حتى سمحت لها الدول الاوروبية بتوقيع برتوكول أنقرة لتنظيم رغبتها في الانضمام للمجموعة الأوروبية .ولكن تكرار الانقلابات العسكرية على الديمقراطية (1970-1980) باعد بين المسافة بإستمرار بين تركيا وحلم العضوية. للمزيد انظر جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الاوروبية – للباحث ابراهيم البيومي غانم – ملف الجزيرة ص175 –تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج.

[1]- كمال , محمد مصطفى، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية –الأوروبية ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،آب2001،ص34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثاني 1970 التوقيع على البرتوكول الإضافي الذي حدد أحكام المرحلة الإنتقالية والإلتزامات التي ستقع على عاتق الاطراف حيث دخل هذا البرتوكول حيز التنفيذ في عام (1973)[1].

في نهاية المرحلة الإنتقالية دخل الاتحاد الجمركي الذي يشكل أهم مرحلة من مراحل تكامل الاتحاد الأوروبي ، حيز التنفيذ بتاريج 1 كانون الثاني 1996 ، وبعد دخول الاتحاد حيز التنفيذ وصل التكامل بين الأطراف إلى مستويات متقدمة ، مما حدا بتركيا إلى بذل الجهود لتحقيق الهدف الذي حددته المادة 28 من اتقاقية أنقرة ،ألا وهو عضوية الاتحاد الأوروبي ، وما زال الاتحاد الجمركي يشكل البعد الرئيسي للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي [2].

في سنة 1987 تقدمت تركيا مرة أخرى بطلب الانضمام - بعد أن انضمت إسبانيا والبرتغال – ولكن المفوضية الأوروبية أصدرت قرارها برفض الطلب التركي ، وأوضحت أن تركيا تعاني من نقص في الديمقراطية بسبب دور العسكر المحوري في أدارة الحياة السياسية ، إضافة إلى القيود القانونية التي تحد من حرية العمل السياسي ، الى جانب بعض الإجراءات التي تنتقص من الخصوصيات الثقافية للأكراد في البلاد . ومن ثم كان على تركيا مواصلة الانتظار [3] .

مع حدوث قدر من الانفراج السياسي والإصلاح ، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات التركية الأوروبية بتسجيل طلب عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي أثناء انعقاد القمة الأوروبية في هلسنكي يومي 10-11 كانون الاول 1999 بمشاركة رؤساء الحكومات في دول الاتحاد الأوروبي [4]، وتم منح تركيا وضع العضو المرشح للانضمام إلى الاتحاد ، وبدأت بعدها المطالب الأوروبية وقد أصدرت اللجنة الأوروبية

[1]- موقع وزارة الخارجية التركية – تاريخ الدخول 2016/5/18 الساعة 10.15
www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-iliskilerine-genel-bakis-ar.ar.mfa
[2]- نفس المصدر السابق
[3]- غانم ، ابراهيم واخرون – ملف تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج – مرجع سابق - ص 175
[4]- موقع وزارة الخارجية ،مصدر سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقارير سنوية تنتقد بعض الإجراءات التركية في مجال حقوق الإنسان ، وطالبت أنقرة بتبني وثيقة خاصة بالإصلاحات نذكر منها[1] :-

أ- التمكين القانوني لحريات التعبير وتأسيس الروابط والأحزاب .

ب- اتخاذ الإجراءات القانونية والعملية لمحاربة التعذيب في السجون .

ت- إلغاء عقوبة الإعدام .

ث- رفع العقبات التي تحظر استخدام لغات غير تركية في الإذاعة والتلفزيون والمدارس .

ثانياً- معايير كوبنهاغن

وهي عبارة عن شروط إنضمام العضوية للإتحاد الأوروبي ، وتم وضعها في عام 1993 في المؤتمر الأوروبي في كوبنهاغن ومنها جاءت التسمية ، وهي " القواعد التي تحدد ما إذا ما كان بلداً ما مؤهلاً للإنضمام للإتحاد الاوروبي ، والمعايير تتطلب ان يكون لدى الدولة المؤسسات المطلوبة للحفاظ على الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد سوق فاعل ، وان تتعهد الدولة بتنفيذ إلتزامات ونوايا الاتحاد الأوروبي"[2] .

تجري مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، بين كل دولة مرشحة والمفوضية التي تمثل الاتحاد الأوروبي ، ويجري مسار الانضمام وفقاً للمادة 49 من معاهدة ماستريخت التي جاء فيها : " تبدأ المرحلة التمهيدية بتقرير تقدمه المفوضية الأوروبية ، إذ تعلن الأخيرة ما إذا كانت الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد تستجيب لمعايير كوبنهاجن السياسية والاقتصادية أم أن هذه المعايير كانت بعيدة المنال بالنسبة اليها ، وفي حال استجابت الدولة المذكورة لهذة المعايير تقر المفوضية بأهلية هذه الدول للانضمام . تعرض هذه القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء ، ويتمتع بصلاحيات تقريرية .

---

[1]- النعيمي , لقمان ، تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام ، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية ، 2007،ص25

2 - المفوضية الاوروبية , شروط العضوية , الشبكة العنكبوتية , تاريخ الدخول 2015/11/2, الساعة 5.54
www.ec.europa.eu/enlargement/policy/condition/membership/index_en.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يصدر قرار عضوية الدولة الجديدة بالإجماع ، بحيث يؤدي اعتراض ممثل دولة واحدة على الأقل إلى تعطيل القرار . وفي مرحلة ثالثة يحال القرار إلى البرلمان الأوروبي الذي يصوت عليه بأغلبية عدد نوابه وليس بأغلبية الأصوات . لا يكون قرار قبول عضوية الدول المرشحة نافذاً إلا إذا صادقت عليه كل الدول الأعضاء وفقا للآليات القانونية للتصديق على المعاهدات الدولية . لهذه الصيغة الإجرائية" .[1]

وضعت قمة كوبنهاغن عام 1993 ما يسمى بمعايير كوبنهاغن السياسية ، وهي مجموعة معايير سياسية ، وأصبحت فيما بعد محددات ثابتة للعضوية ومن أبرز تلك المعايير[2]:-

أ- وجود مؤسسات ديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان .

ب- تبني معايير اقتصاد السوق ، والقدرة على تحمل متطلبات المنافسة وتقلبات الأسواق الأوروبية .

ت- القدرة على الوفاء بالتزامات العضوية ، بما في ذلك المساعدة في تحقيق أهداف الاتحاد . وأن تتوافر لديها إدارة عامة قادرة على تطبيق قوانين الاتحاد وإدراتها في الممارسة .

ث- احترام المكاسب الشعبية والجماعة الأوروبية التي تفصّل القواعد الموضوعة أوروبيا فيها" .

في سياق المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية والهادف أيضا لتحقيق برنامج الإصلاح السياسي ، كانت مسألة الإعداد لصياغة دستور جديد للبلاد من أولويات حزب العدالة والتنمية ، لتنفيذ مشروعه الإصلاحي الهادف إلى تقويض تراث انقلاب 12 أيلول 1980 ودستوره الذي وضع بإرادة العسكر ، وإبعاد تدخل الجيش في الحياة السياسية ، حيث وجد حزب العدالة والتنمية أن دستور عام 1982 لم يعد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية ، فكان لا بد من إعداد دستور عصري يحظى بغالبية الأتراك ويتجاوز ثغرات وسلبيات الدستور النافذ والتي كان لها الاثر الأكبر في تردي الواقع التركي[3] .

---

[1]- مقلد , حسين ،تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26،العدد الأول ،2010 ، ص341

[2]- النعيمي , لقمان ، تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام ، المرجع السابق،ص25

[3]- مقلد , حسين ،تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة ،مرجع سابق، ص341

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد استفاد حزب العدالة والتنمية كثيرا من التجارب السابقة ووضع نصب عينيه الأخطاء التي وقع فيها حزب الرفاه لدى تسلمه السلطة عام 1996 بتجنبه الإتحاد الأوروبي ، وحاول في الوقت نفسه إستثمار توجهات الشارع التركي نحو اوروبا في تنفيذ برنامجه الإصلاحي بحذر وشفافية وبخطوات محسوبة متجنباً إثارة القوى العلمانية ضده[1] ، حيث استئنف حزب العدالة والتنمية المشروع الإصلاحي الذي كانت حكومة اجويد قد بدأته من خلال لائحة تضم العديد من الإصلاحات إلى المجلس الوطني التركي الكبير عرفت لدى المتتبعين للشأن التركي ب (الرزمة السادسة) المتعلقة ب (معايير كوبنهاغن) ، والتي تهدف الى التوفيق بين بنية تركيا السياسية مع بنية دول الإتحاد الأوروبي وذلك بتاريخ 26/حزيران/2003 اذ نصت هذه الحزمة على العديد من المحاورالتي سيتم ذكرها لاحقاً ومن أهمها[2] :-

1- في مجال تعزيز القيم الديمقراطية والشفافية ودولة القانون وحقوق الإنسان نصت على إلغاء عقوبة الإعدام وتغيير أنظمة السجون وحماية السجناء من التعذيب وإلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم الإستثنائية ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية وإلغاء جرائم الرأي و جريمة الزنا وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية وإبطال المواد القانونية التي تحظر انتقاد الدولة ، والاعتراف بأولوية القوانين والأعراف الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجال حقوق الإنسان فضلا عن تعزيز استقلال القضاء .

2- المشروع الخاص بقانون التعليم العالي والقاضي بتخفيف القيود المفروضة على طلاب المعاهد الدينية المعروفة بمعاهد إمام وخطيب والسماح لهم بالإلتحاق بالجامعات .

3- تحسين مستوى حياة الأكراد وتوسيع سقف الحريات لهم ، والسماح لهم بتعلم لغتهم وفتح بعض المدارس الكردية وتخصيص نصف ساعة للبرامج الكردية في التلفزيون التركي TRT وإطلاق سراح البرلمانية الكردية " ليلى زانا " وثلاثة من رفاقها .

4- المشروع الخاص بمجلس الأمن القومي والقوات المسلحة والذي نص على :-

[1] -Michael rubin , Green money ,Islamist polities in Turkey ,The middle east quarterly,winter2005,vol28,n1

[2] - مسلط ,سعد عبدالعزيز ، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية، دراسات اقليمية 5 (12)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقليص صلاحيات المجلس وإلغاء سلطاته التنفيذية " اللاديمقراطية " .
- إعادة هيكلة علاقات المجلس مع السلطات المدنية .
- تقليص الوجود العسكري داخل المجلس والاقتصار على رئيس أركان الجيش .
- تحويل المجلس إلى هيئة إستشارية تجتمع مرة كل شهرين وإسناد أمانتها لرئيس الوزراء المنتخب .
- إخضاع ميزانية المؤسسة العسكرية للرقابة البرلمانية .

يعد هذا المشروع وخاصة تذرع حزب العدالة والتنمية التزام شروط الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي سياسة ذكية لفرض الحزب نهجه وخطه العام . أن هذا المشروع السياسي الإصلاحي يعد مبادرة جريئة خطتها حكومة حزب العدالة والتنمية ذات الاغلبية داخل المجلس الوطني التركي الكبير ، الهدف منها جس نبض القوى العلمانية التي تسيطر على قنوات صنع القرار السياسي الرئيسية كرئاسة الجمهورية والمحكمة الدستورية فضلا عن المؤسسة العسكرية .[1]

أسهمت معايير كوبنهاجن اللازم تحقيقها بغية الوصول إلى هدف العضوية للاتحاد الأوروبي إسهاما جاداً في الارتقاء بمعايير التحول الديمقراطي في تركيا ، ويمكن أن ينظر في الأساس إلى معايير كوبنهاجن باعتبارها حتميات في عملية التحول الديمقراطي في تركيا ، وهي المعايير التي يمكن جمعها تحت ثلاثة عناوين مهمة هي[2] :

1- الارتقاء بمعايير حقوق الإنسان .

2- الديمقراطية المدنية .

3- إقتصاد السوق الحر

[1]- مسلط ، سعد عبدالعزيز ، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، المرجع السابق

[2]- رئاسة وزراء الجمهورية التركية / إصدارات مستشارية النظام العام والأمن : ملف الثورة الصامتة ، ترجمة طارق عبد الجليل ، الطبعة الثانية ، 2013، ص 30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني- إجراء التعديلات الدستورية والقانونية

أخذ حزب العدالة والتنمية خطوات جادة نحو إعادة هيكلة مؤسسات تركيا وتشريعاتها الدستورية والقانونية للتواؤم مع معايير كوبنهاجن ؛ تلك التي تركز على استقرار المؤسسات بالشكل الذي يمثل ضمانة للديمقراطية وترسيخ دولة القانون ، واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات ، وعليه قام رجال القانون الأتراك بصوغ عدد من القوانين الجديدة التي يتم بمقتضاها إجراء تعديلات دستورية أو قانونية وأطلق عليها " حزم قانونية للتواؤم مع الاتحاد الأوروبي" [1] وشملت بعض هذه الحزم ما يلي :-

اولاً- برنامج التحول الديمقراطي والحريات

أن أحد أهم المشكلات التي واجهت تركيا في الماضي كان وجود مسافة بين الشعب والدولة . واتساع الهوة بين الفرد – الدولة تدريجيًا بسبب التطبيقات والسياسات الخاطئة . ونبع هذا الوضع من أن حل المشكلات السياسية والاجتماعية التي واجهت الدولة التركية بشكل كبير كان محكوماً بالمنظور الأمني . حيث تم تجاهل المطالب الأساسية للمواطنين طيلة أعوام طويلة سواءً في مجال الديمقراطية أو في توسعة مجال الحقوق والحريات . بل إنه قد وضعت العراقيل أمام مجرد التفوه بذلك . وقد اتضح بعد تجارب عديدة ومريرة أن السياسات الأمنية التي وضعت حاجزاً أمام الشعب لم تحقق فائدة في التوصل إلى حل للمشكلات . بل على العكس تمامًا كانت هي ذاتها سببًا في تفاقم المشكلات .

جرت إصلاحات مهمة في تاريخ تركيا القريب في إطار الارتقاء بمعايير الديمقراطية ، فبعد أن انتقلت تركيا إلى الحياة التعددية الحزبية خطت خطوات أكثر اهمية في مجال التحول الديمقراطي والتحول المدني لا سيما في فترة حكم عدنان مندريس وتورجت أوزال . إلا اننا عندما نمعن النظر في كثافة الاصلاحات وشمولها وطبيعتها وتأثيرها نجد ان الفترة بين عامي 2002-2015م فترة تحمل أهمية خاصة . ففي هذه

[1]- سيل, باتريك ، تركيا تجتاز عقبة على الطريق إلى أوروبا ،المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب ، 1425/11/9ه ، الشرق الأوسط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة تحققت إصلاحات ذات طبيعة تاريخية من حيث التحول المدني والتطبيع ودولة القانون ورفع معايير حقوق الإنسان وهو ما يمكن تناولها جميعًا تحت عنوان " التحول الديمقراطي " [1].

من أبرز هذه التحولات حسبما ورد في تقرير مستشارية النظام العام والأمن التابع لرئاسة الوزراء التركية والذي اطلق على هذا التقرير ب " الثورة الصامتة " وتناول التقرير عدة محاور منها [2]:-

المحور الاول: الديمقراطية في تركيا الحديثة ومسيرة حقوق الانسان

حيث أكد هذا المحور على إصرار الجهود الرامية الى تطبيع الحياة مع مختلف الجوانب وذلك من خلال إلغاء القيود المتشددة الواحدة تلو الاخرى التي فرضت على مختلف جوانب الحياة الطبيعية تقريباً تحت سطوة النظم الوصائية العسكرية والبيروقراطية والقضائية ،كما قلصت من التأثيرات السلبية للبيروقراطية العامة التي جعلت المجتمع متخلفاً عن ركب التطور العالمي والتي وقفت عائقا أمام الكثير من التغيير .

المحور الثاني : تغيير المنظور الأمني

توجهت تركيا إلى تغيير جذري في منظورها لمفهوم الأمن المستقر من خلال السياسات التي انتهجتها في العشر سنوات الاولى من حكم حزب العالة والتنمية . وتبنت مفهوماً يثق في الفكر الرشيد المنبثق عن العمق التاريخي للأمة التركية . وتبنت إستراتيجية لا تعتمد فقط على المحور الأمني بل تتسم بتعدد الأبعاد فيما يتعلق بالإرهاب الذي يأتي على رأس المشكلات التي تهدد الدولة ، وهو ما يعد انعكاساً للانتقال من مفهوم الدولة السلطوية* إلى الدولة الديمقراطية .

ومن أهم هذه الاستراتيجيات التي تم اتخاذها ما يلي [3] :-

1- إلغاء حالة الطوارئ.

---

[1]- رئاسة الوزراء التركية ،الثورة الصامتة ، مرجع سابق ، ص 19

[2]- رئاسة الوزراء التركية ،الثورة الصامتة ، مرجع سابق

*- الحكومة السلطوية : حكومة تتميز بدرجة عالية من قوة الدولة والغياب الغالب للإجراءات المتعلقة بالموافقة الشعبية أو حماية الأفراد . للمزيد أنظر الموسوعة الحرة ويكيبيديا ، https://ar.wikipedia.org

[3]- رئاسة الوزراء التركية ،الثورة الصامتة ، مرجع سابق ، ص 36-40

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- إلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم ذات السلطات الخاصة .

3- إطلاق مشروع الوحدة الوطنية والأخوة .

4- تأسيس مستشارية النظام العام والأمن .

5- إعادة حقوق المجردين من الجنسية التركية .

6- إعادة الأسماء القديمة إلى المناطق السكنية .

7- الحد من الإجراءات البيروقراطية وتجاوز أزمة الثقة تجاه المواطن .

المحور الثالث : الجهود المبذولة في مجال الرقابة والإشراف المدني

تعتبر واحدة من أهم المشكلات التي تواجه تركيا هي أن الرقابة والإشراف العسكري والبيروقراطي و/أو القضائي قد حل مكان الرقابة والإشراف المدني والديمقراطي وقد شكلت هذه التطبيقات اللاديمقراطية التي استمدت قوتها من دستوري 1961 و1982 موضوعات النقاش والجدل الرئيسية خلال تاريخ تركيا القريب .

وبينما كانت تركيا تقدم نفسها في منطقتها في الأعوام الأخيرة باعتبارها دولة قانون دستورية ، كان من ناحية أخرى مفهوم الرقابة والإشراف المتمركز حول الدولة يواصل جهوده لحماية وضعه القائم . فرغم الذهنية الوصائية المتجذرة التي تسعى لأن ترى /تبرز الأوضاع الخاصة لقسم من تركيا باعتبارها عائقاً أمام تحقيق دولة القانون وفق المعايير العالمية . فقد تحققت تطورات بالغة الأهمية في اتجاه تطوير الديمقراطية من خلال سلسلة من الإصلاحات المهمة التي تحققت في مجال الرقابة والإشراف المدني وهي كما يلي[1] :-

[1]- رئاسة الوزراء التركية ،الثورة الصامتة ، مرجع سابق ، ص 46-49

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب *.

2- السماح بتولي شخصية مدنية منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي .

3- تقليص ساحة سلطات القضاء العسكري .

4- إلغاء برتوكول أماصيا**.

5- إلغاء مقعد العضو العسكري داخل بعض الهيئات والمؤسسات العامة .

6- السماح بمقاضاة قرارات مجلس الشورى العسكري .

7- السماح بمقاضاة انقلابي 12 أيلول 1980 .

8- تشكيل لجان تقصي الحقائق داخل البرلمان .

المحور الرابع : الجهود المبذولة في مجال حماية حقوق الإنسان وتطورها .

كانت تركيا في مقدمة الدول التي تقدم ضدها طلبات إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن إدعاءات التعذيب الممنهج وانتهاكات حقوق الإنسان ، وكذلك زيادة انتهاكات الحق في الحياة وسوء المعاملة في السجون وأقسام الشرطة والظروف المادية السيئة لهذة الأماكن ، في حين تعد هذه الأمور كلها ضمن السلبيات الرئيسية التي تشكل أعمال الدول .

* - شهدت تركيا نوعين من الرئاسة :استمر الأول منذ تأسيس الجمهورية 1923م حتى الانقلاب العسكري عام 1960 ، وكان الحزب الأكثر شعبية يستطيع أن يعين زعيمه رئيساً ، وكان دور الرئيس فعالاً حيث تدار البلاد من القصر الرئاسي .أما النوع الثاني من الرئاسة فهو وليد الانقلاب ، فعندما تمت الاطاحة بالرئيس جلال بايار ،وُضع دستور جديد عام 1961 (وكرسه انقلاب 1980) قلّص صلاحيات الرئيس وقيد التأثير الشعبي في سياسة الدولة عبر إنشاء سلسلة من المؤسسات التي تسيطر بالأمر الواقع على الشؤون الحكومية ، وبهذا قطع المجلس العسكري علاقات القصر الرئاسي المباشرة مع الشعب ، ولم يعد الرئيس يعتمد على الدعم الشعبي للبقاء في منصبه ، وعلى الرغم من أن الاستفتاء على التعديلات الدستورية لعام 2007 أقر "الانتخاب المباشر للرئيس " فإن صلاحيات الرئيس لا تزال محدودة ولم يجر تعديل عليها للمزيد أنظر : قدورة , عماد ، الجمهورية التركية الثانية : المفهوم ,المنجزات,المتطلبات، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014،ص 5

** - بروتوكول أماصيا منح بموجبه الجيش سلطة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية ، دون إذن الحكومة . تم الغاء بروتوكول أماصيا بموجب بروتوكول جديد صادر في 2010/2/4 وجاء هذا الالغاء بهدف ارساء مفهوم جديد للأمن وترسيخ دولة القانون الديمقراطية وقد تعززت الادارة المدنية ودولة القانون الديمقراطية من خلال الغاء بروتوكول أماصيا الذي كان تشريعاً يتناقض مع مبادئ دولة القانون ، ويسهل التدخلات غير الديمقراطية . للمزيد أنظر ، رئاسة وزراء الجمهورية التركية / إصدارات مستشارية النظام العام والأمن : ملف الثورة الصامتة ، ترجمة طارق عبد الجليل ، الطبعة الثانية ، 2013، ص 48

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجريت تعديلات مهمة في القوانين واللوائح في تركيا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية وخاصة بهدف تنفيذ متطلبات قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي هي المفتش القضائي للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ، وتم إحراز تقدم جاد في مجال حقوق الإنسان وتطورها ومنها[1] :-

1- القضاء على المافيا والعصابات.

2- إلغاء عقوبة الإعدام .

3- إعادة المحاكمة استناداً لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان .

4- الموافقة على حق امتلاك المعلومات .

5- ضمان حرية إقامة أي تنظيم يتماشى مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان .

6- توسيع إمكانية استغلال حق التجمع والتظاهر .

7- تيسير عملية التملك لأوقاف الجماعة الخاصة بالأقليات وتوسيع مجالات الحريات .

8- إلغاء القيود على التفتيش القضائي .

9- زيادة تأمين الأحزاب السياسية وعضويتها في البرلمان .

10- تأسيس هيئة الرقابة العامة .

11- إنشاء هيئة حقوق الإنسان التركية.

12- تعزيز حقوق الطفل.

13- تعزيز حقوق المرأة .

14- زيادة عقوبة استخدام القوة المفرطة .

15- إغلاق السجون التي لا تتماشى مع معايير الأمم المتحدة ومجلس أوروبا .

[1]- رئاسة الوزراء التركية ،الثورة الصامتة ، مرجع سابق ، ص 56-66

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الخامس : الإصلاح القضائي

كان أعضاء المؤسسات القضائية العليا مثل المحكمة الدستورية ومجلس الدولة والمحكمة العليا والمجلس الأعلى للقضاة والمدعيين العامين يُختارون عادة فيما بينهم بنظام أشبه ما يكون بالحلقة المفرغة أو يعينون من قبل رئيس الجمهورية ، أما رئيس الجمهورية فكان ينتخب من قبل البرلمان . أما التاريخ التركي الحديث فشاهد على وقائع قُمع فيها البرلمان أو أُريد قمعه في فترات مختلفة على يد المراكز المناهضة للديمقراطية .

وتعد التعديلات التي أُقرت في استفتاء 2010م مهمة الى حد كبير ، حيث ضمنت هذه التعديلات تشكيل بنية ديمقراطية وتعددية في مجال القضاء العالي وانتهت بصفة خاصة الهيمنة الوصائية للقضاء العالي في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين . ومن هذه التعديلات[1] :-

1- إضفاء الطابع الديمقراطي على بنية المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين.

2- تحول المحكمة الدستورية إلى بنية أكثر ديمقراطية وتعددية .

3- تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة والنشر .

4- تحسينات تهدف لمحاكمات عادلة وناجزة .

5- إستحداث قاضي للحريات من أجل تعزيز حق حرية الشخص وأمنه .

6- تأسيس محاكم الأسرة .

7- توسيع نطاق تطبيق الحرية المراقبة

[1]- رئاسة الوزراء التركية ،الثورة الصامتة ، مرجع سابق ، ص 70-73

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً ـ تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية

أدركت المؤسسة العسكرية تماماً أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يُعد سحباً لكافة سلطاتها السياسية ولقوتها الإقتصادية الخاصة ، ويعني أيضا تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوروبية ، غير أنها لا يمكنها البوح بذلك ، والجهر بمعارضتها لمطلب قومي أتاتوركي ، وبالتالي فهي لن تقف حائلاً أمام الإصلاحات التي سيقوم بها حزب العدالة والتنمية وفق متطلبات برنامج الإصلاح الأوروبي [1].

كانت تقارير الأداء التي أعدها الاتحاد الأوروبي منذ عام 1998 حتى عام 2001 قد ركزت على توجيه النقد للدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن القومي ، أما المذكرة الأوروبية لعام 2002 فقد طالبت بوجوب إعادة تنظيم " مجلس الأمن القومي" دستورياً وفق المعايير الأوروبية وتحويله الى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة ، كما وعدت بأن تبدأ مفاوضات بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فور انتهاء تركيا من إنجاز طلبات الاتحاد الأوروبي .

وعليه جرت تعديلات دستورية في 2001/10/30 شملت 37 مادة دستورية كانت من ضمنها المادة 118 الخاصة بمجلس الأمن القومي ، فوسعت التعديلات من عدد أعضاء مجلس الأمن القومي ؛ حيث تم إدراج عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء ، وهي إضافة رجحت كفة المقاعد المدنية داخل المجلس من الناحية العددية ، كما شملت التعديلات طبيعة قرارات مجلس الأمن القومي ؛ فتم إلغاء نص " يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الاعتبار الأولى " وتحول إلى " يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات مجلس الأمن القومي ".

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قامت حكومة أردوغان في بدايات عام 2003 بإستصدار حزم قانونية جديدة بهدف إعادة هيكلة المؤسسات واستصدار تشريعات متوافقة مع معايير كوبنهاغن ، غير ان الحزمة القانونية السابعة التي صادق عليها البرلمان التركي في 2003/7/30 كانت نقطة التحول

[1]- عبد الجليل, طارق ،العسكر والدستور في تركيا، مرجع سابق، ص 155-156

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة ، حيث استهدفت الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية والقانونية .[1]

وقد نشرت الحزمة القانونية السابعة للتوافق مع الأتحاد الاوروبي في الجريدة الرسمية تحت عنوان القانون رقم 4963 بتاريخ 2003/7/30 (الجريدة الرسمية 2003/8/7 25192) ومما ورد منها ما يلي[2] :-

1- تحويل مجلس الأمن القومي إلى مؤسسة مدنية.

2- التعديلات في قانون تشكيل المحاكم العسكرية وأصول التقاضي.

3- التعديل القانوني الخاص بقضايا التعذيب .

4- السماح بفتح دورات تعليمية خاصة لتعلم اللغات واللهجات المختلفة .

5- التعديلات في قانون العقوبات .

6- تعديلات في إمكانية فتح الجمعيات الأهلية وشروط العضوية .

7- توسيع إمكانيات استخدام حق التجمع والتظاهر .

توالت حزم التعديلات القانونية والدستورية والتي عملت على ما يلي[3] :-

1- تحول مجلس الأمن القومي وأمانته العامة إلى جهاز استشاري وفقد الى حد كبير وضعيته التنفيذية.

2- اصبحت المؤسسة العسكرية خاضعة لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات .

3- إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الاعلى للتعليم .

4- إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون .

---

[1]- عبد الجليل, طارق ، العسكر والدستور في تركيا ، مرجع سابق ، ص 155-156

[2]- رئاسة الوزراء التركية ، ملف الثورة الصامتة، مصدر سابق ، ص 140-141

[3]- عبد الجليل , طارق ،العسكر والدستور في تركيا ، مرجع سابق ، ص (155-160)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- السماح برفع الدعاوي القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن الفساد والسماح للعسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والامني ، وتحت إشراف السلطة المدنية .

أسهمت هذه التعديلات في إضعاف دور الجيش في الشؤون السياسية ، وتقليص الطابع الأمني للسياسة على المستوى الداخلي لتركيا ، وتوارى الجيش في ثكناته واكتفى بدوره العسكري . ما جعل المواطن التركي يثق في الإدارة السياسية ويدعم تقليص دور العسكر في الحياة السياسية[1] . ونجاح حزب العدالة والتنمية في شئون السياسة الداخلية والخارجية وبناء إقتصاد قوي ،كان لها تأثيرها الإيجابي في تعزيز الديمقراطية وحماية الحريات وحقوق الإنسان ، أدى الى أن المؤسسة العسكرية ذاتها لم تعد تشعر بذات القلق من الإدارة السياسية القائمة تجاه مبادئ الجمهورية ونظامها العلماني .

وتتأكد صحة التعديلات القانونية التي أجراها حزب العدالة والتنمية عند الحديث عن أسباب فشل المحاولة الانقلابية العسكرية بتاريخ 2016/7/15 ، ولعل من أهم هذه الأسباب ما يلي[2] :-

أ- الإنقسام الكبير في صفوف المؤسسة العسكرية التركية ، بين من يقف مع الرئيس أردوغان ومن قام بالانقلاب ضده ، فالذين قادوا الانقلاب هم من الدرجة الثانية في صفوف القوات الجوية والبرية ، في حين الذين واجهوا الانقلاب كانوا بالدرجة الاولى من القوات التابعة لرئاسة الأركان وقوات الأمن الداخلي والشرطة .

ب- الإصلاحات العسكرية التي قام بها أردوغان خلال السنوات الاخيرة كانت سبباً في إفشال الانقلاب ، حيث نجح في إبعاد الجيش من داخل المدن وتسليم مهمة الأمن إلى قوات الشرطة والأمن بعد أن اتبع

---

[1]- قدورة , عماد ، الجمهورية التركية الثانية : المفهوم ,المنجزات,المتطلبات، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014،ص 4

[2]- مقال ، ما بعد إنهاء الانقلاب :أربعة أسباب وراء فشل محاولة الانقلاب في تركيا ،مركز روابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، الشبكة الاليكترونية ، تاريخ الدخول 2016/11/5، www.rawabetcenter.com/archives/29707

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قوات الشرطة والأمن إلى وزارة الداخلية خلافاً للمراحل السابقة ، عندما كانت هذه القوات تابعة لرئاسة الأركان أو وزارة الدفاع .

ت- قادة الانقلاب لم يكن لهم برنامج سياسي محدد وعمق شعبي ، وعليه عندما حدث الانقلاب لم نجد قوى سياسية أو شعبية أو أحزاب تنزل إلى الشارع وتعلن تأييدها للانقلاب ، وهو ما أظهر الانقلابيين وكأنهم مجموعة من المغامرين دون غطاء سياسي أو شعبي .

ث- إلى جانب تحرك حكومة حزب العدالة والتنمية ضد الانقلاب ، وقفت الأحزاب التركية المعارضة سريعاً ضد هذا الانقلاب وأعلنت رفضها له ، وقد انطلقت هذه المواقف من الحرص على الحفاظ على الديمقراطية ، وعدم انجرار تركيا إلى حالة من الفوضى والإنقسام والدم .

المطلب الثالث- المسألة الكُردية وتبني حلول لها

تحوّلت مسألة الأكراد من مسار كيانيّ واستقلاليّ – وفق ما تضمنته اتفاقية سيفر (1920) – إلى شأنٍ داخليّ تركي وفق اتفاقية لوزان (1923) ، ومن حركة قومية لها الحقّ في " تقرير المصير " ، إلى أزمة داخليّة تولت الدولة التركية التّعامل معها في ظلّ غياب العوامل الدولية التي سبق أن شجعت الأكراد على إقامة دولتهم في أجزاء من الأناضول [1].

تحدّث الدّستور التركي عن مواطنين "أتراك" وعن لغة رسمية واحدة هي اللغة التركية ، ولا يقرّ بالتعدد القومي والعرقي ؛ إلا ما تضمنه معاهدة لوزان (1923،في المادة 40 منها) ، والتي شملت الأرمن واليونانيين واليهود[2]. ومن ثم لا اعتراف بالتعدد اللغويّ ،أي لا اعتراف بالأكراد "كإثنينة " ولا بالكردية كلغة أو لغات[3] .

[1]- محفوض ,عقيل ، دراسة "تركيا و الأكراد : كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية ؟"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2012، ص 15

[2]- محفوض , عقيل ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا ، مرجع سابق –ص 20

[3] - Metin heper، The State and Kurds in TURKEY:The question of assimilation ، londen:palgrave macmillan-2007 –p 110-83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمثّل الدولة التركية بالنسبة إلى الأكراد " نسخة معدلة " من الدولة العثمانية ونوعاً من إستمرارية لمركزية تركية تحت عنوانين ،(عثماني سابق ، وقومي لاحق وراهن) ، احتفظ الأكراد فيها بوضعية طرفيّة وهامشية متفاوتة ، ولا تزال تركيا – حتى في ظلّ تحولاتها السياسية والدستورية بصفة عامة – محتفظة بهذا الترّتيب (المركز – الهامش) ذي الطبيعة الإثنية ، قوميًّا ومذهبيًّا .وقد أضافت إليه سمات إضافية مختلفة ، على سبيل التّحديث والتطوير [1].

لم يركن الأكراد إلى وضعهم ، وحاولوا تغييره بمختلف الوسائل ، وقد ثاروا من أجل أهدافهم 18 مرة خلال حكم مصطفى كمال أتاتورك وحده ؛ كان من أهمها :- انتفاضة عام 1925 ، وانتفاضة آغري1928-1930،وثورة ديرسيم 1938، ولكن أبرز الانتفاضات في فترة ما بعد أتاتورك هي التي قام بها حزب العمال الكردستاني (pkk) وتزعّمها منذ (1984)[2] .

وقد بدأ ذلك الحزب صراعًا من أجل تحرير مناطق الأكراد ، وإقامة كيان سيادي على أساس قومي *؛ لكن أهدافه تقلصت – بفعل عوامل كثيرة – إلى " الحكم الذاتي " ، ثم إلى الاعتراف بالهوية الثقافية واللغويّة والقوميّة والسياسية في إطار الجمهورية ، لتصل إلى تحوّل تركيا إلى دولة تعدديّة بالمعنى القوميّ والثقافي[3] .

يرى حزب العدالة والتنمية ، أنّ المسألة الكردية هي أحد أهم شواغل ومشاكل السياسة العامّة في تركيا ، وتمثّل جرحا نازفًا فيها ؛ وأنها أحد مصادر التهديد الرّئيسة للاستقرار في تركيا ، ومن ثمّ فإن على

[1] - Metin heper، The State and Kurds in TURKEY: ،p 20

[2]- محفوض ,عقيل ، دراسة "تركيا والاكراد ....." مرجع سابق ، ص15

*- رفع حزب ال (pkk) شعار إقامة دولة كردية ضمن مناطق في دول كل من العراق وتركيا وايران وارمينيا ، غير ان الحزب تراجع عن ذلك واعلن في مؤتمر صحفي عقده في روما في أكتوبر عام 1998 عن استعداده بقبول أي حل سلمي وديمقراطي كما اقترح فكرة اقامة فيدرالية تركية – كردية للمزيد أنظر : مجلة دراسات إقليمية – المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006 -العدد (6)-كانون الثاني 2007.

[3] - ali kemal ozcan – Turkey's a theoretical analysis of the pkk and Abdullah ocalan- London , routledge- 2006

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحزب المبادرة ل حلّ " المسالة الكردية " بالاعتماد على مبدإ الحوار للتوصل إلى تسوية للأزمة ، وخاصة في بعديها الأمني والعسكريّ ، ثم في بعديها التنموي والاقتصادي[1] .

أدى توجه تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي إلى متغيرات أفادت القضية الكردية ، حيث يفرض الإتحاد الأوروبي شروطا خاصة بقضايا حقوق الإنسان وقضايا الديمقراطية ، والتمثيل النسبي للأحزاب وجماعات الناخبين ،ما أدى الى إمكان افساح المجال لمشاركة الأكراد في الحياة السياسية [2].

وفي خطوة مهمة على صعيد الإصلاح السياسي ، وافق البرلمان في 2001/7/26 على تعديل مواد دستورية تسمح بإستخدام لغات غير تركية مثل الكردية والعربية في الإعلام والنشر ، ما يعطي الحق للأكراد في صحف ومطبوعات في إقليمهم ، والبث الإذاعي التليفزيوني بلغة كردية [3].

بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في عام 2002، اعترف بوجود مشكلة كردية في تركيا ، كما اعترف بوجود أخطاء في السياسة القديمة ، وتعهد بفتح صفحة جديدة اكثر ديمقراطية مع الأكراد ، وفي خطوة غير مسبوقة زار أردوغان ديار بكر ذات الأغلبية الكردية في 29آب2005 ، حيث أعلن بان حكومته ستسعى بتسوية القضية الكردية بمزيد من الديمقراطية ، واضاف أمام حشد كبير من سكان ديار بكر " أريد ان تعلموا أن تركيا لن تعود إلى الوراء ولن تسمح بأي تراجع في العملية الديموقراطية ، وسوف تحل جميع المشاكل بمزيد من الديموقراطية والحقوق المدنية والإزدهار "[4] .

اتجهت الحكومة التركية إلى رفع بعض القيود عن إستخدام اللغة الكردية ، إضافة إلى تعديلات تتصل بمعايير الحريات وحقوق الحريات وحقوق الإنسان ، خاصة إطلاق حرية الفكر والتعبير وأنهاء الاعتقالات السياسية بسبب مقولات أو خطب او افكار سياسية معارضة[5].

---

[1] محفوض, عقيل ، دراسة "تركيا والاكراد ....." مرجع سابق ، ص 65

[2] - مقال الاكراد والمشكلة الكردية ، منشور الشبكة العنكبوتية ، تاريخ الدخول 2016/7/3 الساعة 10.3
www.moqatel.com/openshar/behoth/siasia21/akrad/sec01.doc_cvt.htm

[3] - مقال الاكراد والمشكلة الكردية ، مرجع سابق

[4] - الطائي , نوال ،المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية ، مجلة دراسات إقليمية ،السنة الرابعة ، العدد 7 كانون الثاني ،2007

[5] - مقال الاكراد والمشكلة الكردية ، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تمثلت هذه التعديلات القانونية (في الحزمة السادسة للتوافق مع الاتحاد الاوروبي) [1] إضافة لما ورد في هذه الدراسة سابقاً ، وكان له الأثر المباشر على المسألة الكردية ما يلي [2]:-

1. توسيع السماح بتعلم اللغات واللهجات المختلفة وتطويرها والبث بها .
2. السماح للمساجين والمعتقلين في السجون بالحديث مع أقاربهم بلغتهم الأم .
3. إزالة العوائق أمام تسمية المواطنين الأتراك لأبنائهم بالأسماء التي يرغبون فيها .
4. السماح بإجراء الأبحاث الأكاديمية المتعلقة باللغات واللهجات المختلفة في الجامعات.
5. السماح بممارسة الدعاية السياسية باللغات واللهجات المختلفة .
6. إلغاء المحظورات المفروضة على المصنفات السينمائية والموسيقية والمرئية .
7. دعم الأنشطة الثقافية المقامة باللغات المختلفة .
8. إنشاء مراكز إستعلامات وتوظيف مترجمين للغة الكردية للإستفادة منهم في الخدمات العامة
9. توظيف الملالي (رجال الدين المحليين) من قبل الدولة .

وتم دفع عجلة الإستثمارات الاقتصادية بشكل أساسي في مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول " وهي المناطق التي يقطنها الاغلبية الكردية في تركيا" ، وقد تحققت استثمارات كثيفة في العديد من المجالات بداية من الاقتصاد وصولا إلى الحياة الاجتماعية ، ومن البنية التحتية وصولا الى الطاقة ، وذلك من أجل تقليل فرق التنمية بين المناطق المختلفة ، وقد تجاوز مجموع الاستثمارات الحكومية التي أجريت في محافظات مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول خلال العشر سنوات الاولى من حكم حزب العدالة والتنمية مبلغ 37 مليار ليرة تركية [3].

[1]- رئاسة الوزراء التركية ، ملف الثورة الصامتة ، مصدر سابق ، ص139
[2]- رئاسة الوزراء التركية ، ملف الثورة الصامتة ، مصدر سابق ، ص 78
[3]- رئاسة الوزراء التركية ، ملف الثورة الصامتة ، مصدر سابق ، ص 92

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجاوباً مع توجه الحكومة التركية أعلن حزب العمال الكردستاني عن وقف العمليات العسكرية من طرف واحد ، وصولاً إلى حل حول المسألة الكردية ، يرضي الأكراد ، ولا يخل بالسيادة التركية ووحدة أراضيها ، وقد تأسس هذا القرار على رؤية قادها عبدالله أوجلان من داخل سجنه ، وتنفذها كوادر حزبه ، وتنبع من الحقائق الآتية :-

1- ان القضية الكردية أصبحت ذات أهمية سياسية وإعلامية ، يجعلها تتقدم وتضغط على صانع القرار في تركيا (خاصة في توجهه نحو الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي).

2- أن اكراد تركيا ومن خلال المشاركة السياسية يكونون قد حصلوا على حقوق ومميزات تعادل أو تزيد عما حصل عليه أكراد العراق ،كل في بلده ، ولم يحن الوقت أن يطالب كل منهما بنوع من الوحدة أو المطالبة بدولة كردية تحيي أمل الأكراد في كردستان موحدة ، حيث أن الموقف الإقليمي والدولي لا يسمحان بشئ من هذا القبيل .[1]

أن سياسات الدولة – والحكومات المتعاقبة عموماً- تصدر عن تصورات ومرجعيات متقاربة ، موضعيًّا على الأقل ؛ لأنها لا تنتهي بإمكانية انتظام الكُرد وفق " حق تقرير المصير "(سواء أكان خيارهم الانفصال أو الفدرالية أو الإدارة الذاتية) ، وإنما تنتهي بتشكُّلهم في إطار الدولة التركية ، وعلى هامشها ، مهما كانت طبيعتها ، شرقية أو غربية ، علمانوية أو إسلاموية . وقد تكون المبادرات الحكومية والكرديّة طوراً من أطوار التفاعل بين الجانبين ؛ وهذا ما يجعل المسألة الكرديّة نوعاً من " صراع وجودي " بين الأكراد والدولة ، لا يكاد يخرج من أزمةٍ حتَّى يدخل في أخرى [2] .

[1]- مقال الاكراد والمشكلة الكردية ، مرجع سابق
[2]محفوض , عقيل ، دراسة "تركيا والاكراد ....." مرجع سابق، ص 114

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني - الإصلاح الاقتصادي ومؤشراته

بدأت تركيا بسلسة من الإجراءات والإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق* منذ عام 1999م ، برعاية من صندوق النقد الدولي ، والتي ترافقت بشكل متوازي مع وجود مشاكل اقتصادية أدت إلى إضعاف الاقتصاد التركي ، وقد انتهت هذه الإصلاحات خلال عام 2001 م ، بأزمة اقتصادية عميقة[1] . تلك الأزمة الاقتصادية الهائلة التي بدأت في نوفمبر عام 2000 ووصلت الى ذروتها في فبراير 2001 لتسجل أسوء أداء للاقتصاد التركي منذ عام (1945)[2].

اولاً- الأسباب السياسية للأزمة الاقتصادية لعام 2001.

من الناحية السياسية يمكننا إستعراض عدة عوامل أدت الي نشوء أزمة عام 2001 م وأهم هذه العوامل :-

1- عجز الحكومات السابقة عن إدارة وتعزيز الإصلاحات الإقتصادية التي أدخلها تورجوت أوزال (الرئيس الثامن لتركيا)[3] .

2- لم يسمح تفتيت أصوات الناخبين لحكومة من عام 1991-2002 م ، أن تنفرد بالأغلبية ، وكانت الدولة تدار من خلال حكومات أقلية (حكومات إئتلافية) ، وتحول عدم الاستقرار السياسي بهذا الوضع إلى ما يشبه القاعدة تقريباً ، ولم يكن من الممكن في ظل هذا الوضع أن تستمر الإصلاحات اللازمة ، وإضافة إلى هذا بدأت الاحزاب التي تولت السلطة في إعطاء ثقل للتدابير الشعبية التي توفر دعماً انتخابياً ، ولكنها مضرة من الناحية الاقتصادية بدلاً من تحقيق إصلاحات بنيوية قد لا تكون مقبولة شعبياً.وقد تسببت إجراءات من قبيل التوسع الشامل لنظام الضمان الاجتماعي بعد زيادة العلاوات والمكافآت ، والقيام بزيادة

---

*- انحازت الجمهورية التركية خلال معظم تاريخها لمفهوم الرقابة الصارمة وبرقابة حكومية عالية على مشاركات القطاع الخاص والتجارة الاجنبية والاستثمار الاجنبي المباشر هذة العناصر الثلاث التي تعتبر أهم عوامل اقتصاد السوق . وهو نقيض ما كان قائماً ويعرف ب اقتصاد القطاع العام . يقوم اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر على فكرة عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وترك السوق يضبط نفسه بنفسه : للمزيد انظر ويكيبيديا : اقتصاد السوق/https://ar.wikipedia.org/wiki

[1]- العبد ,فدوى ، العوامل المؤثرة في معدلات التضخم في تركيا للمدة 1985-2005 ، مجلة دراسات إقليمية ،العدد 26 ، 2012 ، ص 268

[2]- عبد الجليل ، طارق واخرون ، ملف تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 75

[3]- بولاماسيوجلو , ناتالي ، الليرة المريضة ، مجلة المجلة ،العدد 1534، 27 نوفمبر2009 ، ص 44

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرواتب والاجور دون الاعتماد على قوة إنتاجية ، ودون تمويل سليم في الميزانية ، وزيادة الدعم الزراعي دون وجود موارد لذلك تسببت في فساد التوازنات الاقتصادية الحساسة أساساً بشكل جذري[1] .

3- إشتداد الأزمة بين مؤسستي الحكم (رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء)، فكانت رئاسة الجمهورية مع إجراء مجموعة من التعديلات القانونية كإلغاء عقوبة الإعدام والسماح ببث باللغة الكردية لتصبح أكثر اتّساقا مع معايير الاتحاد الأوروبي ، في حين رفض طيف من الائتلاف الحكومي ، وهو حزب الحركة القومية برئاسة دولت بهشلي ، تلك التعديلات لأنه يرى في إلغاء عقوبة الإعدام إفلات عبدالله أوجلان – زعيم حزب العمال الكردستاني – المتهم بالدعوة للانفصال وشن حرب ضد الدولة ، من الموت الذي يستحقه نظير جرائمه . وأن أي تهاون في هذه المسالة سيعرض الحزب لخطر قواعده الانتخابية ، ولهذا انسحب حزب الحركة القومية من الحكومة الائتلافية وهو ما تسبب في سقوطها [2].

4- آليات النظام الديمقراطي ومؤسّساته لم تعد تعمل كما ينبغي ، حيث أصبح البرلمان – بسبب تركيبة الحكومة الائتلافية – كياناً جامداً يقدم الدليل على الفشل في إيجاد حلول لأزمات المجتمع[3] .

ثانياً- أثر الأزمة الاقتصادية لعام 2001م على الاقتصاد التركي .

من الناحية الاقتصادية كان عام 2001 هو الأسوأ بالنسبة للأزمات المصرفية ، والتضخم المزمن ، والنمو الاقتصادي السئ ، ومعدلات الفائدة الحقيقية والاسمية المرتفعة وتفاقم أعباء الدين[4] .

ومن أبرز مظاهرها انهيار سعر الليرة التركية بنسبة 50% ، وانخفاض الناتج القومي بنسبة 9.4% ،وتراجع حجم التجارة الخارجية بنسبة 9.5 مليار دولار تقريبا وبنسبة 11.09%. فضلا عن انفجار قضية الديون الخارجية ، حيث بلغت في نهاية عام 2001م 180 مليار دولار . وكان نصيب كل فرد من الديون في نهاية عام 2003م أكثر من ثلاثة ألاف دولار ، إضافة إلى انخفاض معدل الدخل الفردي في تركيا في

---

[1]- تورال , ناظم ، التحول الديمقراطي في تركيا ، مرجع سابق، ص 29

[2]- خولي, معمر ، الإصلاح الداخلي في تركيا ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، 2011 ، ص 1

[3]- خولي, معمر ، الإصلاح الداخلي في تركيا ، مرجع سابق ، ص2

[4]- بولاماسيوجلو , ناتالي ، الليرة المريضة ، مرجع سابق ، ص 44

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام 2001م إلى 2181 دولار ، والذي كان يقدر قبل ذلك ب 2990 دولار . ومن أهم ملامحها أيضا ارتفاع معدل البطالة والفقر في تركيا ، حيث أشارت الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد العاطلين عن العمل في نهاية 2001 م زاد عن 2.5 مليون شخص وبنسبة 12.6%[1]. ومن أخطر مظاهر الأزمة وصول التضخم إلى معدل قياسي تاريخي عام 2001 وهو 75%[2].

وعليه فقد كان الوضع الاقتصادي المتردي في تركيا أولى التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية عند تسلمه السلطة ، حيث استطاع الحزب عبر السياسة التي انتهجها النهوض بالاقتصاد بعد عقود طويلة من فضائح الفساد والرشاوى[3] .

المطلب الاول - إصلاحات حزب العدالة والتنمية الاقتصادية

أعتمد حزب العدالة والتنمية معايير كوبنهاغن ، في شقه الاقتصادي على مجموعة من المعايير الدقيقة التي من شأن تطبيقها تأهيل الاقتصاد التركي ليلتحق بباقي الاقتصاديات الأوروبية الصاعدة وهي:-

1- وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق .

2- إصلاح النظام المصرفي والمالي ، ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد.

3- إصلاح المؤسسات والمرافق العامة ، بشكل يتوافق مع المعايير الموجودة في الاتحاد.

4- بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية .

5- مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة .[4]

كانت معايير كوبنهاجن الاقتصادية بمثابة خريطة طريق اقتصادية واضحة المعالم ، تعد بمثابة السند الحقيقي لسياسات حزب العدالة والتنمية الاقتصادية ، التي تتماهى مع خطه السياسي الإصلاحي الذي

---

[1]-غزالي, عبد الحليم ، الإسلاميون الجدد والعلمانية الاصولية في تركيا : ضلال الثورة الصامتة ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ط1 ،2007، ص79-80

[2]- Roby nathanson and gilad brand , Economic overview of turkey,Israel European policy network,april2001,p3

[3]- خلف, عارف ، الدور التركي الاقليمي، الشبكة الاليكترونية www.iasj.net/iasj?fune=fulltext&aid=20671 ص13 ، دخول 2016/10/3 الساعة 9.16 .

[4]- نور الدين, محمد ، تركيا و الاتحاد الاوروبي ،مسألة الهوية والرهانات والشرق الاوسط ، مجلة شؤون الشرق الاوسط ،بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية ،عدد 2004/116 ، ص78-79

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يسعى إلى إعادة صياغة المشهد التركي مدعوما في ذلك ، برغبة تركية جامحة نحو الالتحاق بالركب الأوروبي ، وهذا ما يمنح الحزب مشروعية شعبية كبيرة ، لاسابق لها في تاريخ تركيا الحديث ، يترجمها من خلال صناديق الاقتراع التي لا يبدو انها ستخذله على المدى القريب .

اولاً- المبادئ الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية

لتحقيق خريطة الطريق الاقتصادية هذه تبنى حزب العدالة والتنمية "إستراتيجية النمو الاقتصادي المستمر والمستدام " وفي ضوء هذه الاستراتيجية وضع الحزب مبادئه الاقتصادية وهي[1] :-

1- الاهتمام بالعنصر البشري بإعتباره مصدراً وهدفا للنمو الاقتصادي .

2- إعتماد استراتيجية اقتصاد السوق بكل آلياته ومؤسساته .

3- تبنى الحزب من حيث المبدأ وجوب بقاء الدولة خارج أي نشاط اقتصادي .

4- أمن الحزب بأن وظيفة الدولة في العملية الاقتصادية تنحصر في التنظيم والرقابة .

5- اعتبار الخصخصة وسيلة مهمة لتكوين بناء اقتصادي أكثر قوة ومنطقية .

6- يتخذ الحزب من الجودة والكفاءة والفاعلية ورضا المواطن أساساً له في الخدمات العامة .

7- يرى الحزب أن تفعيل القيم الأخلاقية الناتجة عن امتزاج الأعراف الدولية وقيمنا الثقافية في شتى المجالات الاقتصادية شرطاً " لاستراتيجية النمو الاقتصادي المستمر والمستديم ".

8- مواصلة العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بما يتناسب مع احتياجاتنا الاقتصادية ومصالحنا الوطنية .

[1]- برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001، ترجمة طارق عبد الجليل، مركز القاهرة للدراسات التركية ، ص 25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- أهداف حزب العدالة والتنمية الاقتصادية

في إطار المبادئ التي تبناها حزب العدالة والتنمية سعى الى تحقيق جملة من الأهداف وهي[1] :-

1- زيادة إنتاج البضائع والخدمات .

2- تقليل البطالة ، ومكافحة غلاء المعيشة ، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل .

3- محاربة الكسب غير المشروع ، والمنافسة غير الشريفة ، والعقوبات غير الرادعة ، والاحتكار ، والتي من شأنها جميعاً أن تعوق استقرار الاقتصاد .

4- تأمين حرية الإستثمار وإحداث تغييرات سياسية وبيروقراطية ومفاهيمية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار .

5- تطوير التجارة الخارجية وزيادة حجم الصادرات .

المطلب الثاني- أدوات حزب العدالة والتنمية لتحقيق أهدافه الاقتصادية

إستخدم حزب العدالة والتنمية مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافة من خلال تطبيق السياسات الآتية وهي[2] :-

1- الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وذلك لتحقيق اقتصاد إنتاجي قائم على المعرفة والتكنولوجيا والإنتاجية .

2- دعم الإستثمارات التي من شأنها زيادة فرص العمل إيماناً من الحزب بأن استقرار الاقتصاد سيتحقق بالنمو وأن هذا النمو سيتحقق بالإستثمارات .

3- هيكلة القطاع المالي بصورة تدعم الإنتاج وتطوير التقنيات المالية الجديدة .

4- إصدار قوانين من شأنها أن تحد من تفاوت درجة التطور للأقاليم ، وإستخدام كل الإمكانات الاقتصادية في المناطق كلها بصورة فعالة ومنتجة .

---

[1]- المصدر السابق ، ص 25

[2]- المصدر السابق ، ص25-26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- عمل إصلاحات ضريبية .

6- إصلاح الإجراءات الخاصة بإنفاق المال العام بسرعة .

7- منع استغلال الإمكانيات العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة .

8- وضع نظام قانوني معرف بدقة يتناسب مع المعايير الدولية ، وآلية فعالة للعدالة يمكن الوثوق بها ، وضمان الملكية الخاصة ، وتوفير بنية مؤسسية يُعتمد عليها ، وتوفير إمكانية الاستفادة بحرية من السوق الاقتصادية .

9- تأمين مشاركة كافة مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالاقتصاد وعلى رأسها غرف التجارة والصناعة في وضع وتطبيق السياسات الاقتصادية .

من أجل تطبيق هذه الأدوات على ارض الواقع إستخدم حزب العدالة والتنمية وسائل إدارة إقتصادية فعالة توحي بالثقة من خلال ما يلي[1] :-

1- عمل الحزب مع إدارة إقتصادية فعالة تتمتع بقيم أخلاقية وطنية عالية .

2- تبني مفهوم إقتصادي إصلاحي واقعي يعتمد المدى البعيد بدلاً من المفهوم المعتمد على الشعبية قصيرة المدى .

3- وضع الضوابط القانونية والادارية اللازمة من أجل منح المجتمع حق الحصول على المعلومات الصحيحة في وقتها فيما يخص المؤشرات الاقتصادية العامة .

4- القضاء على سوء التنظيم في إدارة الاقتصاد من خلال إعادة هيكلة المؤسسات المختصة ومنظومتها الداخلية ، وتحديد ضوابط التعاون والتنسيق فيما بينها ، وتفعيل تقنيات الإدارة وسياسات الإنتاج وأسس التطبيق والإشراف .

[1]- المصدر السابق ، ص 26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

أثر السياسات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية على الاقتصاد التركي

تمهيد

نجح حزب العدالة والتنمية في تحقيق الإستقرار للاقتصاد الكلي بقوة ، الامر الذي ضبط بنجاح السياسات النقدية والمالية واسعار الصرف والإصلاحات الهيكلية في النظام المصرفي والتمويل الحكومي [1] .

أدت هذه النجاحات الى إقتراب تركيا من أعتاب الدخول في شريحة البلدان مرتفعة الدخل ، ووفقا لتقرير صادر عن البنك الدولي بعنوان " التحول التركي : الاندماج والاشتمال والمؤسسات " ، أبرز التقرير ثلاثة من بين العديد من العوامل التي حفزت التقدم والرفاه الذي أحرزته تركيا وهي[2] :-

1. أدى الانتقال بالتشغيل من الزراعة إلى الصناعة والخدمات إلى زيادة الإنتاجية وساعد على تقليص التفاوت في الدخل بين المناطق . وساعد الجمع بين تحرير التجارة ، وتوقيع اتفاق لتوحيد الجمارك مع الاتحاد الأوروبي ، وإصلاح قطاع البنوك ولوائح أخرى لتنظيم أنشطة الأعمال، وتسريع عملية الإعمار ، على تهيئة الظروف الضرورية لتحفيز نمو الإنتاجية في مختلف أنحاء البلاد. وقد تقلص نصيب الزراعة من الأيدي العاملة في الفترة من 1990 إلى 2009 بنسبة 24 نقطة مئوية بينما زاد نصيب الصناعة منها بنسبة 4.6 في المائة .
2. تمكنت تركيا ، بفضل الإصلاحات الجوهرية للمالية العامة والقطاع العام ، من الانتقال بالموارد العامة من خدمة الدين إلى خدمة الجمهور . وتم تقليص الفجوة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية وتحسنت النتائج بدرجة كبيرة على . على سبيل المثال ، زاد العمر المتوقع عند الولادة في تركيا

---

[1]- بولاماسيوجلو ، ناتالي ،الليرة المريضة ،مرجع سابق، ص 45

[2]- البنك الدولي، تركيا الصاعدة : دروس من اقتصاد في مرحلة التحول ، الشبكة الاليكترونية ، دخول 2016/10/11 الساعة 11.15
www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2014/12/10/emerging-turkey-lessons-from-economy-in-transition

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بواقع 10.6 سنة منذ تسعينات القرن الماضي ، فيما انخفض معدل وفيات الرضع بواقع ستة أضعاف . كما ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي بنحو الضعف بين عامي 1998 و 2012 ، وذلك من 38 في المائة إلى 67 في المائة بالترتيب . وجعلت هذه التحسينات النمو الاقتصادي أكثر اشتمالا للشرائح الاجتماعية .

3. لعب القطاع الخاص دورا رئيسيا اثناء هذا التحول ، مدعوما بوفاق سياسي يدعم الحلول المستندة إلى آليات السوق . وقد أفسحت الأزمة السياسية والاقتصادية التي تفجرت بنهاية تسعينات القرن الماضي الطريق أمام سلسة من الإصلاحات المؤسسية التي حفزت النمو في القطاع الخاص . وهذا النمو عززته عملية التفاوض للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتي وفرت هدفا منشودا لهذه الإصلاحات .

تحول الإقتصاد التركي تحولا ضخما وأجريت إصلاحات بنوية في مجالات كثيرة جدا . وفي هذا الإطار ، خضعت مالية الدولة إلى الرقابة وتحققت إصلاحات مهمة في مجالات الزراعة والأمن الاجتماعي والطاقة والاتصالات ، وعلى رأسها أسواق المال ، وقد قويت البنية التحتية للمؤسسات الاقتصادية بفضل هذه الإصلاحات ، واصبح الاقتصاد اكثر ثباتاً أمام الضربات التي يمكن أن تحدث في الاسواق العالمية ، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات مستقلة ، واعيد تنظيم أسواق رأس المال بشكل يلاءم مفهوم العصر الحديث ، وألغيت كثير من العوائق البيروقراطية ، كما أزيلت ستة أصفار من الليرة التركية عام 2005م* ،حتى يسهل الحساب في تعاملات البنوك وفي النفقات اليومية للمواطنين وأصبحت وحدة العملة المحلية أكثر قيمة ومكانة ، لقد ضمنت الإصلاحات البنيوية التي أجريت بشكل صارم في المجالات الاقتصادية تكوين اقتصاد قوي ومستقر وكذلك تحقيق نتائج إيجابية ولا سيما في المؤشرات الاقتصادية الكبرى .

*- التضخم الذي كانت تعانيه تركيا كان يفرض طبع أعداد اكبر واكبر من العملة النقدية من الملايين والمليارات وحتى التريلونات كل عامين منذ عام 1981 ، فقد كانت العملة الورقية ذات قيمة 20000000 والتي تستعمل في تركيا فقط اكبر عملة ورقية في العالم ، وكان عدد الاصفار الكبير يخلق مشاكل في التعاملات ، كما يخلق صعوبة في قراءة عدادات سيارات الاجرة ولائحة الاسعار في محطة البنزين ، صدر قانون تنظيم العملة الجمهورية التركية في 2004/1/28 ، جرى بعدها حذف 6 أصفار من العملة بتاريخ 2005/1/1 واكتسبت تسمية الليرة التركية الجديدة من فئات 5 و 10 و20 و50 و100 ليرة وبعد حذف 6 أصفار من العملة اكتسبت الليرة استقرارها ولا تزال العملة مستمرة في استقرارها منذ ذلك الوقت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً- المؤشرات الاقتصادية

1- مؤشر النمو الاقتصادي

بدأ الاقتصاد التركي في النمو والتعافي اعتبارا من عام 2002م ، بعدما انخفض النمو بنسبة 5.7 % في عام 2001 م بسبب الأزمة الاقتصادية آنذاك ، لقد بلغ متوسط نسبة النمو السنوي في الاقتصاد التركي بين عامي 2002م- 2011م 5.2%.في فترة انخفضت فيها العديد من اقتصاديات العالم جراء الأزمة المالية العالمية حقق الاقتصاد التركي سرعة نمو في عامي 2010م و2011 م تقدر على التوالي بنسبة 9.2% ، 8.8% وذلك عقب التباطؤ الاقتصادي في عام 2008 م ، والانكماش الاقتصادي في عام 2009 ، فأصبح ثاني أكبر اقتصاد من حيث سرعة النمو بعد الصين . وأسرع اقتصاد في أوروبا من حيث النمو . كما واصل الاقتصاد التركي نموه بنسبة 3.98% أيضا في عام 2015م رغم أن العديد من الدول الأوروبية تعيش أزمات اقتصادية طاحنة [1]. ويبن الجدول رقم (1) ارقام النمو هذه .

السنة	النمو
2001	5.7-
2002	6.16
2003	9.36
2004	9.36
2005	8.4
2006	6.89
2007	4.67
2008	0.66
2009	4.83-
2010	9.16
2011	8.77
2012	2.13
2013	4.19

[1]- الثورة الصامتة ، مصدر سابق، ص94

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.02	2014
3.98	2015

(جدول رقم 1 – يظهر نسبة النمو في الاقتصاد التركي- الارقام حسب البنك الدولي- تجميع الباحث)[1].

2- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

انعكس أداء النمو الاقتصادي الذي حدث في الاقتصاد التركي على حجم الناتج المحلي الإجمالي أيضا .

وازداد الناتج المحلي الذي يقدر ب 230 مليار دولار في نهاية 2002م بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال عشرة سنوات [2]، وارتفع حتى 718 مليار دولار في نهاية عام (2015) ، وحسب جدول رقم (2).

السنة	الدخل القومي
2002	232.534.560.775
2004	392.166.274.991
2005	482.979.839.238
2006	530.900.095.205
2008	730.337.495.966
2009	614.553.921.940
2010	731.144.392.556
2012	789.257.487.307
2013	823.242.258.746
2014	798.797.266.160
2015	718.221.078.310

(جدول رقم 2 – يظهرالناتجالمحلي الإجمالي التركي - الارقام حسب البنك الدولي – تجميع الباحث)[3].

[1]- البنك الدولي - http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries

[2]- الثورة الصامتة ، مصدر سابق ، ص94

[3]- البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توضح الأرقام المذكورة بالجدول رقم 2 ، أن الناتج المحلي الإجمالي بتركيا ، تطور خلال الفترة 2002-2015 بصورة ملحوظة ، من حيث قيمة الناتج ، وإذا ما تم حساب نسبة هذا التطور بين عامي 2002 و2013 ، بإعتبار أن 2002 عام بداية حزب العدالة والتنمية في السُلطة ، وعام 2013 بإعتباره أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي ، نجد أن هذه النسبة تصل إلى 354% .

ويلاحظ أن الناتج المحلي خلال فترة الدراسة قد شهد تطوراً إيجابياً من حيث قيمته ، باستثناء الاعوام 2009،2014،2015 ، ففي عام 2009 تراجعت قيمة الناتج المحلي بسبب الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية التي عاشها الاقتصاد العالمي في عام 2008 ، كما أن عامي 2014 و2015 ، تراجع فيه الناتج من حيث القيمة مقارنة بما كان عليه في عام 2013 ، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أوروبا ، وتداعياتها السلبية على الاقتصاد التركي ، نظراً للارتباط القوي للاقتصاد التركي باقتصاديات الاتحاد الأوروبي[1] .

3- مؤشر دخل الفرد

أما الدخل القومي للفرد الذي كان يقدر ب 3500 دولار عام 2002م ارتفع في نهاية 2012 م الى 10666 دولار2. وفي نهاية 2015م الى 9950دولار يجدر الإشارة الى انخفاض دخل الفرد العام 2009 يعود الىالأثار السلبية للأزمة المالية العالمية ، ولكن تركيا استطاعت ان تتجاوز الازمة في الاعوام اللاحقة وحسب الجدول التالي رقم (3).

[1]- الصاوي , عبد الحافظ ، خرائط القوى الاقتصادية التركية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2016، الشبكة الاليكترونية www.eipss-org/2/0/383 ، تاريخ الدخول 2016/11/4 .

[2]- الثورة الصامتة ، مصدر سابق ، ص94

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	دخل الفرد
2002	3576
2003	4587
2004	5867
2006	7736
2008	10379
2009	8624
2010	10135
2012	10666
2013	10800
2014	10630
2015	9950

(جدول رقم 3 – يظهر معدل دخل الفرد التركي- الارقام حسب البنك الدولي – تجميع الباحث)[1].

4- مؤشر التضخم

إعتباراً من عام 2010م . بلغت نسبة التضخم السنوي 5.7% في مؤشر أسعار المستهلكين ، وذلك بعدما كانت هذه النسبة تتجاوز 30% في عام 2002م وبذلك سجلت أقل نسبة تضخم في التسعة والعشرين عاما الأخيرة طبقا لبيانات مؤشر أسعار المستهلكين ، وأقل نسبة تضخم في الخمسة والأربعين عاما طبقا لبيانات مؤشر أسعار المنتجين[2]. وحسب الجدول التالي رقم (4).

[1]- البنك الدولي ، http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD/countries

[2]- الثورة الصامتة ، مصدر سابق ، ص94

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	نسبة التضخم
2000	49.2
2002	37.4
2004	12.4
2006	9.3
2008	12
2010	5.7
2012	6.8
2013	6.2
2014	8.3
2015	7.5

(جدول رقم 4 – يظهر نسبة التضخم حسب مؤشر المستهلكين - الارقام حسب البنك الدولي – تجميع الباحث)[1].

5- مؤشر فائدة الاقتراض

انخفض معدل فائدة الاقتراض لليلة الواحدة بالبنك المركزي إلى حوالي 5% عام 2012م ، بعد ان كانت هذه النسبة حوالي 44% عام 2002م وعلى هذا فبينما كانت تُستخدم 86 ليرة من كل مائة ليرة تجمعها الدولة لدفع ديون الفائدة قبل عشرة سنوات ؛ اصبحت تستخدم 16.6 ليرة فقط من كل مائة ليرة لدفع ديون الدولة[2].

6- مؤشر إحتياطي البنك المركزي

وصلت احتياطات العملة الاجنبية بالبنك المركزي الى 100.3 مليار دولار في نهاية 2012م .بعدما كانت 26.7مليار دولار عام 2002م أي تضاعف حوالي أربعة أضعاف خلال تلك الفترة[3]. .وبذلك يكون إجمالي احتياطي البنك المركزي واحتياطي الذهب90 مليار دولار وحسب الجدول التالي رقم (5).

[1]- البنك الدولي- http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG/countries
[2]- الثورة الصامتة ، مصدر سابق، ص93
[3]- الثورة الصامتة ، مصدر سابق ، ص94

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	احتياطات الذهب
1998	20.567.605.577
2000	23.514.529.803
2002	28.348.029.784
2004	37.304.121.644
2006	63.264.840.946
2008	73.674.684.870
2010	85.959.456.531
2012	119.182.966.095
2013	131.053.848.310
2014	127.421.926.600
2015	92.920.826.760

(جدول رقم 5 يظهر اجمالي الاحتياطات من الذهب في تركيا – المصدر البنك الدولي – تجميع الباحث)[1].

7- قطاع السياحة

تعد السياحة من الأنشطة الاقتصادية البارزة في تركيا ، ويظهر ذلك من خلال الأرقام التي تشمل أعداد السائحين ، أو قيمة الإيرادات السياحية المتحققة خلال الفترة 2002-2015 ، وتعد تركيا من أكبر 10مقاصد سياحية على مستوى العالم . ويبين الجدول رقم (6) اعداد وإيرادات السياحة في تركيا :-

السنة	عدد السائحين/بالمليون	الإيرادات السياحية / مليار دولار
2002	13.2	12.4
2003	13.9	13.8
2004	17.5	17
2006	21	20
2007	23.3	20.9
2008	26.3	25.4
2009	27	25
2010	28.6	24.9
2011	31.4	28.1
2012	31.7	29
2013	34.9	32.3

[1]- البنك الدولي - http://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD/countries

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2014	36.9	34.3
2015	36.2	31.4

(جدول رقم6 – يظهر أعداد السائحين والإيرادات المتحققة من السياحة في تركيا- الارقام معهد الاحصاء التركي- تجميع الباحث)[1].

ارتفع عدد السائحين بتركيا من 13.2 مليون سائح سنوياً في عام 2002 إلى 36.2 مليون في عام 2015 ، بزيادة قدرها 23 مليون سائح ، وتقدر هذه الزيادة ب 174.2% ، ويلاحظ أن أعداد السائحين في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة ، وتتراوح الزيادة السنوية حول 3 مليون سائح ، إلا أن الأرقام الخاصة بعام2015 تظهر تراجعًا في أعداد السائحين بتركيا بنحو 593 الف سائح . وذلك نتيجة التفجيرات الأرهابية التي استهددفت العديد من المناطق السياحية وبخاصة في قلب مدينة استانبول ، وكذلك توتر العلاقات التركية الروسية ، بعد إسقاط طائرة روسية تجاوزت الحدود التركية ،" إلا أ، هذا التراجع لا يزال يمثل نسبة بسيطة بالنسبة للعدد الإجمالي للسائحين ، لا تصل إلى 2%)، أما من حيث الإيرادات السياحية ، فكان أداؤها مرتبطاً إيجابيا بزيادة أعداد السائحين ، حيث وصلت إلى 31.4 مليار دولار في عام 2015 ، بعد أن كانت 12.4 مليار في 2002 ، أي أن الزياددة المتحققة بين عامي المقارنة ، هي 19 مليار دولار ، وتمثل هذه الزيادة 153% مما كانت عليه الإيرادات السياحية في عام (2002)[2].

8- المشاريع العملاقة

يمكن تعريف المشاريع العملاقة على أنها [3]:

أ- مشاريع تزيد تكلفتها عن مليار دولار أمريكي، وتجذب انتباه الرأي العام نظراً لتأثيرها الهام على المجتمعات والبيئة الطبيعية والموازنات . وتحتاج إلى رعاية في العملية التنموية للحد من المخاطر التي قد

[1]- معهد الإحصاء التركي ، www.turkstat.gov.tr/index.jsp

[2]- الصاوي , عبد الحافظ ، خرائط القوى الاقتصادية التركية ، مرجع سابق.

[3]- الموسوعة الحرة ويكيبيديا ، قائمة المشاريع العملاقة ، الشبكة الإليكترونية ، تاريخ الدخول 2016/10/26 ،الساعة 7.39 قائمة – المشاريع – العملاقة/http://ar.wikipedia.org/wiki

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعترض تنفيذ المشروع والذي قد يؤدي الى تغيير الاستراتيجيات ، وتشمل الجسور والانفاق والطرق السريعة والسكك الحديدة والمطارات والموانئ ومحطات توليد الكهرباء والسدود.... الخ

ب- يمكن أن تكون المشاريع أيضا " مبادرات ذاتية ، ومكلفة جداً ، وعامة للجمهور .

ومن هذه المشاريع يمكن الحديث وليس على سبيل الحصر عن ما يلي [1] :-

1- جسر ممر إزميت – وهو جسر يصل بين ولايات استانبول وإزمير وبورصة ويالوفا وباليكيسير ومانيسيا وكوتوهيا ، وسيختصر هذا المشروع الضخم المسافات بين الولايات التركية إلى مسافة أقل بكثير منها قبل إنشاء الجسر.يخدم هذا المشروع منطقة تضم 37 مليون نسمة .

2- جسر السلطان ياووز سليم – وسيكون الجسر واحد من بين اعرض الجسور في العالم وهو جزء من الطريق السريع الذي يمتد مسافة تقدر ب 120 كم .

3- نفق أورآسيا العابر للقارات – يعتبر نفق للعبور السريع تحت مضيق البوسفور ، الذي يربط بين قارتي أسيا وأوروبا ، ويوصف من قبل الرئيس رجب طيب أردوغان بأنه " مشروع الرؤية ".

4- نفق إستانبول ثلاثي الأدوار – وهو نفق ثلاثي الأدوار ومن المتوقع أن يتم تدشين هذا المشروع في عام 2020، ويعد هذا النفق الاول من نوعه بفكرته وحجمه على مستوى العالم .

5- طريق الحرير التاريخي – يعد هذا المشروع ثالث أكبر مشروع مشترك بين دول تركيا وجورجيا واذربيجان ، ويتوقع أن ينقل المشروع مليون مسافر و 6.5 مليون طن من البضائع عند اكتماله.

6- الصناعات العسكرية- حيث تم تغطية حاجات القوات التركية المسلحة ، إلى 60% بعد أن كانت في حدود 25% فقط ، حيث أنجزت الكثير من المشاريع في إطار التصنيع الدفاعي المحلي الوطني ، مثل السفينة الحربية الوطنية (مليغيم) ، ومروحيات آتاك ، وطائرات التعليم (العصفور

[1]- مقال تركيا تفتتح 5 مشاريع عملاقة في 2016 ، الشبكة الاليكترونية ، تاريخ الدخول 2016/10/27، الساعة 9.00
www.turkpress.co

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحر) ، وبواريد المشاة المتطورة ، والدبابة الوطنية (آلتاي) ، والطائرة بدون طيار (آنكا)، ونظام صواريخ مضاد الدبابات ، وحاملة طائرات ، ويقول أردوغان أن الجيش التركي سيعتمد على الصناعات المحلية في عام(2023)[1] .

تواصل تركيا الانفتاح على العالم عن طريق اتفاقيات الدخول التي أبرمتها . وتوسع تركيا يوما بعد يوم جغرافيتها الاقتصادية من خلال السهولة التي يؤديها الدخول الى 63 دولة بدون تأشيرة دخول ، وكذلك الحصول على تأشيرة الدخول إلى 11 دولة عند الحدود ، ونتيجة لذلك قفز التصدير الذي كان يبلغ 36 مليار دولار عام 2002م أربعة أضعاف ووصل الى 152مليار عام 2015م .

ويلعب قطاع المقاولات التركي دورا رائدا في الاستثمارات الخارجية . لقد تعهد قطاع المقاولات ب 700 مشروع قيمتها الإجمالية 242 مليار في مائة دولة بالخمس قارات بداية من البلقان وصولا الى أسيا الوسطى ، ومن روسيا إلى الشرق الاوسط وأفريقيا ، واعتبارا من عام 2012م اصبحت تركيا تحتل المركز الثاني بعد الصين ب 33 شركة لها ضمن 225 أكبر شركة مقاولات في العالم [2].

لقد أصبح الاقتصاد التركي يحتل المركز السابع عشر على مستوى العالم والمركز السادس على مستوى أوروبا على قائمة أقوى الاقتصادات في العالم ، بحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي[3] ، واحتلت تركيا مكانة مهمة بين دول مجموعة العشرين التي تمثل أقوى الاقتصاديات في العالم ، وتحولت تركيا إلى أحد مراكز الاستثمارات الرائدة في العالم . وذلك بفضل إزالة العوائق البيروقراطية بشكل كبير ، والقيام بتحسينات في النظام الضريبي . ودعم تحويل الأرباح . وبرامج الخصخصة الناجحة ، إن الميزة التي جعلت تركيا فريدة من حيث التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة هي كونها بوابة منفتحة على أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأسيا الوسطى ؛ حيث أنه في غضون

[1]- جريدة المصريون اليومية، مرجع سابق
[2]- الثورة الصامتة ، مصدر سابق ، ص95
[3]- جريدة المصريون اليومية، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أربع ساعات بالطائرة من إسطنبول يمكن الوصول الى أكثر من 50 دولة وإلى سوق متسع يمثل ربع الاقتصاد العالمي [1].

قامت تركيا في أعوام 2000م .و2001م.2002م أي قبل الأزمة الاقتصادية في عام 2001م بأكبر عملية اقتراض في تاريخها وفي تاريخ علاقاتها مع صندوق النقد الدولي التي بدأت عام 1961م . وقد تسبب هذا الوضع في جعل تركيا ضمن أكثر الدول إستدانة من صندوق النقد الدولي . ونتيجة للأستقرار الاقتصادي والانضباط في مالية الدولة خلال العشر سنوات اللاحقة لتسلم حزب العدالة والتنمية السلطة، انخفضت قروض الائتمان لصندوق النقد الدولي التي كانت تبلغ 23.5 مليار عام 2002م إلى 900 مليون دولار اعتبارا من كانون الاول عام 2012م. وقد تم الانتهاء تماما من سداد القرض الائتماني لصندوق النقد الدولي منذ أيار 2013م[2] .

وبذلك أصبحت تركيا لأول مرة بلا ديون لصندوق النقد الدولي منذ 52 عاماً ، مما يجعلها عضواً في نادي الدول غير المدينة للمؤسسة الدولية ، وقد صرّح علي باباجان* "مهندس التجربة الاقتصادية التركية " أن تركيا التزمت بالمساهمة بما يصل إلى خمسة مليارات دولار في عمليات صندوق النقد الدولي [3] .

---

[1]- الثورة الصامتة ، مصدر سابق ، ص95

[2]- الثورة الصامتة ، مصدر سابق ، ص94

*- علي باباجان: وزير الاقتصاد التركي السابق ،دخل السياسة في عام 2002 بوصفه أحد المؤسسين لحزب العدالة والتنمية ، انتخب لمجلس النواب في 3نوفمبر2002 وعين وزيرا للشؤون الاقتصادية ، وكان أصغر عضو في مجلس الوزراء وعمره 35 سنة، ساهم في إصلاح الوضع الاقتصادي في تركيا ، وحقق الانتعاش الاقتصادي بعد سنتين من مباشرة عمله بعد سنوات من الأزمات الاقتصادية التي عانتها الدولة ، وحاول الابتعاد عن الساحة السياسية والتركيز على الإصلاح الاقتصادي وفي 24مايو 2005 أعلن رجب طيب أردوغان تعيينه في منصب كبير المفاوضين في محادثات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ، استلم منصب وزارة الخارجية (2007-2009) ثم وزيرا للاقتصاد للمزيد أنظر الموسوعة الحرة وكيبيديا http://ar.m.wikipedia.org

[3]- جريدة المصريون اليومية ، مقال/ على مدار 13 عام بالارقام ماذا فعل أردوغان ورفاقه في تركيا ، تاريخ 17نوفمبر2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً - مشروع رؤية 2023

رؤية 2023 الاستراتيجية هي قائمة من الأهداف أصدرها رئيس وزراء تركيا (الرئيس الآن) رجب طيب أردوغان ليتزامن مع الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية في عام 2023؛ وهي رؤية تطويرية تقدمية تشمل المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الخاص بتركيا ، ومن أهم محاورها[1] :-

1- أن تصبح تركيا واحدة من أكبر عشر اقتصادات في العالم.

2- أن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 2 تريليون دولار بحلول عام 2023 .

3- أن يصل متوسط دخل الفرد الى 25000 دولار في العام 2023

4- أن تصل تركيا الى خامس أكبر مقصد سياحي في العالم بإستضافة 50 مليون زائر وعائد 50 مليار دولار.

[1]- رأفت , محمود ، رؤية تركيا 2023 / أردوغان على طريق الفاتح ، الشبكة الاليكترونية ،تاريخ الدخول 2016/9/20
www.almaqal.net/archives/114131

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

من خلال تعرضنا لمختلف المراحل والمتغيرات التي حكمت السياسة الداخلية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية 2002-2015 ، سمحت لنا هذه الدراسة بإختبار الفرضية التي تم صياغتها في مقدمة البحث على النحو التالي :-

(هناك علاقة إرتباط إيجابية بين وسائل وأدوات السياسة الداخلية التركية ، التي تبناها حزب العدالة والتنمية وبين التطور السياسي والإقتصادي في تركيا خلال السنوات 2002- 2015 م).

تم إثبات صحة هذة الفرضية ، فقد أدى صعود حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا ، الى أن تتبنى تركيا أدوات ووسائل جديدة ، كان أهمها معايير كوبنهاغن التي فرضها الاتحاد الأوروبي ، حيث ساهمت في تطوير مناحي الحياة السياسية والإقتصادية في تركيا .

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى العديد من الاستنتاجات نوجزها فيما يلي :-

1- استطاع حزب العدالة والتنمية من خلال طرح مشروعه السياسي الذي يدور ضمن دائرة الإصلاح السياسي ، أن يحقق نوعا من التوازن السياسي في استقطاب الإتجاهات المختلفة في تركيا من خلال الأخذ بنظر الإعتبار بضرورة تطبيق الأهداف الإستراتيجية ، معتمداً على معايير كوبنهاجن ، والتي تسعى للعمل على إخراج تركيا من مأزق الائتلافات والاختناقات والاحتقانات الحزبية التي أصبحت ظاهرة شبه مستديمة في الجسد السياسي الحزبي التركي ، وان هذا الطرح إنما يدل على التركيبة المتنوعة والمتوازنة داخل حزب العدالة والتنمية ، وحسب فسيفساء النسيج السياسي التركي رغم بعض الانتقادات التي وجهت إليه خاصة من قبل القوى العلمانية ، لا سيما ما يتعلق بالميول والخلفيات الإسلامية لبعض قادة الحزب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- رفض حزب العدالة والتنمية سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذهب وأكد على تطوير الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي للجمهورية التركية .

3- استطاع حزب العدالة والتنمية أن يُحول العلاقات بين كافة القوى السياسية من حدود المواجهة إلى حدود التعاون ، وبما يؤهلها للإنغماس في التفاعلات السياسية الداخلية بشكل مكثف وفاعل .

4- استطاع حزب العدالة والتنمية ولأول مرة في تاريخ تركيا الحديث ، في تقليص صلاحيات المؤسسة العسكرية في تركيا ، وجعلها أداة لإنفاذ سياسات تركيا ، لا صانعة لها ، وقد جاء هذا النجاح لحزب العدالة والتنمية في إستخدام أهم أداة من أدواته، تلبية معايير كوبنهاجن للانضمام الى الاتحاد الأوروبي ، لتؤكد ذكاء التوجه الإستراتيجي لقادة الحزب ، لأن الانضمام الى الاتحاد الأوروبي يحتم على المؤسسة العسكرية بعدها عن الحياة السياسية التركية ، ذلك أن جميع الدول التي كونت الاتحاد الأوروبي ، بمدنيتها وعلمانيتها لم تكن لتقبل تركيا إلا بإستبعاد المؤسسة العسكرية عن الشؤون السياسية في تركيا ، وقد قدر لحزب العدالة والتنمية بهذا الصدد أن يبعد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية في تركيا ، مع الحفاظ على وضع هذه المؤسسة وتقديرها وأهميتها بالنسبة للدولة التركية في الدفاع والحماية لا أكثر . ومن الدلالات الواقعية ما يؤكد هذا الإنجاز التحولي هو فشل المحاولة الإنقلابية التي قام بها الجيش بتاريخ 2016/7/15 .

5- إن التحولات السياسية والاقتصادية خلال فترة الدراسة تظهر لنا أن الجمهورية التركية الراهنة ، تغيرت وتجددت ، بالإصلاحات العميقة والمؤثرة التي نفذها حزب العدالة والتنمية بتعقل وهدوء ، مما جعلها تشهد عصرا جديدا لدولة جديدة شكلا ومضموناً ، وسيستمر هذا التجدد حتى تستعيد الدولة الوجه المدني لمؤسساتها السياسية والقانونية ولتؤدي وظائفها بفعالية,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- إن الإنجاز الاقتصادي في تركيا والذي تحقق في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية خلال عقد من الزمن ، ليس ضربا من ضروب الخيال ، وليس رجما بالغيب ، فالإصلاح الاقتصادي ليس بحاجة الى توفر الموارد الاقتصادية فقط ، وان كان توفرها ضروريا ، لكن وجود نخبة حاكمة ، ناصيتها ، فضيلة إرادة التغيير ، والحكم الرشيد لا يقل أهمية عنها ، فالتجارب الدولية تؤكد ذلك فعلى سبيل المثال وليس الحصر اليابان وسنغافورة من الدول المتقدمة اقتصادياً لكنهما من الدول عديمة الموارد ، اما الاقتصاد التركي فقد أظهر أن الاعتماد على العلم والعمل أي المعرفة والتصنيع قادر على تحقيق الانجازات .

7- استطاع حزب العدالة والتنمية تحقيق قفزات في مختلف المجالات في ظرف قياسي ، وبشكل خاص الاقتصادي منها ، هذه الانجازات الكبيرة تعكس وجود أرضية اجتماعية مهيأة للإصلاح والتطور ، وأنها بحاجة فقط إلى إستقرار سياسي وإرادة سياسية ، وهذا مؤشر على المدى الذي يمكن أن تذهب اليه تركيا مستقبلاً ، والذي يجعلها في المستويين المتوسط والبعيد قوة إقليمية كبيرة ، فالمؤشرات تشير إلى استقرار مؤسساتي للنظام التركي ، وتراجع كبير للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ، وحتى بإفتراض خروج حزب العدالة والتنمية من السلطة فإن نجاحاته الاقتصادية التي نسجها في تركيا سيحاول خلفاؤه المراكمة عليها وتطويرها ، وليس التراجع عنها من قبيل النكاية السياسية ، هذا فضلاً على أن قوة حزب العدالة والتنمية على المدى المتوسط ستبقيه رقما صعباً في السياسة الداخلية ونتائجه في الانتخابات ستجعله إذا لم يكن عنصراً حاسم في صنع القرار فعلى الأقل لا يمكن تجاوزه خاصة بشكل سلبي ، وفشل الانقلاب العسكري في منتصف 2016 يدلل على ذلك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات :-

1- ضرورة إستمرار السياسات الإصلاحية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية ، من خلال التركيز على تطبيق الاجراءات ومواصلة الجهود للإنضمام للاتحاد الأوروبي.

2- على الرغم من أن العامل الديني الذي يشكل عائقاً كبيرا في مسألة إنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ، وخاصة ان اغلبية الاعضاء في الاتحاد الأوروبي تعارض انضمام تركيا متحججة بهذا العامل ، إلا ان افضل استراتيجية يمكن ان تنتهجها تركيا لتجاوز هذه العقبة ، هي متابعة الاصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة ضمن المعايير الأوروبية التي جاءت في معاهدة كوبنهاجن ، وتركيا اليوم تمتلك الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية التي تجعلها قادرة الى الوصول الى المعايير الاوروبية ، واذ استطاعت الوصول الى هذه المعايير ، فلا يمكن للاتحاد الأوروبي ان يستعمل هذا العامل لإعاقة انضمام تركيا للاتحاد ، لانه اذا ما حصل هذا فسوف يخل في نموذج الديموقراطية التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي .

3- ضرورة إدراك المؤسسة العسكرية ، التغيرات التي طرأت على الساحتين الداخلية والدولية ، وأن يرضخ لسلطة مدنية تدير دفة البلاد وأن لا يزج في مؤامرات وتحالفات لا تفضي في النهاية إلا عن حقد وإنقسام للمجتمع والجيش ، وبالتالي تفقد المؤسسة العسكرية شرعيتها وشعبيتها لدى المواطنين .

4- تواجه الجمهورية التركية جملة من التحديات الداخلية تتجسد في مركزية الإدارة ، وتحديات الكيان الموازي ، والمشكلة الكردية ، إضافة الى العلاقات الخارجية المتوترة وسط المحيط اللاهب ، وبالتالي عليها إلاستمرار بعملية الاصلاح السياسي والاقتصادي التي ابتدأتها في بداية تسلمها للسلطة من أجل تجاوز هذه التحديات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- لا بد لنا نحن – العرب- من الاستفادة من التجربة التركية ، والإصلاحات التي انتهجتها في سياستها الداخلية على وجه الخصوص ، من خلال تحديث القوانين ، وتعديل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانفتاح على العالم .

والله الموفق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

- النعيمي ، احمد نوري- النظام السياسي في تركيا ، دار زهران للنشر ةالتوزيع ، عمان/الاردن الطبعة الاولى ، 2011

- الجميل ، سيّار، العرب والأتراك ، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت/لبنان ،1997.

- الحجاحجة ، صدام، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، 2011.

- الحمداني ، قحطان ، السياسة الخارجية العراقية(1958-1963)، مكتبة مدبولي ، القاهرة /مصر،2008.

- الخماش ، رنا ،دراسات /النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2014/2002، مجلة المستقبل العربي ، العدد 449-2016/7، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان /بيروت .

- الخولي ، معّمر، الإصلاح الداخلي في تركيا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة/قطر ،2011، الطبعة الاولى.

- الرحماني ، زيد، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا اثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية ، اطروحة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشرق الاوسط ،2013.

- الزين ، مصطفى ، ذئب الأناضول ، رياض الريس للكتب والنشر، المكتبة البريطانية للطباعة ، 1991، طبعة الاولى .

- السعيد ، سعيدي، مقال بعنوان سياسية تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية ،مجلة المفكر، 2014 ، تصدر عن جامعة محمد خ يضر/بسكرة/الجزائر، العدد العاشر.

- السعيد ، عبد العزيز (وأخرون)، النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل، ترجمة نافع ايوب لبس، نشر اتحاد الكتاب العرب ، دمشق / سوريا ،1999، ط1 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشاهر ، إسماعيل شاهر ، الدولة في التحليل السياسي المقارن ،الناشر ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ،2015

- الصالح ، منال ، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة 1969_1997 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2012.

- الطائي ، نوال ، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006 ، مجلة دراسات إقليمية ، 4ا العدد 7 ، كانون الثاني 2007.

- العبد ، فدوى ، العوامل المؤثرة في معدلات التضخم في تركيا للمدة 1985-2005 ، مجلة دراسات إقليمية –العدد 26 ، 2012 .

- الغول ، يسرى ، اثر صعود حزب العالة والتنمية التركي على العلاقات التركية ، الاسرائيلية ،اطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر،غزة 2011 .

- اوغلو ، احمد داود ، العمق الاستراتيجي/موقع تركيا في الساحة الدولية ، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010 ، لبنان.

- باكير ، علي، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيو –سياسية والجيو-استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي ، ملف تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، لبنان / بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،الطبعة الأولي ، 2009 .

- بركات ، نظام (واخرون)، مبادئ علم السياسة ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، 1989.

- برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001، ترجمة طارق عبد الجليل، مركز القاهرة للدراسات التركية .

- بسلي ،حسين و اوزباي ،عمر ، رجب طيب أردوغان / قصة زعيم ترجمة طارق عبد الجليل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت/لبنان ، الطبعة الاولى ، 2011 .

- بغدادي ، عبد السلام ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا ، سلسلة اطروحات الدكتوراة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت /لبنان ،2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بولاماسيوجلو ، ناتالي ، الليرة المريضة ، مجلة المجلة ،العدد 1534، 27 نوفمبر2009 .
- بووانو ، ادريس ، اسلاميو تركيا ، العثمانيون الجدد – مؤسسة الرسالة – سوريا ،2005
- تورال ، ناظم، التحول الديمقراطي في تركيا ، ترجمة احمد عبدالله نجم ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، 2012.
- جريدة الحياة ، لندن ، العدد14040 ، 2001/8/24
- جول ، محمد زاهد واخرون – تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج – ملف بحثي-مركز الجزيرة للدراسات -2009.
- رئاسة وزراء الجمهورية التركية / إصدارات مستشارية النظام العام والأمن : ملف الثورة الصامتة ، ترجمة طارق عبد الجليل ،الطبعة الثانية ، 2013 .
- رشيد ، أحمد ، نظرية الإدارة العامة : السياسة العامة والجهاز الإداري ،القاهرة ، دار المعارف ،الطبعة الرابعة ، 1976.
- زهرة ، عطا ، مقدمة في العلوم السياسية ،الناشر مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، اربد/الاردن، 2008.
- ستيفن لارابي ، و أنجيل راباسا واف ، صعود الإسلام السياسي في تركيا ، ترجمة إبراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات ،الطبعة الاولى ، 2015 .
- عبدالجليل ، طارق ، العسكر والدستور في تركيا /من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر ، دار نهضة مصرللنشر، الطبعة الثانية .
- عطية ، عيسى ، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد العدد .
- عوض ، عبد العزيز ، ملامح النظام السياسي في جمهورية تركيا، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، جمهورية مصر العربية ،العدد 21 و 22 يناير , ابريل ،2007 .
- مسلط ، سعد عبدالعزيز ، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا،مركز الدراسات الاقليمية ، دراسات اقليمية 5 (العدد 12)
- معوض ، جلال عبدالله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ، التركية ، لبنان، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ، 1998م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مقلد ، حسين ، تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 26، العدد الأول -2010 .
- نور الدين ، محمد ،تركيا الجمهورية الحائرة مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ،بيروت ،1998.

- نور الدين ، محمد ، حجاب وحراب " الكمالية وأزمات الهوية في تركيا"،رياض الريس للكتب والنشر، طبعة اولى 2001 .
- نور الدين ، محمد ، مدخل الى الحركات الاسلامية في تركيا ، دار النهار ، بيروت .
- نور الدين، محمد ، تركيا و الاتحاد الاوروبي ،مسألة الهوية والرهانات والشرق الاوسط ، مجلة شؤون الشرق الاوسط ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية ،عدد 2004/116 .
- هلال ، رضا ، السيف والهلال /تركيا من أتاتورك الى اربكان ، القاهرة ، 1999 .
- هنتغتون ، صموئيل ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة سمية عبود ، بيروت دار الساقي ،1993
- يوسف ، أحمد ، الحركة الإسلامية في تركيا ، الاستهداف والتمكين، معهد بيت الحكمة ،غزة ، 2009 .
-الموصلي ، احمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

-عبد الجواد ، جمال ، مقال تجربة لا تقبل التكرار/ تركيا المعاصرة محصلة لثلاث عمليات تاريخية كبرى ، مجلة المجلة ،العدد 1534 ، 27 نوفمبر2009 .

-غزالي ، عبد الحليم ، الإسلاميون الجدد والعلمانية الاصولية في تركيا : ضلال الثورة الصامتة ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الاولى ، 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الاجنبي

- Carl migdalovitz: politics of identity and power , congressional research service, r41368,

-Meltem Muftuler Bac. The Impact. of European Union on Turlcish Politics, East European Quarterly, Summer 2000.

- Roby nathanson and gilad brand , Economic overview of turkey,Israel European policy network,april2001,

-Bruce R. Kuniholm . Turkey and the West , Foreign Affairs, Vol .70, Spring 1991.

Gareth- political islam in turkey – op –cit-

-H.D.Lasswell : apre- view of policy sciences – (new York, American Elsevier, 1971)

-Hakan yavuz (1997) – political islam and the welfare (refah)party in turkey- comparative politics -.

-Hakan yavuz (2009) : Secularism and muslim democracy in turkey " Cambridge university press-new York .

-Henri J . Barkey and Graham E. Fuller. Turkey Kurdish Question : Critical Turning Points and Missed Opportunities. Middle East Journal; Vol. 51 No. 1 Winter. 1997.

-Meier and Baldwin –Economic development - new York ، j ، Wily and sons ، ، 1957.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-Robert Dahl –modern political analysis- new jeresry. 1964.

-Yavuz –secularism and muslim democracy in turkey – op- cit.

المراجع الالكترونيه

- أشعيا ، وليم، تركيا صراع الهوية و التأريخ، الشبكة العنكبوتية ،تاريخ دخول 2016/3/14 الساعة 9.17
www.bethsuryoyo.com/currentevents/turkeyidstruggle/turkeyidstrugglearabic.htm

- المولى ، عماد مجيد ، مفهوم الدولة العميقة ،مقال منشور على مجلة سطور الاليكترونية ، دخول 2016/3/11 الساعة 8.2
www.sutuur.com/all-articles/8837-emad.l

- الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا ، الشبكة الاليكترونية ، تاريخ الدخول 2016/10/16 الساعة 10.50
http://ar>Wikipedia.org/wiki/ مصطفى_كمال_أتاتورك

- العادل ، محمد ، مقال " الحركة الإسلامية في تركيا " ، الشبكة العنكبوتية ، تاريخ الدخول 2017/7/20
www.rohama.org/ar/pages/print.php?cid=575

- إلياس ، إبراهيم ، حظر نشاط حزب الفضيلة التركي ، صحيفة الشرق الاوسط ، لندن
http/www.aawast.com/details.asp?section=1&article=44171&issueno=8243

- الجليلي ، طلال ، مقال " قراءة في افكار النخبة السياسية الاسلامية في تركيا ، موقع اليكتروني
http://www.almosul.com/library/books/electronic/TurkishReligousElites.pdf
تاريخ الدخول 2016/1/22 الساعة 11.55

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الموسوي ، هاشم ، مقال الاسلام السياسي في تركيا وملابسات تطوره في التاريخ الحديث ، موقع اليكتروني، تاريخ الدخول 2016/1/23 الساعة 1.52
http://almothaqaf.com/index.php/derasat/74027.html

- الندوة العالمية للشباب " حزب السلامة الوطني" موقع صيد الفوائد
http://www.saaid.net/feraq/mthahb/13.htm

- البنك الدولي ، تركيا الصاعدة : دروس من اقتصاد في مرحلة التحول ، الشبكة الاليكترونية ، دخول 2016/10/11 الساعة 11.15
www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2014/12/10/emerging-turkey-lessons-from-economy-in-transition

- البنك الدولي ، البيانات الإحصائية للجداول
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries

http://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD/countries

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG/countries

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD/countries

- الموسوعة الحرة ويكبيديا ، قائمة المشاريع العملاقة ، الشبكة الإليكترونية ، تاريخ الدخول 2016/10/26 ، الساعة 7.39
http://ar.wikipedia.org/wiki/ قائمة – المشاريع – العملاقة

- المفوضية الاوروبية، شروط العضوية ، الشبكة العنكبوتية ، تاريخ الدخول 2015/11/2 الساعة 5.54
www.ec.europa.eu/enlargement/policy/condition/membership/index_en.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- خلف ، عارف ، الدور التركي الاقليمي ، الشبكة الاليكترونية
ص13 ، دخول 2016/10/3 الساعة 9.16 www.iasj.net/iasj?fune=fulltext&aid=20671

2016- عبد الكافي, إسماعيل، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ،الشبكة العنكبوتية ، 10/24/.
www.kotobarabia.com- ص 247

- سلمي ، جلال، مقال يوم إعلان الجمهورية التركية ، الشبكة الاليكترونية ، موقع ترك برس، تاريخ الدخول 2016/10/11 الساعة 9.28
www.turkpress.co/node/14464

- مقال ، موجز عن دولة الجمهورية التركية ، مجلة المجلة ، تاريخ النشر 2010/9/21 ، الشبكة الاليكترونية ، تاريخ الدخول 2016/10/23 الساعة 5.12
arb.majalla.com/2010/09/aetical2351/ الجمهورية – التركية

- موقع ترك برس الاليكتروني ، مقال بعنوان حزب العدالة والتنمية التركي ...النشاة والانجازات ، تاريخ الدخول 2016/7/20 الساعة 4
www.turkpress.co/node/12544

- شقير ، شفيق ، مقال النظام التركي ، موقع الجزيرة نت
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/A0D5ED37-DADA-49CA-A-1262662A02334FB
تاريخ الدخول 2016/1/21 الساعة 11.43

- مقال ، الجيش ونخب التيار الاسلامي في تركيا ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، www.airss.net/site/

- محمدنور ، طارق (2009) ، التيار السياسي الإسلامي في تركيا ، موقع التنوير المعرفي،
http:/tanweer.sd/Arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=69

- جنداري ، إدريس ، الإسلام التقدمي في تركيا : قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث،منشور على الموقع الاليكتروني للمؤسسة بتاريخ 2014/5/28
www.mominoun.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نور ، طارق محمد ، مقال بعنوان "التيار الإسلامي في تركيا " ، موقع التنوير المعرفي ، الشكبة العنكبوتية[1] ، دخول 2016/7/19
http//tanweer.sd/Arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=69

- لائحة النظام الأساسي حزب العدالة والتنمية (مع تعديلات عام 2009م) ،ترجمة طارق عبد الجليل، موقع الحزب الاليكتروني دخول 2016/5/9 الساعة 10.11
https://m.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-tuzug

- موقع ويكيبيديا الاليكتروني،الشبكة العنكبوتية ، تاريخ دخول 2016/7/20 الساعة 6، بعنوان الانتخابات التشريعية التركية نوفمبر
http://ar.wikipedia.org/wiki/2015

- موقع وزارة الخارجية التركية، تاريخ الدخول 2016/5/18 الساعة 10.15
www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-iliskilerine-genel-bakis-ar.ar.mfa

- مقال الاكراد والمشكلة الكردية ، منشور الشبكة العنكبوتية – تاريخ الدخول 2016/7/3 الساعة 10.3
www.moqatel.com/openshar/behoth/siasia21/akrad/sec01.doc_cvt.htm

- مقال شروط الإنضمام للإتحاد الاوروبي – الشبكة العنكبوتية – تاريخ الدخول 2/11/2015 الساعة 7.3

www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/turkeyeu/sec07.doc-cvt.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com